وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد – كلية الآداب

جريمة السلب
أسبابها وخصائص مرتكبيها
(دراسة ميدانية)

رسالة تقدم بها

نوري سعدون عبد الله القيسي

الى مجلس كلية الاداب - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات
نيل درجة ماجستير آداب في علم الاجتماع

بأشراف الدكتور

نبيل نعمان اسماعيل

١٤٢٦ هـ بغداد ٢٠٠٥ م

A

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم
(التوبة: ١٠٥)

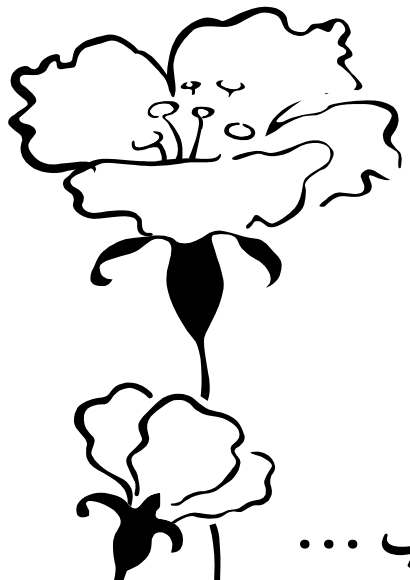

الإهـــــداء

الى : ضيائي في الليل ونبضات القلب ...

(أبي ، أمي)

الى : العصافير الجميلة على اغصان قلبي...

(اخوتي)

الى : من اعانني على تحدي الصعاب ...

(زوجتي ، ابنتي "شمس")

نوري

اقرار مشرف

اشـهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة (جريمـة السلب أسبابها وخصـائص مرتكبيهـا) التـي قـام بهـا الطالـب (نـوري سـعدون عبـد الله القيسي) قد جرى تحت اشرافي في كلية الاداب / جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة ماجستير آداب في علم الاجتماع.

التوقيع:
المشرف: أ. م. د. نبيل نعمان اسماعيل
التاريخ : / / ٢٠٠٥

بناءاً على التوصيات المتوفرة، ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:
الاسم:أ.د. ناهدة عبد الكريم حافظ
رئيس قسم الاجتماع
التاريخ: / / ٢٠٠٥

إقرار لجنة المناقشة

نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (جريمة السلب اسبابها وخصائص مرتكبيها) وقد ناقشنا الطالب (نوري سعدون عبد الله القيسي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد انها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير آداب في علم الاجتماع بتقدير (جيد جدا)

رئيس اللجنة

التوقيع:

الاسم:أ.م.د فتحية عبد الغني الجميلي

التاريخ: / / ٢٠٠٥

المشرف على الرسالة

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. نبيل نعمان اسماعيل

التاريخ: / / ٢٠٠٥

عضوا

التوقيع:

الاسم: د. فريد علي امين الربيعي

التاريخ: / / ٢٠٠٥

عضوا

التوقيع:

الاسم: د. افتخار زكي عليوي

التاريخ: / / ٢٠٠٥

((مصادقة مجلس الكلية))

صدقت الرسالة من قبل مجلس الآداب / جامعة بغداد

عميد كلية الاداب

التوقيع

التاريخ: / / ٢٠٠٥

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المقدمة	١-٢
الباب الأول الجانب النظري	
الفصل الاول: الاطار العام لمشكلة البحث والمصطلحات والمفاهيم الخاصة بالبحث	
المبحث الاول: الاطار العام لمشكلة البحث	٣-٨
تمهيد	٣
مشكلة البحث	٤-٦
اهمية البحث	٦-٧
اهداف البحث	٨
المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات العلمية	٩-١٩
١- الجريمة	٩-١٢
٢- السلوك الاجرامي	١٢-١٥
٣- جريمة السلب	١٥-١٦
٤- البعد التاريخي لجريمة السلب	١٧-١٨
الخلاصة	١٩
الفصل الثاني : دراسات سابقة مماثلة عراقية وعربية واجنبية	
تمهيد	٢٠
اولا: دراسات عراقية	٢٠-٢٤
ثانيا: دراسات عربية	٢٤-٢٩
ثالثا : دراسات اجنبية	٢٩-٣١
الخلاصة	٣٢

الفصل الثالث : الاسباب المؤدية الى جريمة السلب	
المبحث الاول : العوامل الفردية للجريمة	٣٣-٤٠
تمهيد	٣٣
اولا : العوامل البايولجية	٣٤-٣٨
ثانيا: العوامل النفسية	٣٨-٤٠
المبحث الثاني: العوامل الموضوعية للجريمة	٤١-٦٥
العوامل الاجتماعية	٤١-٥٧
العوامل الاقتصادي	٥٧-٦٣
العوامل السياسية	٦٤-٦٥
الفصل الرابع : خصائص جريمة السلب	
تمهيد	٦٦
اولا: سلب الاموال المملوكة للدولة او لجماعة من الناس	٦٧
ثانيا: اركان جريمة السلب	٦٨-٧٣
ثالثا: خطورة جريمة السلب	٧٣-٧٥
رابعا: اساليب ارتكاب جريمة السلب	٧٥-٧٩
خامسا: انماط مرتكبي جرائم السلب	٧٩-٨٢
سادسا: اوقات ارتكاب جريمة السلب	٨٢-٨٣
* السلب في الطريق العام	٨٤-٨٥
* الخلاصة	٦٨
الباب الثاني : الدراسة الميدانية	
الفصل الخامس : الاطار المنهجي لبحث الفرضيات المطلوب اختبارها	
تمهيد	٨٧
منهجية البحث	٨٨
١- المنهج المقارن	٨٨

٢- منهج المسح الاجتماعي	٨٨-٨٩
ثانيا: فرضيات البحث	٨٩-٩٠
ثالثا: عينة البحث	٩٠-٩١
رابعا: مجالات البحث	٩١
خامسا: ادوات البحث	٩١-٩٣
سادسا: الوسائل الاحصائية	٩٣-٩٥
* الخلاصة	٩٦
الفصل السادس : البينات الاولية لوحدات العينة	
تمهيد	٩٧
١- الجنس	٩٨
٢- العمر	٩٨-٩٩
٣- الحالة الزوجية	١٠٠
٤- محل الولادة	١٠١
٥- محل الاقامة	١٠٢
٦- الدخل	١٠٣-١٠٤
٧- المهنة	١٠٤-١٠٥
٨- عائدية السكن	١٠٥-١٠٦
٩- التحصيل الدراسي	١٠٦
١٠- مدة الحكم	١٠٧
١١- المادة المستلبة	١٠٨
* الخلاصة	١٠٩
الفصل السابع : اسباب وخصائص جريمة السلب كما اشرتها الدراسة الميدانية	
المبحث الاول: اسباب جريمة السلب	١١٠
التمهيد	١١٠

١- البطالة	١١٠-١١١
٢- تاثير مغريات الحياة	١١١
٣- عدم متابعة الاهل ومحاسبتهم	١١١-١١٢
٤- ضعف الاجهزة الامنية	١١٢
٥- العائدية	١١٣-١١٤
٦- تاثير المشروبات الكحولية	١١٤
٧- المنطقة السكنية	١١٥-١١٦
٨- ضعف الوازع الديني	١١٦-١١٨
المبحث الثاني : خصائص جريمة السلب	١١٩-١٣١
١- المشاركة	١١٩-١٢٠
٢- الجماعة الساندة	١٢١-١٢٣
٣- مكان ارتكاب التسليب	١٢٣-١٢٦
٤- عدم الوقوع تحت طائلة القانون	١٢٧-١٢٨
٥- عدم التردد	١٢٨-١٣١
النتائج والتوصيات	
١- النتائج	١٣٢-١٣٤
٢- التوصيات	١٣٥-١٣
* مستخلص الرسالة	١٣٧
* المصادر	١٣٨-١٤٩
الملاحق استمارة استبيانية	
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	

محتويات الجداول

التفاصيل	الصفحة
جدول رقم (١) يبين جنس المبحوثين	٩٨
جدول رقم (٢) يبين اعمار المبحوثين	٩٩
جدول رقم (٣) يبين الحالة الزوجية للمبحوثين	١٠٠
جدول رقم (٤) يبين محل ولادة المبحوثين	١٠١
جدول رقم (٥) يبين محل الاقامة للمبحوثين	١٠٢
جدول رقم (٦) يبين دخل المبحوثين	١٠٣
جدول رقم (٧) يبين مهن المبحوثين	١٠٤
جدول رقم (٨) يبين عائدية السكن للمبحوثين	١٠٥
جدول رقم (٩) يبين التحصيل الدراسي للمبحوثين	١٠٦
جدول رقم (١٠) يبين مدة حكم المبحوثين	١٠٧
جدول رقم (١١) يبين المادة المسلبة	١٠٨
جدول رقم (١٢) يبين البطالة	١١٠
جدول رقم (١٣) يبين مدى تاثير مغريات الحياة	١١١
جدول رقم (١٤) يبين مدى متابعة الاهل ومحاسبتهم لافراد العينة	١١٢
جدول رقم (١٥) يبين ضعف الاجهزة الامنية	١١٢
جدول رقم (١٦) يبين حالى العود الى الجريمة عند المبحوثين	١١٣
جدول رقم (١٧) يبين الجريمة السابقة للعائد	١١٣
جدول رقم (١٨) يبين مدى تاثير المشروب او الحبوب	١١٤
جدول رقم (١٩) يبين منطقة سكن المبحوثين	١١٥
جدول رقم (٢٠) يبين مدى مراجعة المبحوثين للطبيب النفسي	١١٥
جدول رقم (٢١) يبين مدى الالتزام بتأدية الصلاة	١١٦
جدول رقم (٢٢) يبين مدى الالتزام حسب الحالة الاجتماعية لدى المبحوثين	١١٧
جدول رقم (٢٣) يبين مدى المشاركة في جريمة السلب	١١٩

جدول رقم (٢٤) يبين من هو الشريك في الجريمة	١٢٠
جدول رقم (٢٥) يبين جنس المشاركين الاصدقاء	١٢٠
جدول رقم (٢٦) يبين وجود او عدم وجود جماعة	١٢١
جدول رقم (٢٧) يبين اسلوب تصريف البضاعة (السيارة)	١٢١
جدول رقم (٢٨) يبين مدى تاثير هذه الجماعات في الاستمرار في عملية التسليب	١٢٢
جدول رقم (٢٩) يبين مكان التسليب	١٢٣
جدول رقم (٣٠) يبين هل توجد منطقة معينة لمجموعة التسليب	١٢٤
جدول رقم (٣١) يبين اسباب تحديد منطقة للتسليب	١٢٤
جدول رقم (٣٢) يبين طريقة تسليب التي اقترفتها عينة البحث	١٢٥
جدول رقم (٣٣) يبين وقت ارتكاب جريمة السلب	١٢٦
جدول رقم (٣٤) يبين هل يوجد تخطيط معين للتسليب	١٢٦
جدول رقم (٣٥) يبين الشعور بعدم القاء القبض	١٢٧
جدول رقم (٣٦) يبين اسباب عدم القاء القبض من قبل وجهة نظر المبحوثين	١٢٧
جدول رقم (٣٧) يبين مدى التردد للمبحوثين	١٢٨
جدول رقم (٣٨) يبين اسباب عدم التردد	١٢٩
جدول رقم (٣٩) يبين حالة التردد حسب متغير الجنس لدى المبحوثين	١٢٩
جدول رقم (٤٠) يبين وجود علاقة او عدمها	١٣٠

شكر وتقدير

لايسعني وانا اضع اللمسات الاخيرة على رسالتي الى ان اشكر الله تعالى الذي جعلني أتمم هذا العمل وكذلك ان اتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان لكل من اسهم في مد يد العون والمشورة وملاحقتي بالسؤال عن مراحل الكتابة وفي مقدمة هؤلاء استاذي المشرف الدكتور نبيل نعمان الذي كان بحق الاب الحنون وقد تحمل مني ما تحمل حيث لم يبخل عليّ بالجهد او الوقت ولما ابداه من ملاحظات سديدة قومت البحث وساعدت في اخراجه بشكله النهائي فله مني جزيل الشكر وكثير العرفان كما اتوجه بالشكر والتقدير لاساتذتي في قسم الاجتماع وفي مقدمتهم الدكتورة افتخار زكي والدكتور سلام عبد علي والدكتور مازن بشير والدكتور عبد اللطيف والدكتور عبد المنعم والدكتورة فتحية الجميلي والدكتورة ميادة احمد والدكتورة فهيمة كريم الذين لم يبخلا عليّ ببعض الملاحظات المهمة والتي اغنت البحث وكذلك اتوجه بوافر الشكر والتقدير الى العميد احمد رشيد (عميد شرطة) وابنه وزوجته الذي ساعدني كل المساعدة في البحث وكذلك الى المفوض ابو آمنة وملازم محمد، كما ولا يفوتني بالذكر الى ان اتوجه بالشكر الى طالبة الدكتوراه افراح جاسم فلها مني كل الشكر والتقدير، واتوجه بالشكر الى كل زملائي وزميلاتي في مرحلة الماجستير لتشجيعهم الدائم لي بكل اخلاص وصدق واخص بالذكر منهم الزملاء (عمار ، نبيل ، لمياء ، زينب)كما اتوجه بالشكر الى موظفات المكتبة المركزية وكل الشكر والتقدير الى امينة مكتبة قسم الاجتماع ايمان العزاوي وكل الشكر والتقدير الى موظفات مكتبة كلية القانون واخيرا اقدم شكري وتقديري لكل من توجه بكلمة سؤال للاطمئنان عني في مرحلة الكتابة ولم تسعفني الذاكرة لتذكرهم فلهم مني كل الاعتزاز والتقدير

الباحث

F

المقدمة

ان مشكلة الجريمة هي من اخطر واعقد المشاكل التي تعاني منها الكثير من المجتمعات في عالمنا المعاصر، حيث انها اصبحت من المشاكل الشائعة والخطيرة التي تواجه الكثير من المجتمعات المعاصرة، وقد تزايد الاهتمام بها على نطاق عالمي ومحلي بسبب القلق المتزايد الذي اصبحت تثيره لدى المسؤولين الرسميين وواضعي السياسات الاجتماعية والباحثين في مختلف الميادين.

وقد كانت الجريمة شغل المجتمعات الشاغل ومعناها لا ينحصر بحدود قانون العقوبات والقوانين الاخرى بل تتعدى الى الخروج على القيم والمثل والاخلاق التي اولتها الاديان السماوية بكتبها وعلى راسها القران الكريم، والجريمة بمعناها الشامل الخروج على قواعد العدل والقيم والعقل، وقد ادى الوعي بخطورة هذه المشكلة الى انعقاد مؤتمرات علمية ومحلية ودولية تهدف الى مكافحة الجريمة لغرض اتخاذ خطوات ايجابية تهدف الى الحد من اتساع هذه المشكلة وتقليل آثارها قدر المستطاع[1].

ونظرا لما تمثله جريمة السلب من خطر كبير على المجتمعات كانت الحاجة الى دراستها ومعرفة مدى انتشارها في الاونة الاخيرة والاسباب المؤدية لها والطرق والوسائل المتخذة لمنعها او معالجتها وادراكا من للخطر الذي تشكله هذه الجريمة اخترنا هذا الموضوع من اجل التعرف على الحجم الحقيقي لهذه المشكلة وعلى

---

[1] احمد عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، جرائم الشباب في محافظة نينوى، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص٦

دوافعها والظروف المختلفة التي دفعت اليها ومحاولة تطويق اسبابها وآثارها من خلال التوصيات من اجل ان تعتمد عليها المؤسسات المعنية والمختصون في شؤن الجريمة.

ان الدراسة تتكون من بابين رئيسيين هما : باب الدراسة النظرية وباب الدراسة الميدانية اللذان يتكونان من سبعة فصول، كل فصل يتكون من عدد من المباحث وقد رتبت هذه الفصول ترتيبا نظاميا وعقليا يتفق مع مضمون المادة واهدافها العلمية. يحتوي باب الدراسة النظرية على اربعة فصول مترابطة ومتكاملة. تناول الفصل الاول الاطار العام لمشكلة البحث والمفاهيم الخاصة بالبحث ويتكون الفصل الثاني من دراسات سابقة مماثلة عراقية وعربية واجنبية. اما الفصل الثالث فيحمل عنوان الاسباب المؤدية الى جريمة السلب، ويتكون من مبحثين: الاول عن العوامل الفردية للجريمة والثاني عن العوامل الموضوعية للجريمة اما الفصل الرابع فهو عن خصائص جريمة السلب ويشمل على اركان جريمة السلب وخطورتها واساليب ارتكابها واوقات واماكن ارتكابها.

اما باب الدراسة الميدانية فيتكون من ثلاثة فصول هي الفصل الخامس الذي يدرس الاطار المنهجي للبحث والفرضيات المطلوبة اختبارها وهذا الفصل يتضمن منهج البحث وفرضياته وتصميم العينة الاحصائية ومجالات البحث وادواته والوسائل الاحصائية المستخدمة.

اما الفصل السادس فقد كان تحت عنوان البيانات الاولية لوحدات العينة وقد تضمنت بيانات السن للمبحوثين وبيانات الجنس والتحصيل الدراسي والحالة الزوجية والدخل والمادة المستلبة، في حين تناول الفصل السابع اسباب وخصائص جريمة السلب كما اشرتها الدراسة الميدانية، وهذا الفصل يتكون من مبحثين هما: المبحث الاول ويدرس اسباب جريمة السلب والمبحث الثاني يدرس خصائص جريمة السلب واخيرا هناك النتائج والتوصيات وخلاصة البحث.

نسأل الله تعالى ان نكون قد وفقنا في هذه الدراسة ومن الله التوفيق

الباحث

الفصل الثاني

دراسات سابقة مماثلة عراقية وعربية واجنبية

* تمهيد

اولا: دراسات عراقية

ثانيا: دراسات عربية

ثالثا: دراسات أجنبية

* الخلاصة

الفصل الثالث

الاسباب المؤدية الى جريمة السلب

* تمهيد

المبحث الأول : العوامل الفردية للجريمة

اولا: العوامل البايولوجيه

ثانيا: العوامل النفسية

المبحث الثاني : العوامل الموضوعية للجريمة

اولا: العوال الاجتماعية

ثانيا: العوامل الاقتصادية

ثالثا: العوامل السياسية

الفصل السادس

البيانات الاولية لوحدات العينة

(مرتكبي جريمة السلب)

١-الجنس

٢- العمر

٣- الحالة الزوجية

٤- محل الولادة

٥- محل الاقامة

٦- الدخل

٧- المهنة

٨- عادئدية السكن

٩- التحصيل الدراسي

١٠- مدة الحكم

١١- المادة المستلمة

*** خلاصة**

الفصل الخامس

الاطار المنهجي لبحث والفرضيات المطلوب اختبارها

* تمهيد

اولا : منهجية البحث

١- المنهج المقارن

٢- منهج المسح الاجتماعي

ثانيا: فرضيات البحث

ثالثا: عينة البحث

رابعا: مجالات البحث

خامسا: ادوات البحث

سادسا: الوسائل الاحصائية

* الخلاصة

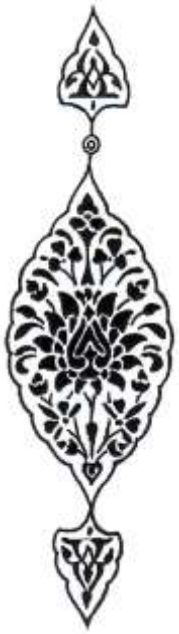

الباب الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأول

الاطار العام لمشكلة البحث والمصطلحات والمفاهيم الخاصة بالبحث

تمهيد

المبحث الاول: الإطار العام لمشكلة البحث

١- تحديد مشكلة البحث

٢- أهمية البحث

٣- أهداف البحث

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات العلمية

١- الجريمة

٢- السلوك الاجرامي

٣- جريمة السلب

٤- البعد التاريخي لجريمة السلب

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع
خصائص جريمة السلب

* **تمهيد :**

اولا: سلب الاموال المملوكة للدولة او لجماعية من الناس

ثانيا: اركان جريمة السلب

ثالثا: خطورة جريمة السلب

رابعا : اساليب ارتكاب جريمة السلب

خامسا: انماط مرتكبي جرائم السلب

سادسا: اوقات ارتكاب جريمة السلب

* **السلب في الطريق العام**

* **الخلاصة**

الفصل السابع

اسباب وخصائص جريمة السلب كما اشرتها الدراسة الميدانية

* تمهيد

المبحث الاول : اسباب جريمة السلب

المبحث الثاني : خصائص جريمة السلب

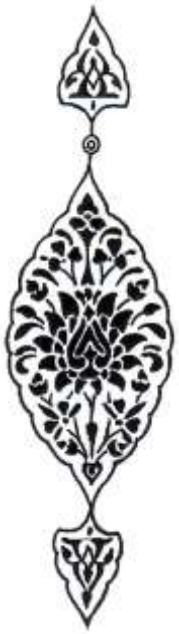

النتائج والتوصيات

١-النتائج

٢-التوصيات

* مستخلص الرسالة

المصادر

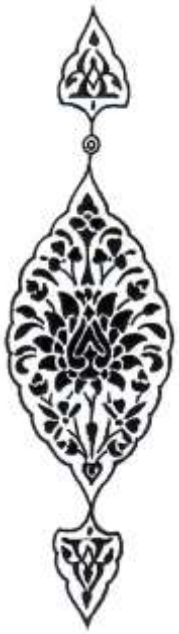

المقدمة

تمهيد

يتناول هذا الفصل مبحثين رئيسيين هما المبحث الاول يتعلق بمفهوم مشكلة البحث واهميته واهدافه، اما المبحث الثاني ويتألف من محورين المحور الاول تطرق فيه الباحث الى مجموع من المصطلحات والمفاهيم العلمية المتعلقة بالبحث، اما المحور الثاني فقد تناول بالدراسة والتحليل البعد التاريخي لجريمة السلب لكي نتعرف على طبيعة جريمة السلب منذ بدايتها وكيف تطورت وتغيرت واصبحت كما هي عليه الان، ذلك لاننا لا نستطيع ان نفهم واقع الظاهرة في الوقت الحاضر دون دراسة ماهيتها، واذا فهمنا ماضي وحاضر الظاهرة المدروسة وهي جريمة السلب فأننا نستطيع ان نقرأ مستقبلها وبالتالي نستطيع ان نستخلص قوانين عامة توضح مسيرة الظاهرة وطبيعتها وخطورتها على المجتمع.

المبحث الأول
الإطار العام لمشكلة البحث

١ ـ مشكلة البحث:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ومستمرة رافقت المجتمع البشري منذ نشوئه وما زالت ترافقه بأشكال وصور شتى وستبقى ما دام في النفس البشرية طموح وميل وهوى وقدر من الفجور وما دام هناك شيطان يوسوس للنفس الامارة بالسوء ويشجعها او يغريها على اقتراف الاثم فان الجريمة تبقى قائمة.

(وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)[١]

(ان تحديد المشكلة يعني تحديد الهدف والغرض ومنها يحدد منهج البحث وخطته وادواته)[٢].

وبما ان جريمة السلب تعد من الجرائم الخطرة بكل ابعادها واثارها. وهي ظاهرة لا يخلو أي مجتمع منها لهذا نالت الجريمة بصورة عامة وجريمة السلب بصورة خاصة اهتمام الكثير من العلماء والباحثين ومن مختلف الاختصاصات ولكن اغلب هذه الدراسات والاهتمامات كانت تتمحور حول دراسة اسباب ودوافع الجريمة محاولة منهم لفهم ومعرفة هذه الجريمة والوقوف على حقيقتها.

وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه الدراسات ذات العلاقة في البحث عن الاسباب المؤدية إلى الجريمة والسلوك الاجرامي في وضع آليات معينة للوقاية من الجريمة ومكافحتها. الا ان هذا النوع من الدراسات اشبع بحثاً. بحيث بات في حكم الممكن القول، ان جهود كثيرة قد استنزفت من دون الوصول إلى نتائج حاسمة. وهذا ما دفع الاستاذ (ركلس) ان يقترح (ترك البحث في اسباب الجريمة لانها عميقة ولا تؤدي إلى أية نتيجة مقنعة. ويرى ان الجهود ينبغي ان توجه إلى ايجاد حلول عملية

---

[١] سورة الشمس : الاية ٨-٧

[٢] وجيه محجوب، طرائق لبحث العلمي ومناهجه (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر) ١٩٩٣، ص ٥١.

لمشكلة الجريمة)[1]. الا اننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالاسباب لانها بالنتيجة تساعد في تحجيم الجريمة. لانها تزيد من حدة الظاهرة الاجرامية وغياب الحلول والسياسات المؤثرة في مكافحتها مما ادى إلى ظهور الكثير من الافكار الداعية إلى ضرورة تبني سياسة تولي جانب الوقاية اهتماماً كبيراً، فكان ظهور حركة الدفاع الاجتماعي التي أخذت على عاتقها محاولة وضع سياسة لحماية الفرد والمجتمع من الجريمة عن طريق عد الجريمة على انها ظاهرة تحتاج إلى التفكير وليست خطيئة تحتاج إلى التكفير[2].

ان الضغوط العديدة التي يتعرض لها الانسان في عصرنا الحاضر وحالات الاحباط وصور الاغتراب المختلفة التي يعاني منها وسيادة القيم الذاتية ومحاولة انتهاز الفرص غير المشروعة كلها تمثل مظاهر تعكس حالات سوء تكيف الفرد مع المجتمع ومع وجود هذه التحديات الكبيرة فان اساليب المواجهة لم تتغير بالشكل الذي ينبغي ان تكون عليه بل التصورات الخاطئة حول اسلوب مكافحة الجريمة، قاد الكثير من المجتمعات للالتجاء إلى الاسراف في التشريعات الجنائية قبل دراسة الوسائل القانونية الاخرى، والوسائل الاجتماعية العلمية مما ادى بالنتيجة إلى زيادة عدد الجرائم المسجلة وهذه الزيادة هي سبب هذا الامتداد الذي لامسوغ له للقانون ليشمل انواعاً من السلوك البشرية لم تكن تعد من قبل جرائم[3].

اذن الجريمة ظاهرة لها القدرة على التطور في كل زمان ومكان ولا يمكن القضاء عليها بصورة نهائية (ولا يمكن ان تختفي مادامت تمثل خروجاً عن المعايير

---

[1] عريم،عبد الجبار، نظريات علم الاجرام، دار المعارف، بغداد ١٩٧٠م، ص ١٤٢.

[2] خليفة، احمد محمد ،(الدكتور)الدفاع الاجتماعي، التاريخ والمشكلات المحلية الجنائية القومية، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٤، العدد ٣، القاهرة ١٩٧١م، ص ٣٤٩.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في مدينة كيوتو باليابان من ١٧-٢٦ اغسطس ١٩٧٠، سياسة الدفاع الاجتماعي وعلاقتها بالتخطيط للتنمية، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي، العدد ٣، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤١.

الاجتماعية لان هذه المعايير على اختلاف صورها ستظل قائمة ابداً وتماشياً مع هذه النظرة السوسيولوجية، فان سياسة الدفاع الاجتماعي يفترض ان تهدف إلى تقليل الجريمة إلى حد معقول وان تتجه للتركيز على انماط السلوك الذي لا يمكن القول انها ضارة بالمواطنين[١].

ان الباحث يرى ضرورة دراسة هذه الجريمة من حيث ابعادها ودوافعها وسبل مكافحتها في ضوء شيوع هذه الجريمة والتوسع الخطير في مسارها الذي انعكس على المجتمع العراقي داخل حدوده كدولة أو خارج حدوده، فضلاً عن اختلاف المنظمات الاجرامية من حيث حجمها ونطاق نشاطها والجرائم التي تضطلع بها وارتباطها مع المنظمات الاجرامية الاخرى.

٢ ـ أهمية البحث

ان لكل دراسة اهميتها الخاصة التي تنطلق من مدى احساس الباحث بمشكلة الدراسة وضرورة دراستها وبمدى اهمية هذه المشكلة ومدى جديتها وواقعيتها وكل ما يتصل بها، لان التفكير في حل أي مشكلة لا يمكن ان يحدث الا من خلال مواجهة هذه المشكلة بصورة حقيقية[٢].

ان اهمية هذه الدراسة تتضح في الوقت الذي تزداد فيه الجريمة ولاسيما جريمة السلب ويتسع نطاقها على المستويات كافة وتظهر صور مستحدثة وانماط جديدة من الجرائم لم نسمع بها من قبل. وعلى الرغم من التطور والتقدم الذي تشهده اغلب المجتمعات في اكثر من جانب من جوانب الحياة ألا ان ذلك لم يمنع زيادة انتشار السلب بل قد يكون استفحال بعض انواع الجرائم وتطورها هو نتيجة الافرازات السلبية للتطور الحاصل في اغلب مجالات الحياة (ولقد كشفت تحليلات الخبراء ان تنبؤات المستقبل تبعث على القلق فمخالفو القانون يتصرفون بعدوانية متزايدة في الوقت الذي تشق فيه الجريمة طريقها إلى الشؤون الحكومية والاقتصادية الامر الذي ادى إلى زيادة الشعور بانعدام الامن، فضلاً عن ذلك فان زيادة الجرائم تشكل عقبة امام

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، المصدر السابق الذكر، ص١٦٦.

[٢] الشيباني، عمر محمد التومي ،(الدكتور) مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، مطابع ديتار، ليبيا ١٩٨٩، ص ٦٨.

التنمية الاجتماعية–الاقتصادية وبهذا لابد من التاكيد على اهمية الوقاية في مكافحة الجريمة[١].

ان اهمية هذه الدراسة تتجلى في كونها محاولة لايجاد تفسير حقيقي لاسباب ودوافع احد انواع السلوك الاجرامي المتمثل بجرائم السرقة والتي من ضمنها جريمة السلب، اذ ان الزيادة الحاصلة في عدد جرائم السرقات بدأت وبمرور الوقت تهدد أمن المجتمع وتثير حالة من القلق لدى المختصين والمهتمين بمدى خطورتها المستقبلية و ان عدد جرائم السلب قد ازدادت في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ لاسيما وانها اصبحت ترتكب بشكلها المنظم وبحسب الوصفة القانونية للجريمة[٢].

ان اهمية هذه الدراسة تتضح من خلال كونها محاولة مضافة إلى المحاولات القليلة الاخرى للدراسة وتشخيص المسببات الحقيقية لجريمة السلب وفضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة تمثل محاولة للاسهام باضافات معرفية اخرى في حدود هذا الموضوع ومن هنا تتضح فائدة وجدوى هذه الدراسة ومدى اهميتها في هذه المرحلة التي تشهد تغيراً سريعاً يصعب التحكم بمساره احياناً، لذا وجب علينا الوقوف وبشكل دقيق على كل اسباب وخصائص هذا النوع من السلوك محاولين السيطرة عليه وتحجيمه.

---

[١] تقرير الامين العام للامم المتحدة حول (منع الجريمة والعدالة الجنائية) الدورة السادسة والاربعون للتنمية الاجتماعية، ٢٦ نوفمبر ١٩٩١م، ص ٤١.

[٢] الجهاز المركزي للاحصاء، الجريمة حجمها وهيكلتها قبل وبعد الحصار، ١٩٩٦.

٣ـ أهداف البحث

اصبحت جريمة السلب تفسد باثارها كل شريحة من المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتشير الاحصاءات المنشورة في دول العالم عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية إلى فداحة الخسارة المالية والاقتصادية وتفاقمها عاماً بعد عام كما ان المنظمات الاجرامية عبر الدول بحكم طبيعتها تقوض المجتمع المدني وتتحدى الاداء المعتاد للحكومة وسريان القانون[١].

ومع هذا فإن المجتمع يتحمل إلى حد ما المسؤولية في استفحال هذه الظاهرة الاجرامية وذلك عندما يتخلى افراده عن القيام بواجباتهم. ان اهداف هذه الدراسة يكمن في النقاط التالية:-

١- معرفة السلوك الاجرامي للجريمة وبعده القانوني.

٢- دراسة التشكيلات الاجرامية لجريمة السلب والتعرف على الجوانب المميزة لهذه التشكيلات على مستوى الدولة وحسب ظروفها السياسية والاقتصادية.

٣- البحث عن حلول جديدة في ضوء الهيكل التنظيمي للدولة والحد من تفشي هذه الظاهرة الاجرامية.

٤- التعرف على خصائص جريمة السلب، من حيث اساليبها واوقات واماكن ارتكابها.

---

[١] المحسن، عبد الحميد احمد،(الدكتور) الاثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة ومحاولات مواجهتها اقليمياً ودولياً (الرياض، دار النشر اكاديمية نايف للعلوم الأمنية ١٩٩٩م، ص ٩٧-١٠٢).

المبحث الثاني
المفاهيم والمصطلحات العلمية

١-الجريمة

اختلفت النظرة إلى الجريمة باختلاف العصور والمجتمعات[١] الا انه يمكننا تحديد مفهوم الجريمة وفق اتجاهات عديدة كما سنشرحها لاحقاً.

الجريمة لغوياً تعني بانها (الجرم، التعدي والجرم،: الذنب والجمع اجرام وجروم وهو الجريمة ويقال جرم فلان أي اذنب واخطأ)[٢] وتعرف الجريمة ايضاً بانها عمل غير قانوني او اهمال يتجسد في صور اساءة او اذى موجه ضد العامة، مما يجعل الشخص المذنب بالعمل او الاهمال مسؤولاً قانوناً او عرضة للعقوبة القانونية[٣] (Petter Breet "Aninquiry") وايضاً نعني (كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة وهي تعبير عن نقص شعور التضامن الاجتماعي لدى مرتكبيها بسبب عدم تزوده بالقدر الكافي من القيم والقواعد الاجتماعية اللازمة لحفظ وجود الجماعة[٤].

وهناك من يعرف الجريمة بوصفها سلوكاً او عملاً غير شرعي، واهمال انجاز واجب بصورة اختيارية او طوعية وبادراك ووعي وقصد من قبل المرء نفسه[٥].

اما من وجهة النظر النفسية، فالجريمة هي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي اعراض الكبت والاضطراب الداخلي لاشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو هذا السلوك[١].

---

[١] عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط ٣، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١م، ص ١٧٢).

[٢] ابن منظور، لسان العرب، لمجلد الثاني عشر، (لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥م)، ص ٩١.

[3] Petter Breet, "An Inquiry in to criminal Guilt" Halstead press, Australia, sudney, 1963, P.6

[٤] ثروت، جلال، (الدكتور) علم الاجرام والعقاب (بيروت: الدار الجامعية ١٩٨٣) ص ٥٠.

[5] Albert morrise "Criminology" Isted., Longmans Green and Co., U.S.A., 1934, P.12.

اما تعريف الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول، يرى ان الجريمة هي جمع انماط السلوك المضاد للمجتمع، أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية والثاني، يركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، اما الثالث فيتمثل في محاولة اعادة صياغة تعريف الجريمة ليشمل جميع الأفعال الاجرامية والافعال الخارجة على المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب[٢].

اما علماء الاجتماع وغيرهم فكانت لهم تعاريف اخرى حيث يعد عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركهايم) (Durkheim) الجريمة (ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع نظير حياة متطورة ويتحمل الفرد اثارها نظير تمتعه بحرية الاختيار[٣] ويعرضها في موضع اخر (بانها ظاهرة سليمة حتى ما بقيت بغيضة[٤] بينما يذهب جان جاك روسو (Rousseau) صاحب نظرية العقد الاجتماعي إلى ان الجريمة تشمل كل فعل مباين للارادة العامة الناتجة عن ذلك العقد او هي كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي[٥].

اما تارد (Tard) فيرى ان للتقليد والمحاكاة دوراً في تكوين الجريمة شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الاخرى حيث يقول (ان الجريمة ظاهرة اجتماعية تتكون

---

[١] المشهداني، اكرم عبد الرزاق، واقع اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب–جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٩.

[٢] السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٧، ص٢٢–٢٣.

[٣] السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ١٩٨٥م، ص ١٥٢).

[٤] الخطيب، عدنان، المبادئ العامة في مشروع قانون العقوبات الموحد، الجزء الاول، (سوريا، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦١م، ص ١٥٢).

[٥] اميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة د/ محمود قاسم (القاهرة، مكتبة النهضة ١٩٦١، ص ١٦).

كما تتكون الظواهر الاجتماعية الاخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق التقليد والمحاكاة)[١].

ويعتقد (سذرلاند) ان الجريمة هي سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة، اما (وليم بونجيه) فيرى ان الجريمة (هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني[٢].

لقد أخذت الجريمة مع بدايات القرون الوسطى تقوم على فكرة دينية صرفة تمثل فكرة الخير والشر وعلى فكرة الاثم والخطيئة، وهذا التفسير الديني للجريمة كان يقوم على مبدأ حرية الارادة وحرية الاختيار، فالمجرم انسان اختار طريق الاثم والخطيئة بمحض ارادته، ولهذا فهو انسان خاطئ او جانح عليه ان يتحمل مسؤوليته ويرضى بعقابه ارضاء للخالق، وحماية لحقوق المجتمع وتطهيراً لروحه والتكفير عن اثمه وخطيئته، ثم استخدمت فكرة الشيطان وفكرة الروح الشريرة كأول نظرية تفسيرية لبحث علة الجريمة وتعتمد هذه الفكرة على ان الجريمة عمل من اعمال الجن والشيطان، تنتقل إلى الفرد بروح شريرة آثمة تتقمص جسده وتستحوذ على عقله وتسيطر على ارادته، فيندفع الانسان إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير هذه الروح الشريرة. وكان علاجه يتم اما بطرد هذه الروح من خلال التعاويذ او الطقوس الدينية او بالقضاء على المجرم ذاته[٣].

---

[١] عريم، عبد الجبار، نظريات علم الاجرام، بغداد، مطبعة المعارف ط ٧، ١٩٧٣م، ص٨٤-٨٥.

[٢] السراج، عبود (الدكتور)"علم الاجرام وعلم العقاب" ط ١ جامعة الكويت ١٩٨١م، ص ٤٨-٥٠.

[٣] الدوري،عدنان (الدكتور) اصول علم الاجرام، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي الكتاب الاول، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٦، ص ٧٧-٧٨.

اما تعريف الجريمة من وجهة نظر الشريعة الاسلامية (هي محضورات شرعية زجر الله عنها بحد او تعزير)[١].

اما تعريفها من وجهة النظر العلمية فهي (كحقيقة واقعية) تعني (بانها اشباع لغريزة انسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حيث يشيع الغريزة نفسها، وذلك لاحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات[٢] اما تعريف الجريمة قانوناً فهي (سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية او بتدبير احترازي)[٣].

وبهذا التعريف نخلص الى ان الفعل لا يعد جريمة الا إذا نص القانون صراحة على ذلك[٤].

٢ ـ السلوك الإجرامي

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير هذا السلوك المعقد والحقيقة تشير إلى ان غالبية علماء الاجرام لا ينكرون ان علم الاجرام لازال قاصراً عن تقديم نظرية علمية كاملة في مجال السببية، وظل مطلب السببية شغل العلماء الشاغل، ومازال علماء الجريمة المعاصرون يحاولون العثور على تفسير نظري كامل لسبب السلوك الاجرامي[٥].

---

[١] الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٩٢ وردت في كتاب الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، د. نبيل المالوطي، المصدر المار ذكره ص ٢٨.

[٢] بهانم، رمسيس (الدكتور). علي عبد القادر القهوجي، علم الاجرام والعقاب، الاسكندرية، منشأة المعارف ١٩٨٦م ص ٣.

[٣] السراج، عبود (الدكتور)، علم الاجرام، وعلم العقاب، ط ٢ الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٠م، ص ٣٤.

[٤] قاعدة قانونية الجرائم والعقوبات (لاجريمة ولا عقوبة الا بنص)، القانون العراقي.

[٥] الدوري، عدنان (الدكتور)، اصول علم الاجرام، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي– الكتاب الاول الكويت، مطبعات جامعة الكويت ١٩٧٦م ص ١١.

ولو عدنا إلى اراء الفلاسفة القدماء لوجدنا ان سقراط في تعرضه لسبب السلوك الاجرامي في حديثه عن الفضيلة والرذيلة فانه يرى الجهل هو اساس الرذيلة واساس السلوك الاجرامي والعلم هو اساس الفضيلة والسلوك السوي[١].

والشريعة الاسلامية قد ابرزت تصوراً واضحاً للسببية التي توجب توافر العلاقة الفعلية بين الضرر المحرم شرعاً او قانوناً وسوء التصرف او السلوك الذي يمكن تجريمه وتقوم فكرة السببية في الشريعة على ان الجاني لا يسأل عن نتيجة فعله الا إذا كان بين الفعل والنتيجة رابطة السببية[٢].

ان جهود العلماء على الرغم من تفاوتها في تفسير السلوك الاجرامي الا ان مشكلة السببية في هذا السلوك، لم تقف عند هذه الحدود بل ظهرت اتجاهات مختلفة لتفسير السلوك السوي والسلوك اللاسوي على اساس تناول جانب واحد او عامل واحد هو الذي يفسر به السلوك مع اغفال جوانب واسباب عديدة اخرى يتضمنها غالباً أي فعل اجرامي[٣].

ونتيجة لتواصل بحوث ودراسات علماء الجريمة والتي استندت على بحث السلوك الاجرامي ليس بالاستناد على عامل واحد بل على عوامل عديدة اخرى ايضاً سواء اكانت فردية ام جماعية ام تكاملية، لذلك فقد توصلوا إلى التفسيرات الآتية للسلوك الاجرامي وهي:

---

[١] المغربي،سعد (الدكتور)، السيد احمد الليثي، المجرمون، الفئات الخاصة واساليب رعايتها، ط ١، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة والنشر ١٩٦٧م، ص ١١٧.

[٢] المالوطي، نبيل محمد توفيق (الدكتور)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

[٣] المغربي، سعد (الدكتور)– السيد احمد الليثي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

اولاً- الاتجاه الفردي في تفسير السلوك الاجرامي.

وهو الذي يرد اسباب الجريمة إلى الفرد المجرم نفسه، ويتفرع إلى قسمين:-

أ- اتجاه فردي بيولوجي.

ب- اتجاه فردي نفسي.

ثانياً- الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الاجرامي.

وهو الذي يرد ظاهرة الجريمة إلى عوامل ترجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية المباشرة والعامة والتي تباشر تأثيرها على الفرد.

ثالثاً- الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي.

وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل مختلفة وقوى متفاعلة مع بعضها ويرجع بعضها إلى الفرد نفسه، عضوياً، او نفسياً، وبعضها الاخر يرجع إلى ظروف الفرد البيئية التي يعيش فيها.

وهناك العديد من التفسيرات للسلوك الاجرامي كما ينظر اليها من قبل مدارس وعلماء الاجرام[١].

فالعالم (سذرلاند) يرى ان السلوك الاجرامي في اغلب الاحيان هو سلوك انساني يشترك مع السلوك غير الاجرامي، ويجب ان يفسر خلال اطار العمل نفسه المستعمل في تفسير غيره من انواع السلوك ويتعين عند ذلك ان يكون تفسير السلوك الاجرامي جزءاً متميزاً من النظرية العامة للسلوك وان يكون واجبه المميز هو التفرقة بين السلوك الاجرامي والسلوك غير الاجرامي[٢].

اما انصار مدرسة البيئة (Enbironmentalists) فانهم بوجه عام يأخذون بفكرة البيئة كأساس في تكوين السلوك الاجرامي، سواء كانت هذه البيئة متمثلة في الوقائع الجغرافية وحدها، ام بغيرها من الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[٣].

---

[١] المغربي، سعد (الدكتور)-السيد احمد الليثي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

[٢] ادوين سذرلاند، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٦، ص ٩٨.

[٣] الدوري، عدنان (الدكتور)، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

ويرى بعضهم أن السلوك الاجرامي سلوك مكتسب ويتم اكتساب السلوك الاجرامي عن طريق التفاعل مع اشخاص اخرين خلال عملية اتصال وهذا الاتصال قد يكون شفهياً او عن طريق الرموز والارشاد، كما ويحدث تعلم السلوك الاجرامي خلال مخالطة جماعات تقوم بين افرادها علاقات وثيقة[١].

فالعالم الايطالي بكاريا (Beccaria) من ابرز فقهاء المدرسة الكلاسيكية في العقاب يحلل (السلوك الاجرامي) والذي قامت في ضوءه فلسفة العقوبة لهذه المدرسة من انه سلوك انساني، يختاره الفرد على اساس الموازنة بين مقدار ما يحققه له هذا السلوك من متعة ولذة محتملة من جهة وبين مقدار ما يلحقه من ضرر او ألم نتيجة قيامه بالفعل ذاته من جهة اخرى[٢].

٣- جريمة السلب

السلب في اللغة هو سلب سلباً وسلب الشيء انتزعه من غيره قهراً واستلب ثوبه اختلسه منه[٣].

وقد شاع استعمال هذا المصطلح في دوائر الشرطة وفي المحاكم دون ورود في القوانين الجنائية كما هو الحال مع مصطلحات، النشل، والسطو مما يفهم معه انه مصطلحاً لغوياً دون ان يكون مصطلحاً قانونياً بل ان السلب قانوناً هو السرقة المشددة والذي يتوزع بين نصوص قانونية عديدة من جرائم السرقة، واغلب الظن ان هذه المصطلحات قد استعملت في القانون الفرنسي القديم فانتقلت إلى الاستعمال اليومي الشائع[٤].

---

[١] غياري، محمد سلامة محمد (الدكتور)، الانحراف الاجتماعي رعاية لمنحرفين ودور الحداثة الاجتماعية معهم، ط ١، الاسكندرية. المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل الاسكندرية ١٩٨٦م ص ٨٢-٨٣.

[٢] وهو الاستاذ والفقيه الايطالي بكاريا (١٧٣٥-١٧٩٤) وكان استاذ للاقتصاد السياسي في مدرسة بمدينة ميلانو الايطالية، وقد عمل قاضياً وفقيهاً قانونياً في مجالات قضائية مختلفة، اول كتاب هو الجرائم والعقوبات في عام ١٧٦٧.

[٣] المنجد في اللغة والاعلام الناشر دار المشرق، بيروت-الطبعة الحادية والعشرين، ص١٢٨.

[٤] السعدي،حميد ، جرائم الاعتداء على الاموال-بغداد ١٩٧٦، ص٨٢.

ويعد السلب اشد انواع جرائم الاعتداء على الاموال لما فيه مزيد من الجرأة وعدم المبالاة. ويشترط في السلب وجود سلاح تحمله العصابة وليس من الضروري ان يكون ذلك السلاح قد استعمل بالفعل او شرع باستعماله[١].

ان القانون الجنائي حين يتعامل مع جرائم السرقة او أي نمط اخر من الجرائم فانه لا يهتم باسباب ودوافع الجريمة وانما يتعامل مع وجود دليل أي بتوفر القصد الجنائي (فمتى توفر القصد الجنائي على الوجه المتقدم بيانه في تعريف جرائم السرقة فلا عبرة في قيام السرقة بالباعث ولا الغاية التي يهدف الجاني اليها فيستوي في ذلك ان يكون الدافع هو الجوع او الحاجة الشديدة إلى المال او الطمع او الانتقام[٢].

وفي الحقيقة ان السلب ظاهرة اجتماعية، لها دوافعها واسبابها وغالباً ما تنتشر في المدن الكبيرة اذ يتسم الاجرام في المدن بانه ينصب في الغالب بالاعتداء على الاموال بسبب اتساع نطاق مغريات الحياة وتزايد احتياجات الفرد وتعقد رغباته وعلاقاته الاجتماعية واتساع مجالات الانفاق فتسهل فرصة ارتكاب جرائم السرقة والنصب والاختلاس[٣].

وتعد جريمة السلب من الجرائم التقليدية الواقعة ضد الاموال ولا يمكن ان يخلو أي مجتمع من هذا النمط من الجرائم وعلى الرغم من اختلاف العقوبات المتعلقة بالجريمة هذه بين المجتمعات لكن تعريف السلب يكاد يتشابه بين اغلب المجتمعات على الاقل من وجهة النظر القانونية.

---

[١] الاعظمي، سعد (الدكتور)، موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى–بغداد ٢٠٠٠ ص ٧٩.

[٢] مصطفى، حسني ، جرائم السرقة، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٨٧ ص ٤٨.

[٣] مديرية الشرطة العامة، جرائم السرقة الواقعة على السيارات والدور والمحلات التجارية في مدينة بغداد، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢١.

٤- البعد التاريخي لجريمة السلب

ذهبت بعض قدامى الفقهاء الفرنسيين إلى تعريف السلب بانه لا يقتصر على مجرد انتزاع المال من يد الاخرين ولكنه يُعرف بوجه عام إلى اغتيال مال الاخرين دون رضاه سواء قام الجاني بانتزاعه من صاحبه او سلك في ذلك طريقاً اخر. واستند اصحاب هذه النظرية إلى الاصل التاريخي للفظ الاختلاس (Soustrastion) فهذا اللفظ هو ما كان يستعمله فقهاء العهد القديم في ترجمة كلمة (Contrectatio) التي كانت تعني اغتيال مال الغير بدون رضاه[١].

عرفت محكمة النقض الفرنسية السلب من جرائم السرقة بانه اخذ مال الغير بدون رضاه، وقفا الفقه والقضاء الفرنسيان بعد ذلك اثرها واستعملا في التعبير عن فكرتها الفاظاً مرادفة تدور كلها حول معنى (الأخذ) فعرف السلب بانه نقل الشيء او نزعه من حيازة صاحبه بغير رضاه. وبهذا التعريف امكن التمييز بين جريمة السلب من جهة وجريمة النصب وخيانة الامانة من جهة اخرى، فإذا كان الجاني في جريمة النصب يستولي على المال بالجهود والتنكير لما وضع فيه من ثقة، فانه في جريمة السلب يستولي على مال لم يسلم اليه وبغير رضا صاحب المال او حائزه[٢].

وفي الازمنة القديمة كانت جرائم الاعتداء على الملكية تظهر باشكال عنيفة وهي ما تسمى اليوم بالسرقة والتخريب، وفي الازمنة الحديثة نسبياً طرأ شيء من التنوع على اساليب الاعتداء على الاموال بحيث ظهرت إلى جانب الاشكال العنيفة صور اخرى تتصف بالحذق والفطنة (Forms Habiles) وهي ما كانت تسمى في القانون الفرنسي القديم بالسلب والنشل[٣].

وتعد القرصنة من اقدم اشكال جريمة السلب والجرائم المنظمة الاخرى وترجع جذورها في الوقت الذي تمكن فيه الانسان من ركوب البحر حيث مارسها الاغريق في

---

[١] محمد،عوض (الدكتور) ، جرائم الاشخاص والاموال، دار النجاح للطباعة، الاسكندرية ١٩٧٢م، ص ٢١٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢١٧.

[٣] السعدي، حميد (الدكتور)، جرائم الاعتداء على الاموال، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧، ص ١٤.

العصور القديمة وورد ذكر اعمال القراصنة ومآثرهم في قصائد الاغريق وحكاياتهم وكانت القرصنة موضوعاً للنقوش المثبتة في نصب المعابد كما كتب عنها المؤرخ الاغريقي (هيرودتس) اذ يقول ان القراصنة كانوا يقومون بحملات منظمة لخطف النساء وسلب الاموال[١].

اما الدكتور علي الوردي فيعطي لنا وجهة نظر قد تكون مفيدة وصالحة او على العكس من ذلك بقوله عن السلب وجريمة السرقة (ان هذا السلوك أي المتغلب ليس عجيباً بل هو مألوف لدى الكثير من الناس لان المجتمع العراقي وقع تحت وطأة الفاتحين والمستعبدين طيلة ستمائة سنة واضطروا إلى اتخاذ سلوك المكر والسلب والنهب والسرقة التي هي ضمن شخصية الفرد البدوي المتعمقة داخل كل شخص عراقي)[٢].

علماً ان الدكتور علي الوردي نشر كتابه هذا عام ١٩٧١ معتمد على حوادث دخول الانكليز إلى العراق عقب خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى ولكن قد جاءنا احد الكتاب في نهاية القرن الماضي بكتاب اسمه تاريخ العنف الدموي في العراق لمؤلفه باقر ياسين ليقول (ان افراد المجتمع العراقي بعد دخول الانكليز إلى بغداد واستعانوا بهم العراقيين لتخليصهم من عمليات السلب والنهب التي اصابتهم في الساعات التي مضت قبل وصول الانكليز المدينة)[٣].

يا ترى هل ان ما حصل الآن في المجتمع العراقي من حالات السلب والنهب هي مشابهة كما حصل عام ١٩١٧ ولكن الفارق ٨٧ سنة وهل ان التاريخ يعيد نفسه كما تقول المقولة الشهيرة ام الحوادث تتشابه والزمن يختلف في بلدنا العراق هذا البلد صاحب الحضارات والتراث الاصيل.

---

[١] صالح، عبد الكريم ذيب ، الاختصاص في الجرائم المرتكبة على ظهر السفن دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، مقدمة إلى كلية القانون في جامعة بغداد ١٩٩٣م، ص١٤٦.

[٢] لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر، ج ٤، ص ٧٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

الخلاصة

خلاصة هذا الفصل تكمن باننا قد تعرفنا من خلاله على الاطار العام للدراسة والذي تضمن معلومات اساسية عن مشكلة البحث واهميته واهدافه، لما لهذه المشكلة من اهمية كبيرة يعاني منها الفرد والاسرة والمجتمع، وذلك من خلال استعراضنا لاسباب والخصائص لتلك الجريمة وآثارها البعيدة والقريبة على الاسرة لتهدد كيان المجتمع، كما وتعرفنا على اهداف البحث وذلك لتحقيق عدة اغراض مهمة تم ذكرها بالتفصيل، كما تعرفنا على البعد التاريخي لجريمة السلب ابتداءا من الحضارة الاغريقية والرومانية حتى يومنا هذا.

دراسات سابقة

تمهيد

ان التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الباحث من الشروط الضرورية واللازمة لأي بحث اجتماع رصين. وتتضح أهميتها في كونها تزود الباحث بمعلومات مهمة عن الدراسات النظرية أو الميدانية التي قام بها العلماء والمختصون في هذا الجانب. كما إنها توجه الباحث إلى طبيعة المنهجية العلمية التي اعتمدها الباحثون في دراساتهم والاطلاع على أهم الادوات والوسائل العلمية المتبعة في انجازها، هذا وأن هذه الدراسات تفيد الباحث في التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بغية مقارنتها بالنتائج التي يتوصل اليها الباحث.

وسوف نحاول في هذا الفصل على التعرف على أهم الدراسات السابقة وعلى النحو التالي:-

أولاً- دراسات عراقية:

*** الدراسة الاولى (الموسومة جريمة السلب في القطر) دراسة د. عدنان ناصر حسين والدكتور رائد الشرطة آيدن خالد قادر.**

إن هذه الدراسة من البحوث والدراسات المستفيضة التي قام بها الباحثون الاجتماعيون وضباط الشرطة والاساتذة المختصين في سبيل وضع الحلول والمعالجات التي تضع حداً للجرائم بصورة عامة من هذا المنطلق وتحقيقاً للاهداف التي أنشئت بموجبها مديرية البحوث والدراسات في الشرطة العامة والمنصبة على رصد الظواهر الاجرامية وتقديم دراسات عنها للوقاية منها ومكافحتها. فقد لاحظت هذه المديرية في الآونة الاخيرة ومن خلال التقارير السنوية لحوادث مديرية الشرطة وشرطة المحافظات ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات جرائم السلب في القطر حيث ارتكبت جرائم عديدة من هذا النوع ضد الاشخاص في الطريق العام والطرقات الداخلية ولاسيما على بعض الاجانب الذين يعملون في المشاريع التنموية من قبل

بعض المجرمين الذين انحرفوا عن طريق الصواب لذلك قامت بإعداد هذه الدراسة وذلك بعد مراجعة الجهات ذات العلاقة بالموضوع وإجراء مقابلة ميدانية مع بعض المجرمين الموقوفين في شرطة مكافحة الإجرام. لقد تناولت هذه الدراسة ٩٨ مجرماً اتخذوا هذه الجريمة سبيلاً للعيش وتراوحت اعمارهم (٢٠-٣٨) سنة[١].

ان هذه الدراسة استهدفت بيان خطورة جريمة السلب والعوامل التي تشجع على ارتكابها وبيان الاسباب التي يلجأ اليها الجناة لتنفيذها، ثم سبل مكافحتها ودور المؤسسات ذات العلاقة بها وذلك بعد بيان البعد الثانوي لها وتحديد ظروفها ومصدرها. وقد توصلت الدراسة إلى مايأتي:

١) جريمة السلب هي تلك السرقة التي ترتكب باستعمال وسائل صدامية كالقوة والتهديد باستعمال السلاح أو الاعتداء على المجني عليه وهي الحالات المتوزعة بين النصوص القانونية العديدة الخاصة بالسرقة المشددة بحيث يصعب معرفتها وتمييزها عن السرقات الأخرى، وتم التمكن من الوصول إلى أن هذه الجريمة محصورة بين المواد (٤٤١، ٤٤٢) والفقرات (١ و٢ و٣) من المادة ٤٤٣ دون غيرها.

٢) جريمة السلب تقسم إلى نوعين الأول السلب في الطريق العام والثاني السلب داخل المدن.

٣) اقترح البحث على المشرع العراقي شمول السلب داخل المدن بعقوبة السلب في الطريق العام الشديدة لخطورة السلب المرتكب في الازقة والطرقات والشوارع داخل المدن.

٤) عالج البحث موضوع القصد الخاص (نية التحلل) خاصة في بعض الحالات وهي سلب سيارة المجني عليه بقصد الوصول إلى مكان معين أو التنزه ثم تركها ودعا قضاة التحقيق وقضاة المحاكم الجنائية عدم الالتفات إلى هذه النية التي يتمسك بها بعض الجناة في هذه الجرائم الخطيرة.

---

[١] ناصر، عدنان (الدكتور)، والدكتور آيدن خالد، جريمة السلب في القطر، بغداد، ١٩٨٢، دراسة غير منشورة

٥) دلت هذه الدراسة ان مرتكبي هذه الجريمة غالبيتهم من العراقيين وترتكب ضد العراقيين والأجانب على حد سواء وعدم ارتكابها من قبل النساء الا نادراً وأن مرتكبيها من المجرمين المحترفين ومن أرباب السوابق الذين يتخذون من هذه الجريمة حرفة ومهنة للعيش.

٦) وكذلك بينت هذه الدراسة سبل الوقاية من جريمة السلب ومكافحتها وأوضح سبل الوقاية من الجريمة حيث أنها تقع على عاتق أجهزة الشرطة والجمهور والاعلام وبعض المؤسسات الرسمية والمنظمات الجماهيرية ذات العلاقة بالموضوع وبيان مايمكن ان تحتل من دور بارز في معالجة هذه الجريمة والحد منها.

٧) أكدت الدراسة أنه لايمكن منع الجريمة والتطبيق الفعال للقانون من دون تكثيف الدوريات وحسن تنظيمها وإدارتها ومراقبة المشبوهين والخطرين ورصد تحركاتهم وضبط المحكوم عليهم الهاربين واجراء محلات التفتيش وسرعة إجراء التحقيق[١].

* الدراسة الثانية الموسومة : (ظاهرة سرقة السيارات: المشكلة والحلول المقترحة)د. مازن بشير محمد .

ان لهذه الدراسة أهمية لما تناولته من دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية التي يعتقد الباحث بأنها ذات علاقة وثيقة بجريمة سرقة السيارات فقد ركز الباحث على دراسة عدد من العوامل، كالعمر والحالة الزوجية والتحصيل العلمي وحجم الأسرة ومكان الإقامة والوضع الاقتصادي ونوعية السكن والحالة الحياتية للوالدين فضلاً عن طبيعة الظروف المتعلقة بارتكاب الجريمة، سواء تعلق الأمر بكيفية تعلم هذا السلوك الاجرامي، أم الأسباب التي أدت إلى ارتكابه وقد استعرض الباحث عدداً من

---

[١] ناصر، عدنان (الدكتور)، والدكتور آيدن خالد، جريمة السلب في القطر، المصدر السابق،ص١٢٤

الاحصاءات التي تظهر استمرار تصاعد هذا النوع من الجرائم مما يوضح مدى أهمية دراسة هذه الظاهرة[1].

أما عينة الدراسة فكان عددها (٨٥) اختيروا بشكل غير عشوائي من المجرمين النزلاء في دائرة اصلاح الكبار (أبي غريب) وقد اعتمدت الدراسة الميدانية أداة للاستبيان فضلاً عن دراسة بعض الحالات عن طريق منهج دراسة الحالة.

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة نتائج يمكن إجمال بعضها بما يلي:-

١- إن معظم المجرمين تتراوح اعمارهم بين (٢٠-٢٩) عاماً إذ بلغت نسبتهم (٧٢%) من مجموع افراد العينة.

٢- بلغت نسبة من كانوا عزاباً من هؤلاء المجرمين (٦٢%).

٣- ان معظم المجرمين من مستويات تعليمية متدنية ولم يحصلوا على الشهادة الاعدادية إذ بلغ مجموعهم (٦٥) مجرماً ويشكلون ٧٧%.

٤- ان (٥١%) من مجموع افراد العينة يتراوح دخلهم الشهري بين (٢٠٠-٥٠٠) دينار.

٥- ان (٣٤%) من مجموع افراد العينة يسكنون في منازل يشاركهم فيها عوائل أخرى لاتربطهم بهذه العوائل علاقات قرابة.

٦- بلغت نسبة العسكريين (٥٧%) من مجموع افراد العينة.

٧- ان (٧٣%) من مجموع أفراد العينة كانوا مجبرين على إعالة عوائلهم.

٨- لقد بلغ من ارتكبوا الجرائم بمفردهم (٥٢%) فيما كانت نسبة المشتركين مع آخرين (٤٨%).

٩- ان معظم المجرمين كانوا يقيمون في محافظة بغداد إذ بلغت نسبتهم (٤٢%) من مجموع افراد العينة.

---

[1] محمد، مازن بشير (الدكتور)، ظاهرة سرقة السيارات المشكلة والحلول المقترحة، مركز البحث والتطوير، وزارة الداخلية، بغداد، ١٩٩٥.

١٠- أجاب (١٣) مجرماً بنسبة (١٥%) ان أفضل اماكن لسرقة السيارات هي المناطق الصناعية المزدحمة[١].

* هذا وقد احتوت الدراسة على بعض الاستنتاجات العامة منها:-

١- ان هذه الظاهرة هي نتائج مجموعة متفاعلة ومتداخلة من العوامل تؤثر بعضها في الآخر.

٢- ان الظروف والاوضاع التي يمر بها المجتمع العراقي ولاسيّما الحصار قد تركت آثارها الواضحة في طبيعة الحياة الاجتماعية والعلاقات الاسرية فبدأت حالة التمرد على المعايير القيمية التي تسود المجتمع.

٣- لقد أوجدت الظروف الاقتصادية طبقة اجتماعية أثرت بشكل سريع وعلى حساب عموم المجتمع بحيث أوجدت حالة عدم التوازن في المستوى الاقتصادي بين هذه الطبقات والشرائح الاخرى حالة من الحقد الممزوج بالكراهية وحب الانتقام.

٤- لقد أثرت تقلبات الاسعار والدخول بشكل دقيق في حياة المواطنين وسلوكهم بما في ذلك السلوك الاجرامي.

٥- انتشار بعض انواع السرقات بين بعض الشباب الذين ينتقلون من مناطقهم الشعبية إلى مناطق أخرى للعمل لالتقاط بعض المخلفات ولشراء وبيع بعض المواد المختلفة[٢].

ثانياً- دراسات عربية

* الدراسة الثالثة الموسومة: (أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على السرقات وانماطها بالكويت)

إن لهذه الدراسة أهمية وذلك لأنها محاولة لدراسة أسباب ارتفاع معدلات جرائم السرقات في السنوات الأخيرة في الكويت بشكل يدعو إلى اطلاق لفظ الظاهرة عليها كذلك بسبب النقص الواضح في الابحاث العلمية في مجال الجريمة ليست بالكويت فقط وانما بالشرق الأوسط عموماً. أما أهداف الدراسة فكانت تحديد حجم

---

[١] محمد، مازن بشير (الدكتور)، المصدر السابق.

[٢] المصدر نفسه.

الظـاهرة علـى القيـام بحصـر جميـع السـرقات التـي وقعـت بالكويـت مـن (١٩٧١-١٩٧٦) لمعرفة حجم هذه الظاهرة وأبعادها في المجتمع[١].

أما أهم فروض الدراسة:

١) ان السرقات تزداد بإنخفاض الدخل وتنخفض بارتفاع الدخل.

٢) ان السرقات تزداد بانخفاض التعليم وتقل بارتفاعه.

٣) ليست هنالك علاقة بين السرقات وبين مهنة من قد يرتكب سرقة.

٤) ليست هنالك علاقة بين كل من الوقت أو المنطقة التي ترتكب فيها الجريمة أو منطقة السكن أو التاريخ الذي ارتكبت فيه الجريمة.

٥) ليست هنالك أسباب اجتماعية معينة تؤدي إلى وقوع جرائم السرقات.

وقد كان المجال الجغرافي للدراسة هو المحافظات الثلاثة بدولة الكويت، أما المجال الزمني فكان عاماً كاملاً من ١٩٧٨٠١-١٩٧٩). أما المجال البشري فشمل جميع المدينين بجرائم السرقات والموجودين في السجون الكويتية خلال مدة الدراسة.

وقد استعملت الدراسات الاحصائية واستمارات الاستبيان الخاصة بجمع المعلومات من الذكور والاناث البالغين والأحداث، وقد اشتملت استمارة الاستبيان على البيانات العامة، والحالة التعليمية والاجتماعية والمهنية ومستوى الدخل والجوانب المتعلقة بالجريمة[٢].

---

[١] دراسة اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على السرقات وانماطها في الكويت، دراسة ميدانية، ادارة البحوث والمتابعة والتنسيق، وزارة الداخلية، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٨٢.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٧.

أما أهم النتائج والتوصيات، فكانت:-

١- ان السرقة هي محصلة لمتغيرات اجتماعية واقتصادية ونفسية يعاني منها الافراد في المجتمع.

٢- هنالك علاقة احصائية قوية بين انخفاض مستوى الدخل وبين ارتفاع معدل السرقات.

٣- انعدام البرامج الترويحية للشباب في بعض المناطق من العوامل المساعدة في ارتكاب السرقات لمن لديهم الاستعداد مع وجود وقت للفراغ.

٤- الاحداث لهم باع طويل في جرائم السرقات، وأصدقاء السوء في المراحل الدراسية المتوسطة هم السبب الأول في ارتكاب الأحداث للسرقات.

٥- معظم السرقات يرتكبها العاملون في القطاع الخاص، فلابد من تدعيم اساليب الرقابة الادارية على أصحاب المهن والأعمال حتى تضمن عدم استغلالهم للعاملين بشكل يدفعهم إلى السرقة.

٦- التظاهر بالثراء والبذخ من العادات الاجتماعية السيئة ويتعين على العديد من المواطنين الاقلاع عنها.

٧- التوعية الاعلامية لها أثر بالغ في الحد من الجريمة إذا كانت بأسلوب علمي هادف.

٨- تطوير الضوابط الموجودة في احضار العمال والمستخدمين من المواطنين حتى يجري التأكد من الإفادة منهم فعلاً وعدم تركهم من دون مسؤولية أو عمل في المجتمع.

وهناك استنتاجات خاصة بالدراسة الميدانية:-

١- أن هنالك زيادة لافتة للنظر في ظاهرة سرقة السيارات إذ بلغت هذه الزيادة مثلاً في عام ١٩٩٢ (٤٠٢٩) سيارة عن عام ١٩٨٩.

٢- أن هناك مشاكل تواجه العديد من الشباب وأن معالجة مثل هذه المشاكل قد يتطلب أموالاً طائلة مما قد يدفع هؤلاء إلى السرقة ولاسيّما أن معظم هؤلاء الشباب من مستويات علمية متدنية.

٣- تأثير الظروف الأسرية والعلاقات داخل الأسرة في سلوك الأبناء.

٤- ان الظروف الاقتصادية السيئة التي يواجهها معظم أفراد العينة كانت الاسباب الاساسية التي تدفعهم إلى ارتكاب هذه الجريمة.

٥- اتساع دائرة العلاقات الشخصية التي تربط الفرد بالآخرين خارج نطاق الأسرة وقد أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة غير قليلة كان سبب ارتكابهم للجريمة هو قيام بعض الاصدقاء بتوريطهم[١].

إنّ للدراسة هذه بعض المقترحات والتوصيات منها:-

١- لما كان معظم افراد العينة عسكريين وينتمون إلى أسر كبيرة الحجم وأن دخلهم الشهري منخفض، لذا بات من الضروري دراسة اوضاعهم الاقتصادية بشكل جاد والعمل على رفع مستواهم الاقتصادي.

٢- تصنيف الدراسات والبحوث التي تناولت الجريمة والجنوح.

٣- تقديم ملخص لأهم المقترحات التي توصلت اليها هذه الدراسات.

٤- تقديم ملخص لأهم المقترحات التي توصلت اليها هذه الدراسات والبحوث ولاسيّما التي لم تجد لها طريقاً للتنفيذ[٢].

* الدراسة الرابعة الموسومة : (السرقة عند الأحداث)

تركزت هذه الدراسة على معرفة الظروف الاجتماعية للحدث السارق وموقف أولياء أمورهم من جرائمهم. وذلك من خلال التحليل الاحصائي للبيانات المجمعة عن (٥٩٨) حدثاً من الذكور والاناث الذين اتهموا بالسرقة خلال فترة (من ٢ يوليو ١٩٥٧- ٢ يوليو ١٩٥٨) بمدينة القاهرة وتوصلت هذه الدراسة المسحية إلى النتائج الآتية[٣]:-

---

[١] دراسة اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على السرقات وانماطها في الكويت، المصدر السابق، ص٥٨.

[٢] المصدر السابق، ص٦١.

[٣] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، السرقة عند الاحداث، دراسة احصائية تحليلية، القاهرة،١٩٥٩، نقلا عن الدكتور سيد عويس

١) ان السرقة المشددة (السلب) اكثر شيوعاً عند الذكور من الاناث بسبب طبيعة دور المرأة في المجتمع، حيث بلغت نسبة الذكور (٨٩%) مقابل (١١%) من الاناث.

٢) ان (٦٩,٣%) من السراق تقع اعمارهم بين سن ١٢-١٥، وان سن ١٤ سنة توجد فيه اكبر نسبة من الاحداث السراق.

٣) أبرزت الدراسة أثر الرفاق أو الصحبة كعامل مساعد على السلوك الجانح وتبين ان نحو (٤٢,٣%) منهم كانوا يصادقون رفاقاً اكبر منهم سناً.

٤) تبين ان (٥٦,٩%) من الاحداث يقضون اوقات فراغهم في الشارع أو الحارة، وما تبقى من نشاطات اخرى غير مجدية. وبالنسبة لممارسة بعض العادات الترويحية المنحرفة فقد ظهر أن (١١,٥%) منهم كانوا يدخنون السكائر وان حوالي (١٤,١%) منهم كانوا يمارسون لعب القمار.

٥) بلغ عدد الاحداث الذين لم يتعلموا في مدرسة قط (٦٠%) وأن نحو (٢٨,٣%) منهم لم يتعد تعليمهم المرحلة الابتدائية. وان الأمية متفشية بين ابائهم بنسبة (٤٢,٥%) ونسبة الامهات الاميات نحو (٥٣%).

٦) اتضح ان نحو (٣٤,٥%) من الاحداث لايعملون بضمنهم نحو (١٤,٥%) تلميذاً أما البقية فإنهم يعملون في اعمال لاتتناسب وقابلياتهم وبأجور متدنية وبعضهم لايحصلون على أجر.

٧) بلغ متوسط عدد الابناء في الاسرة نحو (٤,٤%).

٨) ان أغلب الاحداث لم يتلقوا التربية السليمة فقد وجد أن (٥٥,٦%) من الاباء و(٦١,٥%) من الامهات اعتمدوا اساليب خاطئة في تربية ابنائهم، تراوحت بين اللين والقسوة والاهمال[١].

---

[١] السرقة عند الاحداث: دراسة احصائية تحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٥٩، نقلاً عن د. سيد عويس، حجم مشكلة جنوح الاحداث واتجاهاتها، المجلة الجنائية القومية، العدد الثاني، المجلد الثامن، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٠٠-٢٢٥.

٩) تبين ان (١٠,٧%) من العلاقات الزوجية لآباء الجانحين قد انتهت بالطلاق و(٧,٢%) بوفاة الاب و(٨,٦%) بوفاة الام، وان اكثر من (٦,٢%) من الاباء متزوجين بأكثر من زوجة.

١٠) ظهر ان الحالة الاقتصادية لأسر الاحداث الجانحين في مستوى منخفض جداً حيث بلغ متوسط مجموع الدخل الشهري لها (١٢,٨%) جنيه شهرياً، وان (٦٤,٣%) من الاسر ليس لديها ادخار وتعيش حالة كفاف وتسكن (٤٦%) منها في غرفة واحدة أو في مساكن تفتقد إلى الشروط الصحية وتقع بالقرب من المؤسسات الصناعية والاسواق التجارية[١].

ثالثاً- دراسات أجنبية

* الدراسة الخامسة الموسومة (اربعة واربعون حدثا سارقا) جون بولبي (Bowlby):

تعد دراسة جون بولبي (Forty Four Juvenile Thieves) التي أجراها على اربع واربعين حدثاً سارقاً من الدراسات التجريبية التي سعت إلى معرفة العلاقة بين النمو العاطفي والاجتماعي وارتكاب الاحداث لجرائم السرقة.

حيث قام بمقارنة مجموعتين الاولى تجريبية وتضم (٤٤) حدثاً سارقاً، والمجموعة الثانية ضابطة وتضم عدداً هائلاً من الاطفال غير المتكيفين. وقد تمت الموازنة بين المجموعتين من نواحي عديدة كان أهمها: الظروف الاسرية التي عاشها الاحداث، مظاهر ونوع العلاقة العاطفية بين الاباء والامهات، وبين كل منهما والابناء، الظروف السيئة التي تلقاها الطفل خلال مرحلة الطفولة واثر النواحي الدراسية في تشكيل شخصية هؤلاء الاطفال، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد شملت عينة الدراسة احداثاً من البنين والبنات ضمن المرحلة العمرية (٥-١٦) سنة، واقترب متوسط الاعمار من سن العاشرة وكان متوسط ذكاء المجموعتين متوسطاً.

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٢٣

واستخدم بولبي في الدراسة منهج دراسة الحالة الاكلينيكي، الذي تكون من اختبارات نفسية وحصل على تاريخ طبي نفسي مفصل عن كل حالة وجمع بيانات عن الطفل والأم قام بتحليلها احصائياً[1].

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

١- ان العزلة الطويلة بين الحدث وامه خلال السنوات الخمس الاولى ترتبط ارتباطاً سببياً بارتكابه للسرقة، فحينما تحيط رغبات الطفل اللبيدية مبكراً يلجأ إلى السرقة لتأكيد ذاته وإيذاء الآخرين.

٢- ان هؤلاء الاحداث الذين يفتقرون إلى الحب ينقصهم الاحساس بالعار والمسؤولية عند ارتكابهم للسرقة.

٣- تبين ان معظم الاحداث من مرتكبي جريمة السرقة قد اعتادوا الهرب من البيت والمدرسة.

٤- لم يجد بولبي فروقاً ذات دلالة مهمة بين المجموعتين من حيث الظروف الاقتصادية والجنس والذكاء.

* الدراسة السادسة الموسومة : (سرقة السيارات) واتنبرج وباليستريري (Wattenberg and Balistrieri):

وهي دراسة مقارنة تناولت احد الانماط الجديدة للسرقة، حيث قام العالمان الامريكيان (وليام واتنبرج وجيمس باليستريري) بدراسة مائتي حدث اتهموا بسرقة السيارات في مدينة دينزويت الامريكية خلال عام ١٩٤٨ وتمت مقارنة افراد هذه

---

[1] جون بولبي: اربعة واربعون حدثاً سارقاً: نقلاً عن: د. محمد علي حسين: علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جناح الاحداث،لم يذكر سنة الطبع واسم المطبعة،ص٧٨-٨٠.
كذلك انظر: د. سعد جلال: أسس علم النفس الجنائي، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦، ص٢٤٠-٢٤٣.

المجموعة مع مجموعة ضابطة كبيرة تجاوزت الالاف من الاحداث المتهمين بجرائم اخرى غير السرقة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية[1]:-

١- تبين ان فئة الاحداث من سارقي السيارات تنحدر من أسر ذات مستوى اقتصادي يفوق المتوسط ويسكنون في مناطق سكنية جيدة ومتجانسة السكان.

٢- ان أغلب الاحداث السراق كانوا من الاسوياء الذين لم تكن لهم مشكلات سلوكية جدية في مناطق اقامتهم.

٣- إن اغلب الاحداث السراق كانوا ضحية تربية اسرية متساهلة إلى أبعد حدود التساهل قادتهم إلى انتماء فعلي إلى فئات جانحة وجدوا في الانتماء اليها مايشبع رغبتهم في العبث والجنوح.

---

[1] وليام واتنبرج، جيمس باليستريري: سرقة السيارات: نقلاً عن د. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ص٣٦٨.

الخلاصة

نخلص الى القول الا اننا قمنا في هذا الفصل بعرض عدد من الدراسات السابقة التي توضح للباحث من خلالها الموضوعات التي تناولها الباحثون السابقون واشتقاق بعض الفرضيات التي تناولناها في دراستنا الحالية وايضا التعرف على النظريات والمناهج والطرق التي استخدمتها تلك الدراسات لكي يستفيد منها الباحث في دراسته الحالية، وقسمت الى دراسات عراقية وعربية واجنبية، كما واستفاد منها ليتجنب حالة التكرار وذلك عند بحثها من خلال الموضوع نفسه.

تمهيد

من الأمور المتفق عليها بين علماء الاجتماع وعلماء الاجرام وعلم النفس ان الانحراف بعامة والجريمة والجنوح بخاصة ماهي إلا ظواهر اجتماعية شأنها في ذلك بقية الظواهر الاجتماعية والجريمة بصفتها ظاهرة اجتماعية تعرف بأنها سلوك متكرر الحدوث ينشأ بصورة تلقائية في ظروف واحوال اجتماعية وثقافية واقتصادية وشخصية معينة.

والظاهرة الاجتماعية تتسم بالتعقيد الذي يرجع إلى تعدد ابعادها فهي نتاج ومحصلة لمتغيرات وعوامل متعددة ومتنوعة تتفاعل مع بعضها على نحو يدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وذلك ما دفع ببعض الباحثين إلى التركيز على بعض جوانبها الاساسية من الدراسة[١].

وعلى هذا الأساس سنعرض في هذا الفصل عوامل أو الأسباب المؤدية إلى جريمة السلب وبصورة مختصرة مؤكدين أن جريمة السلب حالها حال الجرائم الاخرى التي تحدث نتيجة تفاعل العديد من العوامل الفردية والاجتماعية التي تتباين في قوة تأثيرها وتبعاً لظروف الجاني الذي ارتكب الجريمة.

وعلى هذا قسمنا العوامل المؤدية إلى جريمة السلب إلى مايأتي:

١) العوامل الفردية.

٢) العوامل الموضوعية.

---

[١] شتا، السيد علي (دكتور)، علم الاجتماع الجنائي، دار الاصلاح، الدمام، السعودية، ١٩٨٤، ص٨٥.

المبحث الأول
العوامل الفردية للجريمة

تكمن هذه العوامل في ذات الفرد وتكوينه البيولوجي والنفسي باعتبارها من الدوافع الكامنة وراء ارتكاب الجريمة ويمكن دراستها على النحو الآتي:-

اولاً- العوامل البيولوجية:

١) الوراثة:-

لقد شغلت مسألة الوراثة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي الباحثين زمناً طويلاً وانتهى معظم باحثي القرن التاسع عشر إلى أن المجرم يورث اجرامه فيزيقياً لأولاده وهؤلاء ينقلونه للأحفاد وهكذا بحيث نجد في نظر هؤلاء الباحثين أسراً بأكملها مشهورة بسلوكها الاجرامي الذي ينتقل بالطريق البيولوجي من الجد إلى الأب إلى الحفيد وهكذا[١].

لذلك كانت بحوث الوراثة في الجريمة تهدف إلى إثبات أثر العوامل الوراثية في السلوك الاجرامي بإظهار التشابه في أحوال الفرد وينتمون إلى أسرة واحدة[٢].

لقد كان لومبروزو (Lonbroco) من اوائل القائلين بأهمية الوراثة في تكوين السلوك الاجرامي. فالمجرم النموذج، أو المجرم بالميلاد، هو في تقديره انسان ورث عن أجداده البدائيين صفاتهم الحيوانية المتوحشة فنشأ مثلهم غليظ القلب، عديم الاحساس، انانياً، كسولاً، يعيش حياة حيوانية اقرب إلى حياة الوحوش منها إلى حياة البشر[٣].

---

[١] سعفان، حسن شحاتة (دكتور)، علم الجريمة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٩٦.

[٢] محمد، خليفة احمد (الدكتور)، أصول علم الاجرام الاجتماعي، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥، ص٢٢.

[٣] راجع في شرح نظرية (لومبروزو) في الارتداد الوراثي:-

Wolfgqng, Mavin E., "Cesave Lombroso" in pioneers in crimindgy Ediked by Hermann Mannheim, Second Editioon patterson Smith montclaire, New Jersey, 1972, PP. 246-254

ومن الدراسات المشهورة التي أجريت في هذا المجال، الدراسة التي أجراها العالمان الامريكيان (ريتشارد دغدغيل) و(ارتواستا بروك) عن أسرة (ماكس جوكس) والذي دفعهما إلى القيام بهذه الدراسة هو وجود ستة نزلاء من الأسرة المذكورة في أحد سجون ولاية نيويورك عام ١٨٧٤، فقاما بتعقب شجرة هذه الأسرة إلى أن كشفا عن شخصية عميدها (ماكس جوكس الذي ولد عام ١٧٢٠، من أب الماني هاجر إلى الولايات المتحدة واستقر في نيويورك وعرف بإدمانه على الخمر وولعه بالنساء وتزوج من فتاة تحترف السرقة وانجبا عدداً كبيراً من الاولاد والاحفاد وقد تمكن (دغدغيل) من تعقب حياة (٧٠٩) منهم خلال خمسة وسبعين عاماً من حياة الاسرة ثم تابع (استابروك) عمله لغاية عام ١٩١٥ فبلغ مجموع من درس حالتهم (٢٠٩٤) شخصاً وبنتيجة دراستهم وجدوا في شجرة الأسرة عدداً كبيراً من الابناء الشرعيين واللصوص المحترفين والقتلة والمتمردين والمدمنين على الشراب والبغايا والشاذين جنسياً والمصابين بأمراض عقلية أو امراض الزهري[١].

ان البحوث الخاصة بالوراثة لم تستطع حتى الآن ان تقطع الشك باليقين في أن سلوكاً أو اتجاهاً اجرامياً يرجع إلى أسباب بيولوجية وراثية. فإذا كانت بعض الصفات الجسمية كالوزن والطول ولون العيون تنتقل بالوراثة عن طريق الجينات الوراثية فإننا لانستطيع الأخذ بما يقال عن انتقال الصفات أو السمات المزاجية والاتجاهات الانفعالية والاجتماعية السوية منها والشاذة[٢].

والملاحظ على تلك الدراسات الخاصة بالوراثة انها قد أهملت دراسة الظروف البيئية والحضارية التي أحاطت بهؤلاء الاشخاص كما إنها اعتمدت على عدد محدود من الأسر لذا يصعب من الناحية العلمية استخلاص قاعدة عامة[٣].

---

[١] السراج، عبود (الدكتور) ، علم الاجرام وعلم العقاب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨١، ص٢٣٣-٢٣٤.

[٢] المغربي، سعد (الدكتور) – والسيد احمد الليثي، الفئات الخاصة واساليب رعايتها، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧، ص١٣٤-١٣٥.

[٣] رمضان. عمر سعيد (الدكتور)، دروس في علم الاجرام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٥٠-٥١.

٢- العاهات والأمراض:

يرى بعض العلماء أن العاهات من شأنها أن تؤدي بالفرد إلى الانحراف والجريمة، لأنها قد تحد من تفاعله مع البيئة الاجتماعية بصورة سليمة إذ يتوقف نجاح تفاعل الفرد مع بيئته على قدرته على تمييز الطرق والاهداف الناجمة في مجال حياته وادراك احكام الناس على ذاته وقدرته وعلى مقارنة هذه الاحكام بما يعرفه عن ذاته وعن نفسه. فالأعمى والأصم والأبكم والكسيح ومقطوع اليدين تحول عاهاتهم بينهم وبين التكيف السليم مادامت هذه العاهات تحد من ادراكهم لمجال حياتهم ادراكاً يساعد على تمييز مايجب عمله وما لايجب، فضلاً عن أن العاهة قد تكون حائلاً دون تحقيق أهداف كثيرة فالأعمى مثلاً لايدرك الانفعالات المختلفة للناس من ملامحهم فيعجز عن أن يكيف سلوكه تبعاً لهذه الانفعالات[١].

ويرى (فكتور نلسون) أن قبح الوجه وتشوه الخلقة يؤديان إلى تكوين عقدة النقص لدى صاحبها وذلك في مجال منافسته للآخرين في جمال الجنس والتعويض العاجل لمثل هذا النقص نتيجة للحصول على المال الوفير بأي وسيلة أو يقوم بجذب الانظار اليه عن طريق القيام ببعض الأعمال وغالباً ما يقود هذا الاتجاه إلى ارتكاب جريمة أو الانحراف[٢].

ويقرر الدكتور (جارلس كورنك) ان ضعاف العقول اشخاص لايمكن تعليمهم ولا استخدامهم وهم مضرون لأنفسهم ولغيرهم، وان ضعاف العقول مع مرور الزمن لايستطيعون ان يتفادوا الا بصعوبة الوقوع في هوة السلوك الإجرامي[٣].

٣- السن:

ان من المعروف فسيولوجياً، ان درجة التفاعلات الكيمياوية، في البيئة الداخلية للفرد تختلف باختلاف مراحل عمره، فقواه ونشاطه وردود فعله وانفعالاته هي في مرحلة الطفولة غيرها في مرحلة المراهقة والشباب أو النضج أو الكهولة وتدل

---

[١] جلال، سعد (الدكتور)، أسس علم النفس الجنائي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص١١٤.

[2] Nelson, Victor, Prisons days and Nights, Boston, Little, Brown, 1935, P.135.

[٣] سعفان، حسن شحاتة (دكتور)، علم الجريمة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٩٨.

الاحصائيات الجنائية، على ان معدلات الجريمة عموماً تختلف باختلاف هذه المراحل، وان نسبة بعض الجرائم ترتبط بصورة خاصة، زيادة أو نقصاناً بمراحل معينة من عمر الانسان[١].

لقد أشار العلامة (دوغرييف) بأن الفئة العمرية (٢١-٢٥) سنة هي أكثر الفئات العمرية اجراماً حيث بلغت نسبة مرتكبي الجريمة من هذه الفئة أعلى نسبة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى وبحسب احصائيات عام ١٩٠٧ الصادرة في بلجيكا[٢].

وتفسير ازدياد معدلات الجريمة في سن المراهقة وانخفاضها في سن النضج والكهولة هو أن مرحلة المراهقة والشباب عند الفرد أكثر المراحل قوة وحيوية وانفعالاً والمراهقة بصورة خاصة، تتميز باضطرابات نفسية وعدم استقرار غريزي وعاطفي وتقلبات في المزاج وقلة المبالاة واندفاع نحو الجنس الآخر واستجابة للاغراء وضعف في القدرة على ضبط النفس وعلى التحكم في الاهواء والميول والرغبات[٣].

نستخلص مما سبق ان عامل السن له تأثيره في الاجرام وفي ارتكاب مثل هذه الجرائم والواقع ان السن في ذاته ليس عاملاً من العوامل المساعدة على الجرائم وانما هو بالمعنى الأدق عامل مساعد أو مسهل لتأثير عوامل اجرامية أخرى (الفردية أو الاجتماعية) منها فهو يعطي المناخ الملائم لكي تمارس العوامل الاجرامية الأخرى تأثيرها في دفع المرء إلى الجريمة[٤].

ثانياً- العوامل النفسية

إن عدم التوازن بين الطموح والانجاز يسبب صراعاً نفسياً للمرء ويخلق لديه غربة نفسية وعزلة اجتماعية مما يؤدي به إلى التنفيس عن تلك الحالة باللجوء أما

---

[١] السراج، عبود (دكتور)، علم الاجرام وعلم العقاب، مصدر سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

[٢] د. عبد الله عبد الغني، جرائم المسنين في العالم العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٩٨٨، ص١٦.

[٣] السراج، عبود (دكتور)، علم الاجرام وعلم العقاب، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

[٤] بهنام، رمسيس ، محاضرات في علم الاجرام، جـ١، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٦٠-١٩٦١، ص٧٨.

إلى الحيل الدفاعية للتخلص من شدة الصراع النفسي، وأما إلى السلوك المنحرف بارتكابه جريمة ضد المجتمع. فالشخصية إذا كانت سوية تكون قادرة على التكيف للواقع الذي تعيش فيه. أما الشخصية غير السوية فمن الصعوبة عليها ان تتكيف مع الوسط الاجتماعي وان تخضع لضغط الضوابط الاجتماعية والاقتصادية[١].

ويرى العالم فرويد (Freud) في نظرية التحليل النفسي، بأن المجرم لديه نقص أو ضمور في الذات العليا أو الضمير غير الشعوري (Superego) وعنده كذلك توقف في نمو وتطور الذات الحسية (الأنا Ego) حيث يبقى عاجزاً عن الصمود والتصرف بصورة صحيحة في المحيط الاجتماعي بسبب وجود سيطرة ذاتية داخلية كاملة تتولى مهمة ضبط الدوافع الغريزية المكبوتة في النفس الانسانية، والتي تتمثل (الهو Id) المتطلعة بغضب لإرضاء شهواتها العدوانية والجنسية. فتبقى قوية وقد تؤدي بالفرد إلى أزمات عاطفية وانفجار عدواني[٢]. حيث يرى فرويد (Freud) ان الرغبات والدوافع والغرائز التي يجبر الانسان على كبتها منذ الطفولة المبكرة تكون مؤلمة دائماً أو محرجة أو مكروهة من قبل صاحبها وقد تشكل هذه المادة المكبوتة طاقة قادرة على توجيه سلوك الفرد وتصرفاته دون ادراك منه أو علم[٣].

ومن ثم يظهر السلوك الانساني للفرد بشكل شاذ قد يكون سلوكاً إجرامياً أو سلوكاً مضطرباً غير اجتماعي[٤].

تعد العقد النفسية من الاضطرابات النفسية اللاشعورية التي تؤثر تأثيراً مباشر في توجيه المصابين بها إلى أتباع سلوك إجرامي منحرف، فالصراع

---

[١] الدوري، عدنان (الدكتور) ، اسباب جريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٤٩.

[٢] كمر،صالح شيخ (الدكتور)، الجريمة- الجوانب النفسية والعقلية للجريمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص١٤١.

[٣] العوجي، مصطفى (الدكتور) ، دروس في العلم الجنائي- الجريمة والمجرم، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٣٢.

[٤] حبيب،محمد شلال (الدكتور)، أصول علم الاجرام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥ن ص١٣.

اللاشعوري يكون في نفس المرء أو الشاب بالذات عدد من العقد النفسية، مثل عقدة أوديب وعقدة النقص، وعقدة الكترا وعقدة الأب، وعقدة الام، والعقد الجنسية وعقدة الذنب[١].

وان لكل عقدة من هذه العقد دوراً في الاجرام. فعقدة الذنب مثلاً تدفع المصاب بها إلى ارتكاب جريمة لينال العقاب عنها ولأجل ذلك يرتكب وبصورة لاشعورية اخطاء كثيرة في اثناء ارتكاب جريمته لتكون بمثابة أدلة تؤدي إلى كشف جريمته ومعاقبته[٢].

ويرى أدلر (Adler) ان الجريمة وكذلك (المرض النفسي والشذوذ الجنسي) يأتي نتيجة الصراع بين غريزة الذات العليا أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي، وهو يرى أن كل انسان حر وقادر على ان يتخذ لنفسه احدى الحياتين، الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان أو حياة الأنانية والالتفاف حول الذات وفي هذه الحالة الاخيرة يكون قد هيأ نفسه للاجرام أو المرض أو الشذوذ الجنسي[٣].

ومن ذلك نستطيع أن نقول ان السلوك الاجرامي وكما يذهب علماء النفس مرجعه إلى عقد نفسية مكبوتة في اللاشعور لها من القوة القادرة على توجيه سلوك الفرد الوجهة الاجرامية دون وعي وادراك منه، كما يوعزون ذلك السلوك لمركبات النقص التي تغزو الشخصية نتيجة الصدمات النفسية أو الامراض النفسية.

---

[١] ابراهيم، أكرم نشأة (الدكتور)، علم النفس الجنائي، ط٥، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠، ص٨٢-٨٩.

[2] Vold, B.George, Theoretical Criminology, Seven the printing Oxford university press, \london, 1985, P.119.

[٣] المغربي، سعد (الدكتور) – والسيد أحمد الليثي، مصدر سابق الذكر، ص ١٧١-١٧٢.

المبحث الثاني

العوامل الموضوعية للجريمة

ان المقصود بالعوامل الموضوعية مجموعة العوامل الخارجية المحيطة بالجناة التي تحدث من خلال تفاعلاتهم الاجتماعية واليومية وقد تحفزهم لأن يتخذوا سلوكاً مضاداً للمجتمع. وهي متعددة ولايمكن حصرها وسوف نحاول ايجازها وبشكل مختصر وهي تقسم على النحو الآتي:-

أولاً- العوامل الاجتماعية

وتتمثل في (الاسرة، المدرسة والتعليم، الصحبة السيئة، البيئة السكنية، بيئة العمل، البيئة الترويحية وأوقات الفراغ، ضعف التربية الدينية، وسائل الاعلام الجماهيري).

ثانياً- العوامل الاقتصادية

وتتمثل في (عدم كفاية عائد العمل، البطالة، الفقر والحاجة المادية، الازمات الاقتصادية).

ثالثاً- العوامل السياسية

وتشمل عامل الحرب.

اولاً- العوامل الاجتماعية

١- الأسرة:

ان للأسرة دوراً كبيراً في التأثير على حياة ابنائها في تمثلهم للقيم الدينية والاجتماعية لأنها تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية فمنذ الخطوة الاولى التي يخطوها الطفل في الحياة يجد نفسه-كقاعدة عامة- في مجتمع الأسرة الصغيرة فيتأثر به بشكل قد يحدد طريق حياته في مستقبل أيامه. حتى أن التعديل في تلك الانطباعات والعادات التي يكتسبها الطفل من أسرته لن يكون بالامر اليسير[١].

---

[١] المرضحاوي، حسن صادق (الدكتور)، الاجرام والعقاب في مصر، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٧٣، ص١٥٦.

ومن خلال الأسرة وأسلوبها التربوي يكتسب الطفل القيم اللازمة لبناء شخصيته، وعملية تكوين القيم لدى الناشئ في الاسرة هي في حقيقتها عملية التكوين لضميره أو ذاته العليا، ويصبح هذا الضمير جهازاً نفسياً يحاسب الفرد على افعاله وتصرفاته والمثال التالي يوضح المقصود بالضمير (الطفل الذي يمنعه أبوه عن أخذ شيء لايخصه بقصد تحقيق وغرس قيمة الامانة في نفس الطفل وذلك عن طريق أساليب الإثابة أو العقاب، هذا الطفل يمنع نفسه مختاراً في المستقبل عن أخذ شيء لايخصه مهما كان هذا الشيء مغرياً أو جذاباً)، ومعنى ذلك ان القيم والنواهي والاحكام التي فرضها الوالدان على الطفل يفرضها هو بدوره على نفسه فيما بعد[١].

وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة وأهمية وظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع أن ندرك الآثار المترتبة على الخلل الذي يصيب بناء الاسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي، ويظهر بوادر الخلل الوظيفي الاسري من مصدرين أولهما التفكك الاسري وثانيهما عدم انجاز الاسرة للوظائف الاساسية[٢].

أما بالنسبة للتفكك الأسرى فإن المقصود به هو تصدع العلاقات الاجتماعية (الداخلية والخارجية) للأسرة وانحلال وحدة تماسكها وتحطم هيكلها التكويني، بحيث يتعذر على افرادها ولاسيما الأب والأم الوفاء بالتزاماتهم والقيام بوظائفهم تجاه بقية أفراد الاسرة والمجتمع[٣].

ويتخذ التفكك أو التصدع الاسري صورتان: الأول هو التصدع الفيزيقي ونعني به غياب احد الوالدين أو كليهما عن الحياة الأسرية نتيجة لوفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو نتيجة للطلاق أو الهجرة أو السجن أو تعرضهما للمرض المزمن الذي

---

[١] المصري،سعد (الدكتور) والسيد احمد الليثي، مصدر سابق الذكر، ص٢٤٧.

[٢] الجابري، خالد فرج (الدكتور) ، دور مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية الخاصة بالامن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة في بيت الحكمة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧، ص٥٨-٦٣.

[3] Good. W, Family Disergani Zation, an Article written in contemporary social problem, N.y., 1911, P.390.

يمنعهما عن أداء مهامها الأسرية تجاه الابناء، والثاني هو التصدع السيكولوجي الذي يعني عدم قدرة أحد الوالدين أو كلاهما على القيام وظيفته في الأسرة بصورة صحيحة[١]. ويتمثل ذلك في حالات الخصام الدائم والعلاقات الزوجية المتنافرة والكراهية المتبادلة والشدة في معاملة الزوجين بعضهم لبعض[٢]. ان مثل هذه الانواع من التصدع الاسري يعد في نظر الكثير من الباحثين سبباً هاماً في انحراف الاشخاص وفي السلوك الاجرامي عامة، فضلاً عن ماتجلبه من مشاكل سوء التكييف والتوافق والمرض النفسي الذي يتعرض له الافراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع اعضاء المجتمع الآخرين[٣].

٢- المدرسة والتعليم:

ان من الواضح ان المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن ان تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي من خلالها الطفل والشاب من الانحراف والجريمة إذا مارست المؤسسة التعليمية ومن ضمنها المدرسة مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه. وتتمثل الوظيفة الاساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات للاشخاص، وفي تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة، والنظام التعليمي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي الى الطلاب ويواجه المستقبل عندما يهتم بتطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي. واهم هدف له هو ان يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة وبالضبط العقلاني الذاتي[٤].

---

[١] احمد سمير نعيم، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٩٦-١٩٧.

[٢] الدوري،عدنان (الدكتور) ، جناح الاحداث، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٢٤٣.

[٣] محمد عاطف غيث (الدكتور)، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٢، ص١٦١.

[٤] صابر، سامية محمد (الدكتور)، والدكتور محمد عاطف غيث: القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤، ص٢٢٢.

وان دور المدرسة في السلوك الاجرامي يتبين من قول (فيكتور هيجو) [ان كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يغلق][١]. لكن هذا لايمنع ان يكون للتعليم اثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، صحيح ان التعليم كثيراً ما يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على مايصحب الجهل من إيمان بخرافات تصدر عنها الجريمة احياناً وكذلك فإنه يمثل درعاً في وجه الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة للارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية ربما يحاول المتعلم الحرص عليها، وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ربما كان سيضيعان في المفاسد والشرور.

الا ان انتشار التعليم على نطاق واسع قد أضفى على اجرام العصر طابعه الحالي إذ حوله من اجرام عنف وعدوان على الاشخاص إلى اجرام مدروس بمنطق ودهاء[٢].ومع ذلك فإن هناك مسألة ليست محل نزاع وهي أن التعليم يصقل الشخصية ومعها الميول الاجرامية أن وجدت ويؤدي إلى تخفيف حدة بعض الجرائم المرتبطة بالأمية والجهل مثل الاعتداء على الاشخاص والسرقة، ويحولها نحو أنواع أخرى من الأجرام المنتظم والمتمدن مثل النصب والتزوير والاختلاس، ونحو وسائل اكثر احكاماً مثل القتل بالسموم وبأسلحة متقدمة لاتحدث صوتاً وفي النهاية إلى رسائل اكثر مهارة من غيرها[٣].

ومع ذلك فإن التعليم وحده لايكفي في سبيل وقاية المجتمع من الجريمة بل لابد من توافر عنصرين آخرين بجانب التعليم حتى نستطيع تحديد أثر التعليم في السلوك الاجرامي أولهما هو التربية والتي نعني بها التربيتين المنزلية والمدرسية معاً والعنصر الثاني هو حسن التوجيه والتعليم بحيث يتفق مع غاية الجماعة ومع مايلزم الجماعة لتحقيق هذه الغاية[٤].

---

[١] محمد زكي ابو عامر (الدكتور) ، دراسة في علم الاجرام والعقاب، مصدر سابق، ص١٠٥.

[٢] رؤوف عبيد (الدكتور)، أصول علمي الاجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١، ص١٤٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٤٦.

[٤] سعفان، حسن شتاتة (الدكتور) ، علم الجريمة، مصدر سابق، ص ١٥٦.

٣- الصحبة السيئة:

تُعد جماعات الرفاق أو الاصدقاء من أشد الجماعات الأولية تأثيراً على شخصية الفرد ومن ثم على تكوين انماط السلوك الأساسية لديه، ومن هذه الجماعات ماتكون منسقة مع السياق العام للمجتمع، ومنها ماتكون منحرفة عنه، وقد تعني هذه الجماعات الشيء الكثير في نفس الفرد اكثر مما تعني الأسرة والذي قد يجعل الفرد سوياً في المجتمع أو بالعكس قد تكون من أسباب ضياعه وانحداره نحو طريق الاجرام في حال كون اصدقائه من المنحرفين والخارجين عن القانون والذين يلتزمون بمعايير غير اجتماعية[١].

لقد درس الكثير من علماء الاجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الاشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها، لاسيما إذا كان عند هؤلاء الافراد استعداداً نفسياً للاسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ اصدقاءه من أفراد ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، ولكن الأبحاث قد دلت على ان استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين، وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه[٢].

وعلى هذا الأساس فإن الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بعدوى الايحاء والحث والتقليد وبما يبثه التجمع من اطمئنان في النفوس. كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشاب بعادات سيئة، كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وانواع النشاط الجنسي المبكر[٣].

إن من علماء الاجرام الذين اهتموا بدراسة أثر الصحبة السيئة في ارتكاب الفرد للسلوك الاجرامي العالم سذرلاند (Sutherland) الذي وضع نظرية (الاختلاط

---

[١] الشرقاوي،أنور محمد (الدكتور) ، جنوح الاحداث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص١١٥.

[٢] سعفان، حسن شحاتة (الدكتور)، علم الجريمة، مصدر سابق، ص ١٣٦.

[٣] خليفة، احمد محمد (الدكتور)، مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي، مصدر سابق، ص١٤٢.

المتغاير) وينطلق سذرلاند (Sutherland) في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها ان السلوك الاجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين وذلك بعملية تواصل أو تفاعل اجتماعي بين الافراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد. وأن مثل هذا الاتصال لايتم الا بين أشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة أو الزمالة، هذا يعني ان يكون بين هؤلاء الافراد علاقات أولية مباشرة[١].

ويرى ابراهامسن (Abrahamcon) أن بعض الشباب يرتكبون جرائمهم تحت ضغط ظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية رفقة سيئة تدفعه إلى التقليد في ارتكاب انماط سلوكية اجرامية[٢].

ومن هذا يظهر لنا ان الصحبة السيئة من الأسباب المهمة في ارتكاب جريمة السلب ولاسيما إذا اقترن ذلك بغياب المراقبة الاسرية وانعدام التوعية المدرسية ووجود البيئة السكنية المختلفة التي تتيح الاختلاط بالمجرمين من النوع نفسه.

---

(1) Sutherland, Edwin H. and Donald Griminology, OP. Cit., PP. 72. 76.

(2) Abrahamson , David, the psychology of Grime, columbia university press, New – Yourk, 1960, P.105.

٤- البيئة السكنية:

إن أغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجنوح والجريمة تؤكد أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملاً مساعداً في عملية الاجرام فالمسكن الذي يقطنه الشخص له دوره في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والصحية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة، كما أن المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فتحاته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حداثته وما إلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دوراً واضحاً في تماسك جماعة الأسرة أو تفككها وفي شكل الترويح الغالب[١].

ويأتي المسكن المزدحم كنتيجة مباشرة لانخفاض العامل الاقتصادي للأسرة فيقبل الفرد على الاقامة في المسكن الرخيص، والمسكن الرخيص مسكن ضيق متهالك متزاحم مع أمثاله من المساكن الأخرى هذا فضلاً عن عدم توافر الشروط الصحية[٢].

والبيت المزدحم تختلف فيه الرغبات وتتباين الامزجة وتتضارب فيه الحقوق والواجبات مما يجعل الحياة فيه نزاعاً مستمراً أو تشاجراً دائماً بين ساكنيه مما يساعد على تفكك الروابط الأسرية[٣].

كذلك يعيق المنزل المزدحم الأبوين من متابعة تصرف ابنائهم وتوجيههم التوجيه السليم لأن زحمة الحياة واختلاف الرغبات والضغوط المستمرة داخل هذا المسكن الرديء تحول في أغلب الاحيان دون الرقابة والتوجيه اللازمين. فضلاً عن ذلك تنعدم في مثل هذا المسكن وسائل الترويح والترفيه المناسبة ولاتتوافر فيه فرص

---

[١] احمد مصطفى خاطر (الدكتور)، الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٤، ص٣٥١.

[٢] المغربي، سعد (الدكتور) – والسيد احمد الليثي، الفئات الخاصة واساليب رعايتها–المجرمون، مصدر سابق، ص ١٩٨.

[٣] سامح احمد الجاد (الدكتور) ، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب، دار الكتاب الجامعي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص١١٧.

اللعب للابناء فيتخذون من الشارع ملاذاً أو مسرحاً للنشاط بعيداً عن الرقابة الأسرية. ومن الشارع تظهر المخالفات والانحرافات السلوكية ويبدأ الاختلاط بأقران السوء، وقد يكون الحرمان من وسائل الترفيه واللعب في حد ذاته عاملاً في اغراء الابناء بالسرقة، التي قد تبدأ بالبسيط من داخل البيت والتي قد تتعقد حتى تؤدي إلى الانغماس في طريق الغواية والاجرام[١].

ويرى (جس تايلر) ان الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الاحياء المختلفة، وفضلاً عن توفر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الاجرامية، فان المنتمين إليها يعتقدون ان المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل إحيائهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف انواع الجرائم خارج مناطق سكناهم[٢].

فقد تبين من دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد أن هناك اكثر من (٥٠) دعوى تقام في مدينة الصدر (الثورة سابقاً) يومياً وان هناك عشرة حوادث نشل بسيطة تحدث فيها يومياً وأن عدد الجرائم المسجلة فيها عام (١٩٧٤) بلغ (١٠٣٨) جريمة[٣].

ومن هذا نستنتج

ان البيئة السكنية لها دور لايستهان به في ظهور النزعة الاجرامية لدى الإنسان كونها تتعلق بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئة المحيطة بالفرد في مسكنه والذي له أثر في التكوين الجثماني والنفساني للفرد وبالتالي في طريقة سلوكه مع الافراد المحيطين به.

---

[١] المغربي، سعد (الدكتور)– والسيد احمد الليثي، مصدر سابق، ص ١٩٩.

[2] Tyler, Gus, Organi 3ed crime in America, Abook of – Readings, the. Un iversity of michgan press, U.A.S, 1962, P.83

[٣] العاني، عبد اللطيف عبد الحميد (الدكتور) ، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص٢٣٨–٢٤٠.

٥- بيئة العمل:

إن بيئة العمل هي الوسط أو المجتمع الذي ينتقل اليه الفرد لمزاولة مهنة أو حرفة أو وظيفة، وقد يتكيف الفرد لهذا المجتمع أو الوسط وقد يواجه اخفاقاً أو فشلاً في التكيف مع هذا الوسط أو المجتمع مما يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية[١]. ويحصل تكيف الشخص مع بيئة العمل عندما يحصل على عمل مناسب يكون ملائماً لقدراته الجسمية والعقلية ومنسجماً مع رغباته الشخصية التي حققها من خلال اجتيازه للمرحلة الدراسية التي أهلته للحصول على العمل المناسب له، مما يساعده على انجازه باتقان وتطويره وتحسينه فيفوز بتقدير رؤسائه وزملائه في العمل[٢].

وقد تدفع عوامل عديدة بالاشخاص إلى ممارسة الاعمال غير المناسبة منها ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة، إذ أن المستوى المعاشي الواطئ والدخل المنخفض غالباً ما يؤدي إلى عدم استطاعة الوالدين الاستمرار في الانفاق على ابنائهم لإكمال تعليمهم، فأرباب الأسر الفقيرة يفضلون غالباً اشتغال ابنائهم على استمرارهم في الدراسة، لأن ذلك الاستمرار غالباً ما يؤدي إلى اقتطاع جزء ليس باليسير من دخل الاسرة[٣]. وبيئة العمل كغيرها من البيئات الاجتماعية تهيئ الفرصة للأشخاص لاقامة علاقات اجتماعية مع العاملين اثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه أو في أثناء العمل أو في اوقات الراحة، فتتأثر سلوكيات الاشخاص وبالذات الشباب ايجابياً أو سلبياً تبعاً لسلوكيات اصدقائه في العمل، كما أن ظروف العمل قد تفرض على الشاب الصلة بأفراد لاخيار له في انتقائهم أو ان بعض الاعمال تفرض على من

---

[١] جلال ثروت (الدكتور) ، الظاهرة الاجرامية، دراسة في علم الاجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٧٩، ص١٤٧.

[٢] أكرم نشأت ابراهيم، جنوح الاحداث- عوامله والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الاحداث من الانحراف، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، مطبعة الشرطة، بغداد، ١٩٨٣، ص٤٩.

[٣] العاني، عبد اللطيف عبد الحميد (الدكتور) ، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد، مصدر سابق، ص ٨٨.

يمارسها التعرف والاحتكاك بأنماط كثيرة من الناس كالعمل في الاماكن العامة أو المقاهي وتجارة الارصفة وغيرها تتيح لمن يعمل فيها ولاسيما الاحداث والشباب في تعلم السلوك الانحرافي والاجرامي[١].

هذا من زاوية ومن زاوية أخرى فإن أساليب بعض المهن قد تدفع احياناً ممارسيها إلى احتراف السلوك الاجرامي فمثلاً ان التعامل مع بيوت الدعارة والحانات والملاهي الليلية الموبوءة يكون جواً مناسباً لأعمال انحرافية غير مشروعة كتعاطي المخدرات وتعلم السلوكيات الجنسية كالدعارة[٢].

ومن هذا يتضح ان بيئة العمل لها الدور الرئيس في ارتكاب جرائم السلب شأنها شأن الجرائم الأخرى المرتكبة.

٦- البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:

إن البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص أوقات فراغه بممارسة نشاط معين، للتمتع بما يرغب من انتعاش وبهجة للترفيه عن نفسه والنشاطات الترويحية التي يمارسها الشاب يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع[٣]:-

١- نشاط ترويحي مفيد: كمطالعة الكتب والمجلات المفيدة وممارسة الالعاب الرياضية والعزف على الالات الموسيقية أو الاستماع إلى معزوفاتها والرسم ومشاهدة المسرحيات والعروض السينمائية المفيدة والرحلات، وزيارة المتاحف والتجول في المتنزهات والحدائق.

٢- نشاط ترويحي عقيم: كالتسكع في الطرق العامة، وجلسات الثرثرة الفارغة.

٣- نشاط ترويحي ضار: كتعاطي المخدرات وتناول المسكرات والمقامرة والتردد على مباءات الفساد الجنسي ومشاهدة العروض السينمائية المليئة بالمشاهدة الفاضحة، ومطالعة الكتب والمجلات والمطبوعات الأخرى المضللة المفسدة.

---

[١] ياسين محمد ناجي (الدكتور)، دور المؤسسات العقابية في علاج واصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين، جـ١، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ١٩٩٠، ص٣٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٧٠.

[٣] أكرم نشأت ابراهيم (الدكتور)، جنوح الاحداث، عوامله والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته، مصدر سابق، ص ٥٠.

ولاشك أن حاجة الشخص إلى الترفيه حاجة ملحة وضرورية، إذ هو نشاط ضروري لتكوينه البدني ولنموه النفسي والاجتماعي وبناء شخصيته السليمة[١].

وتبقى مشكلة المكان الذي يقضي فيه الشاب وقت الفراغ من المشاكل البارزة التي تصادف الباحث في شؤون الانحراف والجريمة[٢]. ومما لاخلاف فيه ان وقت الفراغ المتروك دون تنظيم ودون ان يستمر فيها يعود على الشخص بالنفع قد يكون عاملاً في انحرافه ويتحقق انحرافه السلوكي في حالة قضاء أوقات فراغه في ممارسة نشاطات ترويحية ضارة، ومثل هذا الانحراف يعد في بعض صوره سلوكاً مخالفاً للقيم الاجتماعية والاخلاقية أو سلوكاً ممهداً للاجرام[٣].

وهنالك آفة أخرى من أوقات الفراغ ألا وهي المخدرات التي وإن كانت أقل انتشاراً من الخمور في بلادنا إلا أنها أشد منها فتكاً، والمدمن على المخدرات يصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي، فيهمل أسرته وعمله وسائر واجباته، كما يصبح قلق المزاج ضعيف الذاكرة والادمان على المخدرات صلة وثيقة بالاجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ وتطلق الغرائز على حالتها البدائية، بحيث يصبح الفرد عاجزاً عن ضبط نفسه وعن التمييز بين الخير والشر[٤].

وهنالك نقطة مهمة ينبغي الإشارة اليها وهي ليس كل نشاط ترفيهي هو إيجابي وإنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله وخير مثال على ذلك العاب التسلية الالكترونية (الاتاري) فهي فضلاً عن فوائدها التربوية والتقنية والنفسية الا انها

---

[١] المغربي، سعد (الدكتور) – والسيد احمد الليثي، الفئات الخاصة واساليب رعايتها، المجرمون، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

[٢] ابو الخير، طه (الدكتور) – ومنير العصرة، انحراف الأحداث في التشريح العربي والمقارن وفي الاجتماع الجنائي والتربية وعلم النفس، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٦١، ص٤٠٢-٤٠٣.

[٣] اكرم نشأت ابراهيم (الدكتور)، جنوح الاحداث- عوامله والرعاية الوقائية والعلاجية، مصدر سابق، ص ٥١.

[٤] أكرم نشأت ابراهيم (الدكتور)، علم النفس الجنائي، مصدر سابق، ص ١٣.

لاتخلوا من بعض السلبيات، إذ يمكن ان يكون بداية الانحراف وتعلم السلوك الاجرامي إذا ما أدمن ممارسة اللعب[١].

وبهذا يظهر أن طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتم على المجتمع ممثلاً في هيئاته الاجتماعية والرياضية أن يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجيههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل ذلك فهذا يهيئ لنفسه الحماية اللازمة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة[٢].

٧- ضعف التربية الدينية

ان للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من أجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الانساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال. في حين تعجز الابداعات الانسانية بعلومها وانظمتها وفلسفتها أن تنفذ إلى الضمير الانساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق، وتراقب سيره عليه، وتردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه[٣].

وأشار بعض علماء الاجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي، وفي هذا الصدد يرى العالم (دي بيتس) أن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الاجرام[٤].

---

[١] المصدر نفسه، ص ١١.

[٢] السيد محمد بدوي (الدكتور)، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٨، ص٢٠٣.

[٣] مناع خليل القطان، أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الدارة، العدد ٤، السنة ٥، مطابع دار الهلال الاونست، الرياض، السعودية، ١٩٨٠، ص١٦.

[٤] عبد الجبار عريم (الدكتور)، نظرية علم الاجرام، ط٦، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص٢٠٨.

أما العلامة (كراوس) فقد وضح رأيه في العبارة الآتية [أن الابتعاد المتزايد عن الله الذي يجتاح أكثر فأكثر طبقات كثيرة من الناس وكذلك النظرة اللاأدبية إلى الحياة والعالم التي هي نتيجة للابتعاد عن الله تكون الأرضية الخصبة التي تزدهر فيها الرذيلة والجريمة وأن الروح الأدبية الصحيحة غير ممكنة بلا دين[١].

وتتوقف العلاقة بين الدين وتحسين خلق الإنسان على مقدار تمسك الشخص به بنية صادقة سليمة، فالثقة بالدين والإيمان السليم به لهما أثر دون شك في توجيه المؤمن به الوجهة الخلقية السليمة.

أما إذا كان الشخص لاينتسب إلى الدين إلا بالاسم أو المولد وليس لديه إيمان صحيح فإنه لايكون بين تخلقه والدين الذي يحمله اسماً أية علاقة ما، إنما يخضع تخلقه في هذه الحالة إلى العوامل الأخرى التي قد تحدد خلق الإنسان وتكون حالة كمال أي شخص آخر لاينسب لأي دين أو جاحد أو كافر[٢] حيث يتجسد ذلك في قوله تعالى ((ومن الناس من يقول أننا آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين، يخادعون الله والذين آمنوا ومايخدعون إلاّ أنفسهم ومايشعرون، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون))[٣].

ومن هذا يتضح لنا أن للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ماهو صحيح حيث ان الدين ينهي عن كل ماهو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعاً. وان الدين الإسلامي بطبيعة الحال ينهى عن أي عمل لايرضي الله والناس وينهى عن القيام بمثل تلك الجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد.

٨- وسائل الإعلام الجماهيري

لايخفى على أحد التأثير الكبير لوسائل الاعلام في السلوك الاجرامي تلك الوسائل التي تتمثل في الصحف والكتب والسينما والتلفزيون فهذه الوسائل بالرغم من ايجابياتها المتمثلة في كونها من وسائل التربية والتثقيف ونشر المعلومات الموجهة

---

[١] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٢] حسن شحاتة سعفان (الدكتور)، علم الجريمة، مصدر سابق، ص ١٤٥.

[٣] سورة البقرة، الآيات (٨،٩،١٠).

على نحو دقيق من أجل ترسيخ القيم الروحية والقواعد الاخلاقية والقانونية لمجتمع معين أو جزء منه[١].

إلا أن مثل هذه الوسائل يمكن أن توظف في الاتجاه المعاكس، وتتقلب إلى أداة تخريب وهدم ضارة بالموارد الانسانية التي هي أساس التنمية الاجتماعية وجوهرها[٢].

إلى الحد الذي وصفها أحد علماء الاجتماع الفرنسيين بأنها (الوحش الذي يخنق صانعيه)[٣].

إن تأثير وسائل الاعلام في الجريمة يختلف من وسيلة لأخرى تبعاً لدرجة انتشارها ورواجها في المجتمع أو تبعاً للمشيرات التي تستخدمها أو موضوعاتها كما أن تأثيرها على السلوك بتنوع تبعاً لنمط المستمع أو القارئ وتبعاً لمراحل مختلفة من الزمن وفي أوضاع مختلفة أيضاً[٤].

إذ يعتقد بعض الباحثين ان كثيراً من الأفلام تبث روح الجريمة بين الاشخاص لاسيما إذا كانت تدور هذه الأفلام حول الجريمة ويصور المجرم فيها بصورة البطولة وبشكل مثير للاعجاب بين جمهور المتفرجين كذلك الحال في الافلام العاطفية التي إلى جانب إثارتها لبعض الغرائز بين الاشخاص لاسيما الشباب منهم،

---

[١] سرمد محمد مصطفى الايوبي، الثورة الاعلامية والبيئة الاعلامية الجديدة، مجلة الشرطة، العدد الثاني، السنة ٧٣، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، شركة الافاق للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٥.

[٢] أسامة بدري محمد صالح، هادي صالح فرحان، وسائل الاتصال وتأثيرها في الحد من الجريمة والسلوك المنحرف، بحث مقدم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، ٨٦، ص٦٣.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٧.

[٤] السيد رمضان، الجريمة والانحراف المنظور الاجتماعي، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٦٩.

التي تسخر من بعض العادات والتقاليد الاجتماعية النافعة وتؤدي إلى استهتار الشباب والشابات بهذه العادات وتقودهم إلى ارتكاب أشنع الجرائم الخلقية[١].

والى جانب ذلك فإن أفلام الجريمة قد تعطي الشاب أو البالغ شعوراً خفياً بأن ثمة طريقة أخرى للحياة خلاف طريق الكسب المشروع[٢].

وتبين في الوقت نفسه أن الإنسان يستطيع أن يعيش بسهولة دون عمل وبواسطة خداع الآخرين وتبين في نفس الوقت أن الإنسان قد يجد ويجتهد طوال حياته ولايصل مع ذلك إلى مايريد من أهداف، بينما يصل إلى الهدف الكسالى والذين يطرقون أبواباً غير شريفة[٣].

كما أن هذه الأفلام قد تعطي الشباب صورة صحيحة عن الطريقة المثلى لحمل السلاح وكيفية الهرب من رجال القانون وتعلمهم أيضاً أن الجريمة قد تؤدي بصورة ما إلى أشباع كثير من الرغبات التي يحلم بها الشخص كركوب السيارات الفاخرة والطائرات والنزول في الفنادق الفخمة ومصادقة النساء الجميلات والاستمتاع بكافة الجوانب البراقة في الحياة[٤].

وفي هذا الصدد يقرر (وليام هيلي) أن بعض الاشخاص يميل بفطرته إلى العنف والعدوان وأن عرض مشاهد الجريمة على هذا البعض من شأنه أن يوقظ لديه الفطرة ويساعدها على الانطلاق، حتى لو كان عرض مشهد من الجريمة مصحوباً بانتصار العدالة وهزيمة المجرم[٥].

تؤكد المدرسة الفرنسية وعلى رأسها (تارد) أن ظاهرة المحاكاة هي الاساس الذي يقوم عليه دور الفيديو كدافع للانحراف فللمحاكاة عبر مشاهدة أفلام وبرامج

---

[١] سعفان، حسن شحاتة (الدكتور) ، علم الجريمة، مصدر سابق، ص ١٦١.

[٢] ابو الخير، طه (الدكتور) وميز العصرة، انحراف الاحداث في التشريح العربي والمقارن وفي الاجتماع الجنائي والتربية وعلم النفس، مصدر سابق، ص ٣٩.

[٣] سعفان، حسن شحاتة (الدكتور) ، علم الجريمة، مصدر سابق، ص١٦١.

[٤] ابو الخيرؤ،طه (الدكتور) ، وميز عصره، انحراف الاحداث في التشريح العربي والمقارن وفي الاجتماع الجنائي وعلم النفس والتربية، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

[٥] رؤوف عبيد (الدكتور) ، اصول علم الاجرام والعقاب، مصدر سابق، ص ١٤٩.

الفيديو أثرها الكبير على السلوك الاجرامي وبالذات للشباب الذين تزداد لديهم قابلية الإيحاء أو الاستهواء مما يسهل اكتسابهم للكثير من العادات الاجرامية وأنماط السلوك العدواني[١].

ولعل أخطر ماتواجهه المجتمعات في ظروف الحرب هو الحرب النفسية[٢] التي تهدف إلى جعل المجتمعات رهينة انتظار سلبي مسكون بالحيرة والقلق والتوتر العصبي لايمكن أن يزول بسهولة حتى بعد نهاية الحرب بل أن مجتمع مابعد الحرب يتوقع أن يواجه مشكلات تتعلق بأبناء وأسر الشهداء والأسرى والمفقودين بعد التأكد من فقدانهم[٣].

ومن هذا يمكن أن نستنتج أن الحرب تعمل على تعبئة بعض النفوس من المشاعر التي تستند إلى العدوان والسلوك العنيف وطرح كثير من القيم والقواعد الأخلاقية والقانونية وهؤلاء الناس يتعرضون لذلك لأن الحرب تفقدهم كثيراً من مقومات الحياة وتشعرهم باليأس والضياع[٤]. مما يترتب عليه أحياناً ظهور حالة من الاختلال السلوكي والهبوط النفسي وعدم الرضا عن الواقع السائد في المجتمع، وهذه الحالة هي التي تدفع الفرد والشاب بصورة خاصة إلى الوقوف ضد المجتمع وارتكاب أنواع الجرائم ضده[٥].

---

[١] نوال محمد عمر (الدكتور)، الفيديو والناس، كتاب الهلال، العدد ٤٧، دار الهلال للطباعة والنشر، القاهرة، آذار ١٩٩٠، ص١٦.

[٢] تعرف الحرب النفسية، بأنها نوع من القتال النفسي لايتجه الا إلى العدو ويسعى إلى القضاء على ايمان الفرد المستقل بذاته وثقته في نفسه وتهدف تحطيم الارادة الفردية، للمزيد من التفاصيل راجع: د. حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٣.

[٣] عامر عباس حسين (الدكتور)، الاصابات النفسية ومجتمع مابعد الحرب، مجلة آداب المستنصرية، العددان ٢٠-٢١، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩١، ص٢٣٦.

[٤] المغربي،سعد (الدكتور)- والسيد أحمد الليثي، مصدر سابق، ص ٢٤١.

[٥] محمد خيري محمد علي (الدكتور)، صور من الجريمة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٤٥.

ومع إنه لايمكن اعتبار الفيديو لوحده دافعاً للانحراف والجريمة مالم تسانده عوامل اجتماعية وبيئية ونفسية وبيولوجية، في الوقت ذاته يمكن اعتبار الفيديو عاملاً مساعداً لاغراء المشاهد وتسييره في طريق الجريمة ويكون أحياناً عاملاً طارئاً وعاملاً أساسياً احياناً أخرى، وفي كلا الحالتين لايمكن اعتباره العامل الوحيد والرئيس ذلك لأن السلوك البشري لايفسر بعامل واحد فهناك عوامل عديدة تتحكم وتتفاعل تفاعلاً يختلف في صميمه من فرد لآخر لتشكل بالنهاية نمط سلوك الفرد السوي أو المنحرف[١].

ثانياً- العوامل الاقتصادية

١- عدم كفاية عائد العمل

لقد أكد (تارد) أهمية العمل بقوله (أن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول)[٢].

حيث لاينكر أحد فضل العمل في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والتربوية والاقتصادية لدى الفرد[٣].

إن توفر العمل للفرد لايعني انه قد أصبح ينهى عن السلوك الاجرامي، فيحدث احياناً أن المهنة التي يمارسها الشخص لاتوفر له دخلاً كافياً يلبي طموحاته المادية مما ينعكس ذلك على سلوكه وممارسته للعمل بصورة سلبية.

وقد أشارت الدراسات الجنائية إلى أن لتقلبات الدخول صلة بالاجرام ولاسيما بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الأموال ومنها جريمة السلب واوضحت تلك الدراسات ارتفاع نسبة هذه الجرائم عند انخفاض الدخول الشهرية للعامل أو الموظف لأن انخفاض الدخول يضعف من قدرة الافراد على شراء حاجياتهم، مما يدفع بعضهم إلى ارتكاب جرائم الأموال والسرقات للحصول على ماينقصهم من حاجات في حين

---

[١] غزوان هادي حسن، الفيديو ودوره الثقافي في حياة الشباب، رسالة ماجستير في قسم الاعلام، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦، ص٣.

[٢] الدوري، عدنان (الدكتور) ، أسباب جريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، مصدر سابق، ص٧٢.

[٣] الحسني، عباس (الدكتور) – والدكتور حمودي الجاسم، الاحداث الجانحون في عالم الفقه والقضاء، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٧، ص٣٧.

أن ارتفاع الدخول يؤدي إلى انخفاض نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأموال لأن ارتفاع الدخول يزيد من قدرة الافراد على شراء حاجاتهم فتقل احتمالات اللجوء للاجرام[١].

ولايقترن ارتكاب الاشخاص للجرائم المادية دوماً بالحاجة المادية الناتجة عن انخفاض دخولهم الشهرية، بل أن هذه الحاجة المادية لدى البعض منهم تكون غير حقيقية (وهمية) ترتبط باختيارهم لأنماط استهلاكية وترفيهية لاتنسجم مع مدخولاتهم فيكون احساسهم بالحاجة نوعاً من التطلع غير المشروع إلى التشبه بالأثرياء وفي هذه الحالة تكون اللامشروعية في الحاجات وفي مصدر اشباعها هي السبب في ارتكاب الجريمة[٢].

٢- البطالة

تكمن خطورة البطالة في أنها تكون ظرفاً مناسباً وأرضاً خفية لبعض العوامل لأن تلعب دورها في الانحراف وسلوك الجريمة[٣].

وهنالك آثار ناجمة عن البطالة تنقسم على:-

أ- الآثار الاقتصادية

ترتبط البطالة عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الشخص العاطل مما يجعل الشخص فقيراً سواء كان فقراً مطلقاً بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة العصرية، أو فقراً نسبياً أي بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، فإذا ماطال أمد هذا الانخفاض في الدخل واستحكم، فإنه يؤدي إلى الإجرام بصورة مباشرة بدافع من الحاجة المادية والعوز الاقتصادي[٤].

---

[١] أكرم نشأت ابراهيم (الدكتور)، علم الاجتماع الجنائي، ط٢، مطبعة البنزك، بغداد، ١٩٩٨، ص٩٩.

[٢] نجم عبود (الدكتور) – ابراهيم مصعب الدليمي، جرائم الاختلاس والرشوة، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، بغداد، ١٩٩١، ص٦٨.

[٣] ياسين محمد ناجي (الدكتور) ، الجريمة وعلم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٣٠.

[٤] عاطف عبد الفتاح عبوة (الدكتور)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٩٨٥، ص٢٦.

وهنالك العديد من الدراسات التطبيقية التي أكدت العلاقة بين الفقر وانخفاض مستوى الدخل وبين الجريمة، منها دراسة العالم البريطاني (شارلز بوث) لسكان لندن في الفترة بين عامي (١٨٨٦-١٩٠٢)م والتي توصل فيها إلى أن أكثر من نصف الشباب الجانحين جاءوا من عائلات فقيرة وأن (١٩%) من هذه العائلات تدخل ضمن دائرة الفقر والبطالة المطلقة[١].

ب- الآثار الاجتماعية

غالباً ماتؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية للعاطل ومن ثم تضعف عنده العلاقات الاجتماعية وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه[٢].

وكلما طالت مدةة البطالة، كلما ازدادت مشاعر الضيق والضياع وتضاءلت المكانة الاجتماعية للفرد وكلما أحس الفرد بأنه عبء على الآخرين وبأنه غير مرغوب فيه وهذا كله يعمل على تكوين الاتجاهات السلبية والمشاعر العدوانية تجاه البيئة المحيطة بالشخص والتي قد تفصح عن نفسها في السلوك الشاذ والسلوك المنحرف[٣]. فالبطالة طبقاً لهذا التطور النظري تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط الشخص العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعيشه وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل نتيجة عدم قدرته على التمسك بها ومراعاتها لقصور الوسائل المتاحة لديه عن تحقيق ومراعاة هذه القيم نتيجة توقفه عن العمل وفقدانه الأهمية الاجتماعية في ظل هذه القواعد والقيم[٤].

---

(1)Borth, chetles life and labour of the people of London, macmillan, London, 1903, PP. 94-97.

[٢] عاطف عبد الفتاح عجوة (الدكتور)، مصدر سابق، ص ٤١.

[٣] المغربي، سعد (الدكتور) والسيد أحمد الليثي، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها المجرمون، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

[٤] عاطف عبد الفتاح عجوة (الدكتور)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، مصدر سابق، ص٤٢.

ج- الآثار النفسية

كثيراً ماتؤدي الآثار النفسية التي تصاحب البطالة، لاسيما إذا طال أمدها إلى آثار سلبية على تكوين شخصية الشخص العاطل وسلوكه النفسي والاجتماعي، ذلك لأن البطالة تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور الإحباط والفشل لدى الشخص العاطل ويلاحقه الشعور بالخيبة والنقص والنظرة المتدنية الضعيفة، وكلما ازدادت هذه المشاعر من جراء البطالة التي يعانيها، كلما امتلأت نفسه بالسخط والحقد والكراهية للغير وتولد لديه شعور نفسي عدائي نحو المجتمع والآخرين ودفعته بالتالي إلى السلوك الاجرامي[١].

ومن هذا ندرك خطورة العامل الاقتصادي في دفع الناس إلى الجريمة وابعاد المجرمين عن حظيرة السويين واندماجهم في طوائف المجرمين الشاذين الذين يرتكبون الافعال البشعة ضد غيرهم وضد المجتمع[٢].

---

[١] المغربي، سعد (الدكتور) والسيد أحمد الليثي، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها المجرمون، مصدر سابق، ص٢٠١.

[٢] عبد الفتاح عبوة (الدكتور)، الجريمة وعلم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٣١.

٣- الفقر والحاجة المادية

من المعروف أن الفقر يرتبط بالجريمة فمنذ آلاف السنين والناس يؤكدون الصلة بين السلوك الاجرامي وبين الفقر أو سوء الحالة الاقتصادية للفرد، فالفرد في نظرهم إذا كان معوزاً محتاجاً لايتورع عن ارتكاب أية جريمة في سبيل الحصول على المال وسد حاجاته المادية من سرقات إلى قتل إلى جرائم جنسية[١].

لقد نبه الكثير من المفكرين قديماً وحديثاً إلى الفقر في ارتكاب الانسان للجريمة فقديماً تحدث عنها (أرسطو) و(افلاطون) وقدماً حولها الكثير من الآراء والفرضيات فالفقر في تقديرهما يولد الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة شعوره بانعدام العدالة وهذا الوضع يقود إلى الرذيلة بجميع صورها والجريمة واحدة منها[٢].

فللفقر آثاره المتشعبة في حياة الفرد وأسرته، فهنالك الضعف الجثماني أو الأمراض الناشئة عن سوء التغذية وسوء الظروف المعيشية، وهنالك الآثار النفسية الناشئة عن الحاجة والبطالة عن قلق ومرارة ويأس وثورة وحقد على القانون والمجتمع مما يؤدي إلى الاضطرابات النفسية والادمان على المسكرات والمخدرات، وهنالك آثار للفقر على الأسرة فإن الرجل وهو عائل الأسرة يفقد احترام زوجته وأولاده مادام عاجزاً عن القيام بواجباتهم وقد تخرج الزوجة عن طاعة زوجها ونبذ واجبها وتضعف الرابطة العاطفية بينه وبين أولاده وهي اللازمة لحسن نموهم الانفعالي كما تكثر المنازعات والمشاجرات الأسرية وتضعف الرقابة الأبوية ويحرم الأولاد من فرص التعليم والثقافة وقد ينتهي الأمر برب الأسرة إلى هجر أسرته أو الطلاق مما يؤدي بالاسرة إلى التحلل والنثر[٣].

وأثبت العالم الهولندي (بونجر) من خلال دراسات أجراها على المجتمعات الاوربية أن الفقر من أهم مصادر الجريمة بسبب مايأتي عنه من نزاع لاحد له ثم يضيف أن الفقراء يقعون في الجريمة لكثرة مايستهلكون في المشروبات الكحولية[٤].

---

[١] سعفان، حسن شحاتة (الدكتور) ، علم الجريمة، مصدر سابق، ص ١٢٧.

[٢] عبود السراج (الدكتور)، علم الاجرام وعلم العقاب، مصدر سابق، ص ٢٨٦.

[٣] احمد محمد خليفة (الدكتور)، مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي، مصدر سابق، ص١٧٥.

[٤] سعفان، حسن شحاتة (الدكتور)، علم الجريمة، مصدر سابق، ص١٢٨.

كما أكدت الباحثة الانكليزية (ماري كارينتر) من خلال دراسة قامت بها من اجل معرفة أثر العوامل الاقتصادية على جرائم الاحداث، إن تأثير الفقر على الشخص هو أقل بكثير من التكوين الثقافي والاجتماعي لآبائهم، حيث أن العامل الأخير هو السبب الحقيقي للسلوك الاجرامي[١].

ان الفقر في ذاته لايعتبر عاملاً مؤدياً بذاته إلى السلوك الاجرامي بل هو عامل احتمالي بحيث إذا اضيف إلى عوامل أخرى فإنه يؤدي إلى هذا النوع من السلوك، صحيح ان الفقر نتيجة حرمان في مختلف النواحي الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للفرد تكون مهيأة لإجرامه ولكن من الناحية الأخرى قد يكون الفقر داعياً إلى السلوك السليم تحت ظروف معينة ففي كثير من الشعوب التي تقوى فيها الروح الدينية مثلاً نجد أن الفقر قد يكون أحياناً دافعا لحسن السلوك بما يوصيه الشخص من ضرورة العمل في أناة وصبر وتوكل على الله في غير تواكل[٢].

٤- الأزمات الاقتصادية

تُخلف الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات البشرية ظروفاً اقتصادية مهيئة لارتكاب السلوك الاجرامي والمنحرف فهي في حالاتها الحادة تؤدي إلى اختلال الهيكل الانتاجي لصالح القطاعات غير الانتاجية، واختلال هيكل العمالة لصالح القطاعات نفسها ومن الاختلال المستديم في ميزان المدفوعات وشدة الاعتماد على استيراد الغذاء، كما تضاعف من التفاوت في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع[٣].

ويدفع الفقراء إلى هاوية الفقر المدقع ويدفع الكثير من اصحاب الدخول المتوسطة إلى صفوف الفقراء[٤].

---

(1) Vold B George, Theroretical criminology Seventh printing, New Yourk, Oxford university press, London, 1958, P.170

[٢] سعفان، حسن شحاتة (الدكتور) ، مصدر سابق، ص ١٣١.

[٣] عدنان ياسين مصطفى (الدكتور)، السلوك المنحرف في ظروف الازمات الاقتصاديةن بحث مقدم إلى الندوة العلمية الخاصة بالسلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، سلسلة المائدة الحرة في بيت الحكمة، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٩٩٩، ص١١٢-١١٣.

[٤] عبود السراج (الدكتور)، علمي الاجرام والعقاب، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

فتضخم بالتالي من حجم الطبقات الفقيرة التي تساهم بدرجة كبيرة نسبياً في ارتكاب الجرائم[١].

وفضلاً عن ذلك أن الازمات الاقتصادية تؤدي إلى اضطراب في النشاط التجاري والصناعي وهذا من شأنه تعريض الاحوال الاقتصادية لبعض الأفراد إلى خطر الإفلاس أو البطالة[٢]. ويبعث أيضاً في النفوس حالة من الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي تساهم في دفع الطبقة البرجوازية والمضاربين والجشعين إلى ارتكاب الجرائم وخصوصاً المالية والتجارية منها خشية انهيار مركزها أو فقدان امتيازاتها[٣].

وخلاصة القول ان الازمات الاقتصادية التي يتعرض لها أي بلد يكون لها الاثر الكبير في ارتكاب جرائم السلب أو السرقة لأن الناس يتنافسون فيما بينهم من أجل الحصول على أكبر المدخولات أو الحصول على المال الوافي.

ثالثاً- العوامل السياسية

عامل الحرب

غالباً ماتقود الحرب إلى تغيرات اجتماعية عميقة فالأمم التي تقاتل من أجل البقاء أكثر عرضة للتغير في إطارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي[٤].

فنتيجة لاهتمام الحكومة بالحرب ورصدها مبالغ طائلة للانفاق عليها تقتطعها بطبيعة الحال من الميزانية المخصصة للانفاق اصلاً على الخدمات الاجتماعية بشتى صورها فإن مستوى الدخل ينخفض وتزداد حدة الفقر مما يؤدي إلى وقوع الجرائم التي تستهدف الحصول على المال كالسرقة والنصب والتهريب والاحتيال[٥].

---

[١] عمر السعيد رمضان، دروس في علم الاجرام، مصدر سابق، ص ١٤٣.

[٢] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٣] عبود السراج (الدكتور)، مصدر سابق، ص ٢٩١.

[٤] عدنان ياسين مصطفى (الدكتور)، السلوك المنحرف في ظروف الازمات، مصدر سابق، ص١١٠.

[٥] احمد علي المجذوب (الدكتور)، المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٦٢.

ان نسبة الجرائم قد لاتظهر بالضرورة في السنة نفسها التي وقعت فيها الحرب وانما تظهر فيما بعد كأن تظهر في السنوات التالية إذا استمرت الحرب لمدة طويلة كما حدث ذلك أبان الحرب العراقية الايرانية التي لوحظ فيها أن نسبة الجرائم تصاعدت وتأثرها في مجتمعنا العراقي وبصورة متصاعدة مع امتداد سنوات الحرب[١].

فتزايد الصعوبات الاقتصادية تبعاً لاستمرار حالة الحرب يحدث تأثيره المهيئ للاجرام لاسيّما بعد زوال أثر التدابير السريعة التي اتخذت في بداية الحرب[٢].

ومايجب التنويه عنه ان الكثير من الحروب وخصوصاً في الوقت الحاضر لاتستهدف القوات المسلحة والبنى التحتية والتجريد من الاسلحة فحسب بل ان الواقع يشير إلى أن الهدف منها أبعد من ذلك بكثير، حيث تسعى إلى جانب تدمير البنى العسكرية والاقتصادية. والى تهديم القيم والاعراف والتقاليد التي يسير على نهجها أي مجتمع محاولين في ذلك الى تحطيم الانفس وتهديم هيكل المجتمع والسيطرة عليه مما يخلق الجو المناسب الى ارتكاب مثل هذه الجرائم نتيجة تحطم النفوس وتحطم القيم والاخلاق.

---

[١] المشهداني، فهيمة كريم رزيج (الدكتورة)، التصنيع والجريمة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٦٩.

[٢] بهنالم، رمسيس (الدكتور)، علم الاجرام، مصدر سابق، ص ١٦٩.

التمهيد

لقد احتوى هذا الفصل على ماهية الاموال المملوكة للدولة او لجماعة من الناس التي يمكن ان تتعرض لجريمة السلب وما هي اركان جريمة السلب وما يمكن ان تؤدي هذه الجريمة من مخاطر على حياة الانسان وسلامة بدنه حيث اشاعة الخوف والرعب في نفوسهم وكذلك مخاطرها على المجتمع والاسرة واساليب ارتكاب هذه الجريمة من قبل المجرمين وانماطهم وكذلك تناول هذا الفصل الاماكن المعتادة التي تجري فيها عملية التسليب واوقات ارتكابها وقد توصل الباحث الى التعرف على كل مفهوم من هذه المفاهيم.

اولا : سلب الأموال المملوكة للدولة او لجماعة من الناس بالقوة

ليس (للسلب) مدلول محدد في قانوننا، لذا يؤخذ بالمفهوم التقليدي، السلب هو سلب المال بالقوة والعنف بمرأى من الناس والسلب اشد انواع جرائم الاعتداء على المال لما فيه مزيد من الجرأة وعدم المبالاة والاموال المملوكة للدولة هي الاملاك العامة ومن المعلوم ان للدولة اموالاً عامة تستخدمها لتأمين النظام العام وتسير المرافق العامة المختلفة، ولا يمكن دون هذه الاموال العامة ان تسير المرافق العامة وتتمكن من تأمين الخدمات العامة المنوطة بها.

وتتألف الاموال العامة من اموال غير منقولة كالعقارات التي تقام فيها المرافق العامة او تتصرف فيها الدولة كما يتصرف الفرد بيعاً او ايجاراً واموالاً منقولة تستخدمها لما خصصت له كالاسهم وغيرها وبصورة خاصة تحتفظ بخزائنها او في المصارف ولحسابها باموال نقدية جاهزة تمول بها المرافق العامة ومشاريعها المختلفة.

ويشترط لتحقيق سلب الاموال المملوكة لدولة او لجماعة من الناس بالقوة، وجود سلاح تحمله الجماعة، وليس من الضروري ان يكون ذلك السلاح قد استعمل بالفعل او شرع باستعماله ومن الضروري لانطباق هذا النص ان يكون من نظم الجماعة العصابية وترأسها او تولى قيادة ما فيها قد استخدم القوة في سلب الاموال المملوكة للدولة او لجماعة من الناس ومن الواضح ان النص ينصرف إلى الاموال المنقولة المملوكة للدولة او لجماعة من الناس لانه يتعذر وقوع فعل السلب على العقارات الثابتة وانما على ما هو منقول من مشتملاتها ومكوناتها ويصعب حصر الاموال المملوكة للدولة او لجماعة من الناس. لانه يمكننا ايراد بعضها في سبيل المثال سلب محتويات المرافق العامة او المرافق ذات النفع العام[1].

---

[1] الاعظمي، سعد (الدكتور) ، موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) ط ١، بغداد ٢٠٠٠م، ص ٧٩.

ثانيا : اركان جريمة السلب

ان اركان جريمة السلب هي ذاتها اركان جريمة السرقة وهي الركن المادي (الاختلاس) وركن لمحل والركن المعنوي نتولى شرحها بشكل موجز لغرض الوقوف على ماهية هذه الجريمة وتميزها عن السرقات الاخرى ومن ثم التمكن من تبيان اساليب ارتكابها.

أ - الركن المادي (الاختلاس)

بمقتضى هذا الركن تتميز جريمة السلب عن السرقات الاخرى اذ انها ترتكب بنشاط جنائي يتكون من الفعل الجرمي وهو الاختلاس الذي يتم بانتزاع الشيء من حيازة المجني عليه بغير رضاه ونقله إلى حيازته بأساليب عديدة تتصف بالعنف والاكراه واستعمال السلاح او التهديد به وهذا يعني ان للاختلاس ثلاثة عناصر هي (حيازة المجني عليه، وفعل الجاني، هو سلب حيازة المجني عليه، وعدم رضا المجني عليه)[1].

* العنصر الاول/حيازة المجني عليه.

ان هذا العنصر لا يثير أي صعوبة اذ ان الشيء الذي وقع عليه الفعل يجب ان يكون في حيازة المجني عليه في لحظة وقوع الحادث الجرمي ولا يشترط في حيازة المجني ان تكون مشروعة بل تتصف السرقة ولو كان سبب ملكية المجني عليه، وسبب حيازته غير مشروع اذ العبرة بوجود الحيازة وليست سببها او سندها[2].

* العنصر الثاني - فعل الجاني - سلب حيازة المجني عليه.

ان هذا العنصر هو الذي يثير بعض الاشكال في جريمة السلب والذي يستوجب بعض الايضاح.

من البديهي انه لابد لوجود الجريمة من وقوع فعل الجانب ويكفي في السرقة ان يقع من الجاني أي فعل يكون هو السبب في انتزاع الحيازة بطرق مباشرة او بطرق غير مباشرة (بالواسطة) ولكن بالنسبة لجريمة السلب ينبغي ان يكون الفعل قد

---

[1] حسني مصطفى، جرائم السرقة، منشأ المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٣-١٤.

[2] حميد السعدي، جرائم الاعتداء على الاموال، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٢٢.

وقع بطريق مباشر من الجاني ووفق اسلوب حصره القانون في نصوص معينة بحيث إذا ارتكبت السرقة بفعل غيره او بأسلوب لا يعد سلباً[1].

ومن خلال نصوص قانون العقوبات النافذ يتبين لنا ان فعل الجاني في جريمة السلب يجب ان يتبع باحدى الوسائل الاتية:

١- حصولها من شخصين فاكثر كان احدهما حاملاً سلاحاً ظاهراً او مخبأ (المادة ١/١٤١) عقوبات وذلك في الطريق العام او حصولها في غير الطريق العام (المادة ١/٤٤٢).

٢- حصولها من شخصين فاكثر بطريق الاكراه (المادة (٢/٤٤١).

٣- حصولها بين غروب الشمس وشروقها من شخصين او اكثر بطريق الاكراه او التهديد باستعمال السلاح في غير الطريق العام (المادة ٢/٤٤٢).

٤- إذا حصلت السرقة باكراه نشأ عنه عاهة مستديمة او كسر عظم او اذى او مرض اعجز المجني عليه عن القيام باشغالها المعتادة مدة تزيد على عشرين يوماً او نشأ عن الاكراه موت شخص (المادة ٣/٤٤٢).

٥- حصولها من شخص يحمل سلاحاً ظاهرا او مخبأ بين غروب الشمس وشروقها بطريقة الاكراه او التهديد باستعمال السلاح (المادة ٣/٢٤١).

٦- وقوعها من شخصين بين غروب الشمس وشروقها وهو يحمل سلاحاً ظاهراً او مخبأ (المادة ٢/٤٤٣).

٧- وقوعها مع الاكراه (المادة ١/٤٤٣).

٨-وقوعها من ثلاثة اشخاص او اكثر بين غروب الشمس وشروقها (المادة ٢/٤٤٣)[2].

وهذه السرقات (السلب) قد تقع في الطريق العام خارج المدن والقصبات او في قطارات السكك الحديد او غيرها من وسائل النقل البرية او المائية حال وجودها

---

[1] حميد السعدي، جرائم الاعتداء على الاموال، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٢٢، مصدر سابق الذكر، ص٢٣.

[2] محمد نوري كاظم، قانون العقوبات، القسم الخاص-محاضرات القيت على طلبة كلية القانون في الجامعة المستنصرية-بغداد-١٩٧٥م، ص ١٧.

بعيداً عن العمران وذلك في احدى الحالات المشار اليها في الفقرات (١، ٢، ٣) اعلاه، او قد تقع في داخل المدن في الطرقات والازقة والشوارع في الليل او في النهار كما في الحالات (٤، ٥، ٦) المشار اليها[١].

* العنصر الثالث: عدم رضا المجني عليه.

ينبغي ان يكون انتزاع الشيء من حيازة المجني عليه بغير رضاه سواء وقع هذا الفعل خفاءٍ او علانية بعلمه ام دون علمه الا انه يشترط ان يقع هذا الفعل بحضوره لأن جريمة السلب لا تتحقق الا بوجود شخص يقع عليه فعل الاكراه او حمل السلاح بوجهه او الاعتداء مع السرقة[٢] لذلك فإن جريمة السلب تختلف عن جرائم السرقات الاخرى كسرقة الاماكن ودور العبادة وسرقة محلات السكن والمحلات التجارية وغيرها، وهذا الكلام يتفق مع ما جاء في جميع مواد السرقة الخاصة بـ (السلب) التي ترتكب باستعمال الاكراه او التهديد باستعمال السلاح او الاعتداء كما هو مبين في المواد (٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ١، ٢، ٣) من قانون العقوبات اذ لا يمكن استعمال الاكراه او التهديد باستعمال السلاح او الاعتداء الا على الانسان وهو الكائن الذي له الارادة التي تتسلط قوة يكون من شأنها التأثير عليها لتعطيل المقاومة واعدامها وبالتالي الاستسلام او التخلي عن المال، وهذا الانسان قد يكون صاحب المال او حاملاً له او حارساً وناقلاً له، وهذه الوسائل تتحقق ولو كان الغرض منه اتمام جريمة السرقة او الضرار بالامتعة المسروقة بعد تمامها.

---

[١] انظر شرح هذه الظروف المشددة إلى الكتب القانونية التي تناولتها بالتفصيل الذي يغني عن تكرارها هذا مثل الاسلحة وانواعها والاكراه بنوعيه المادي والمعنوي وظرف الليل وتعدد الجناة وغيرها.

[٢] حسين مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

ب- ركن المحل، (مال منقول مملوك للغير)

السلب كسرقة هو من جرائم الاموال لابد ان يقع علي شيء معين يصح ان يكون موضوعاً للتجريم بوصف السرقة فلا يعد كل شيء قابلاً للسرقة لذا لابد ان يكون محل السلب مالاً منقولاً مملوك لغير المتهم، فالسلب هو نقل الشيء من حيازة إلى اخرى وهو لا يقع على مال مادي ومنقول، ولا يعاقب القانون على هذا الفعل الا إذا كان محل السرقة مملوكاً لغير المتهم، لذلك فإن السرقة التي تقع على السيارات (يأخذها عنوة من اصحابها) بغية حيازتها وارتكاب جرائم اخرى بواسطتها او بقصد تفكيكها وبيعها على شكل قطع غيار تعتبر من جرائم السلب لانها ارتكبت على مال منقول مملوك لغير الجاني عنوة. وعلى هذا الاساس وعلى ما تقدم نستطيع ان نقول بأن جريمة السلب تتحقق مهما كانت نوعية المال المسلوب من المجني عليه اذ توافرت الشروط الاخرى كوجود المجني عليه واستعمال الاكراه والسلاح فيها.

ج- الركن المعنوي (القصد الجرمي)

السلب هو جريمة عمدية تقع من الجاني وهو مدرك وعالم بتوفر شروط الجريمة واركانها التي نص عليها القانون، والعمد المشروط في جريمة السلب ينص على الفعل وعلى نتيجة الفعل (أي تملك الشيء) ويعبر عن ذلك بسوء النية او القصد الخاص، أي ينبغي توفر القصد الخاص وهو نية التملك في جريمة السلب إلى جانب القصد العام.

ووجود نية التملك لدى الجاني تفترض علمه بانه ينتزع الشيء من حيازة الغير بدون رضاه لذا فلا توجد جريمة السلب إذا لم تكن لدى الشخص الذي اخذ الشيء نية التملك ولكن يجب التفرقة في هذا الخصوص بين القصد الخاص وهو نية التملك وبين الباعث وهو الغاية من هذا التملك فهو لا عبرة به ولا يمنع من وقوع السلب مهما كان شريفاً او دنيئاً فمن كان يبغي من وراء السلب مساعدة شخص محتاج او لغرض الاستفادة من السيارة التي تم سلبها من المجني عليه لغرض الوصول إلى المكان بقصده او التنزه كل هذا لا يمنع من انه سارق ويعاقب على سرقته المشددة (السلب) لان نية التملك توفرت لديه وقد ارتكب جريمته باستعمال القوة والعنف او التهديد باستعمال السلاح ولا يشفع له ادعائه بانه لم يتوفر لديه

القصد الخاص وخاصة في مثل هذه الجرائم الخطيرة، ولان هذه الحالة تختلف عن الحالات الاخرى حينما يتناول المرء متاعاً لرؤيته او لفحصه ثم اعادته او من يستولي على كتاب زميله لكي يطالعه ثم يعيده اليه في اليوم التالي، بل ان الجاني يظهر هنا بمظهر المالك الحقيقي للشيء فيستعمله كما لو كان حق الملكية متوافراً لديه لانه اراد حرمان المالك الشرعي من مباشرته سلطاته على ماله وقيام الرغبة لديه في استعمال المال والانتفاع به وخاصة ان اغلب حالات السلب كان قصد الجاني فيها بيعها او اتلافها فهو قد قصد حرمان المالك من حيازته وملكه وقد تعرف بالشيء لو كان مالكاً حقيقة وان الخلاف الموجود في الفقه حول تفسير نية التملك لسارق السيارة بقصد التنزه او قضاء حاجة وتركها بين اعتبارها سرقة وقود او الشروع في السرقة وبين الدعوة لتدخل المشرع بنص صريح لا يحتاج إلى الاثارة ومن ثم الاجتهاد فيه بالنسبة لجريمة السلب اذ ان الجاني يستعمل القوة والتهديد بالسلاح لغرض سلب قد وقع بتوفر نية واضحة لدى السارق هي التملك وحرمان المجني عليه من ملكه وحيازته[1].

ونعتقد ان هذا الخلاف قد انتقل من الفقه الفرنسي حول تفسير نية المشرع الفرنسي على مادة السرقة ٣٧٩ في القانون الفرنسي وبالضبط في كلمة (تدليس) الذي يعني توفر نية التملك[2].

ولكن نلاحظ ان المشرع العراقي لم يتطرق إلى هذه النية الخاصة في تعريفه العام للسرقة في المادة ٤٣٩ بل ترك الامر إلى تقدير القاضي يستخلصه من ظروف الجريمة لاسيما إذا علمنا انه ليس من الضروري ان يتحدث صراحة في الحكم عن قيام القصد الجنائي في جريمة السرقة ما دامت الوقائع تشير بذاتها إلى قيامه واذا دفع المتهم بانتفاء القصد الجنائي لديه فعلى المحكمة عندئذ ان تفند هذا الادعاء وتدلل على وجود القصد الجنائي العام والخاص[3].

---

[1] عدنان ناصر (الدكتور) – و رائد الشرطة آيدن خالد، جريمة السلب في القطر، ص٨٨.

[2] مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٨٩ ص ٤١-٤٢.

[3] محمد نوري كاظم (الدكتور)، قانون لعقوبات القسم الخاص، مطبعة المعارف، بغداد، ص١٣٢.

ومع ذلك وانسجاماً مع ضرورة حسم هذا الخلاف ندعو قضاءنا العراقي إلى عدم الالتفات إلى نية التملك في جرائم السلب الخطيرة بالنظر لما تسبب من اخلال بالأمن وقلق في نفوس المواطن العراقي والتي ترتكب بواسطة استعمال القوة والتهديد باستعمال السلاح مع تعدد الجناة وفي مختلف المناطق.

ثالثا : خطورة جريمة السلب

تعد جرائم السلب من الجرائم التي تتسم بالخطورة قياساً إلى الجرائم الاخرى ومن ضمنها جرائم الاموال وتكمن خطورة هذه الجرائم في انها تمس حياة الانسان وسلامة بدنه احياناً فضلا عن ماله لانها ترتكب باستعمال الاكراه والعنف والتهديد بالسلاح وبذلك تهدد أمن الفرد والمجتمع والدولة، ويمكن تصور هذه الخطورة حينما تصل إلى التأثير على خطط التنمية القومية لانها تمس أمن الجبهة الداخلية لما تحتوي من وسائل الانتاج والمشاريع الحيوية التي تنفذ من قبل الايدي العراقية والشركات الاجنبية[1].

ونتيجة تعرض العاملين إلى هذا النموذج من الجرائم وما تسببه من التشكك بقدرة السلطات المختصة لمكافحتها والقضاء عليها وتأمين سلامة وأمن المجتمع، حيث تؤدي هذه الجرائم إلى اشاعة الخوف والرعب في نفوس المواطنين وقد يذهب البعض إلى التفكير بوجود عصابات اجرامية او مجموعات سياسية معادية تهدف إلى النيل من وحدة البلاد، الامر الذي يكشف عن خطورة اجرامية كبيرة لدى الجناة[2].

وهذه الجرائم لا تترك اثراً سلبياً على الوسط الاجتماعي فحسب بل تؤثر على الانماط البيئة وقيمة الاموال وتحديد مناطق الاعمال وغير ذلك، فمثلاً يمكن ان يؤدي الخوف من جرائم السلب المرتكبة في الطرقات العامة إلى تجنب المواطنين من ارتياد المطاعم والمتاجر واماكن الترفيه او سلك احد الطرقات لاسيما بعد حلول الظلام وبذلك لا تشجع هذه لظاهرة اصحاب رؤوس الاموال على استثمار اموالهم،

---

[1] محمد عارف–الجريمة في المجتمع –مطبعة المعارف–بغداد– ١٩٧٥– ص ٨٢.

[2] الحسن احسان محمد (الدكتور) – و د. مازن بشير–السرقة كمشكلة اجتماعية، دراسة عن واقع الجريمة في بغداد وبالتنسيق مع مديرية البحوث والدراسات في الشرطة العامة ١٩٨٣.

او تكلف الدولة مبالغ باهظة لتوفير الامن في بعض المناطق وبالتالي تنعكس نفقات الامن على الشعب عموماً فضلا عن ان هذه الجريمة قد تؤثر بصورة غير مباشرة على شركات التأمين بسبب دفع مبالغ التعويض او رفع قيمة التأمين وبالتالي إلى خسارتها، اضافة إلى ذلك ما تتركه هذه الجريمة من اثار سلبية على الفرد وعلى الجماعة وعلى اندفاعه في العمل اذ ان المواطن المنتج يجب ان يكون آمناً مطمئناً لا يشعر بالخوف والقلق ويستطيع ان يحقق اهداف خطط التنمية ويخدم مجتمعه الجديد وخاصة في عراقنا العزيز حيث يعد الانسان الركيزة الاساسية فيه وهو الغاية والوسيلة[١].

ان ارتكاب جريمة السلب في ظروف قيام الازمات الاقتصادية والسياسية في أي بلد ينطوي على خطورة كبيرة لما قد تركته من احباط نفسي لدى المواطن إذا ما شعروا بأن اموالهم وممتلكاتهم وحياة عوائلهم لم تكن في مأمن من الاعتداء عليها[٢].

وتأتي جريمة السلب في مقدمة هذه الجرائم التي تؤثر إلى هذه التنمية وتترك الاثار السيئة عليه، ولابد والحالة هذه من تشديد العقوبة بحق الجناة لغرض بث الاطمئنان في نفوس المواطنين او لكي تبعث لدى المجرمين الخشية والوجل الامر الذي يجعلهم يترددون في اقدامهم على ارتكابها[٣].

ان خطوة المشرع العراقي الاخيرة بتشديد عقوبة هذه الجريمة وجعلها الاعدام في جميع الحالات تأتي منسجمة مع خطورة واهمية هذه الجريمة وظروف ارتكابها وتتفق مع ما يصبوا اليه المواطن من ضرورة الضرب بشدة على ايدي هذا الصنف من المجرمين وكان طبيعياً ان يعامل هؤلاء (الذين يشيعون القلق في النفوس ويرتكبون سرقاتهم في الطرق العامة وفي ظلام الليل ويسلبون الناس اموالهم) معاملة اشد صرامة مما يعامل بها الاخرون من المجرمين في جرائم السرقات الاخرى.

---

[١] الحسن احسان محمد (الدكتور) – و د. مازن بشير–السرقة كمشكلة اجتماعية، مصدر سبق ذكره.

[٢] دراسة ميدانية عن جرائم لسرقات الواقعة على الدور والمحلات التجارية في مدينة بغداد – قامت باعدادها لجنة مشكلة من عدة باحثين– اصدار مديرية الشرطة العامة بغداد–١٩٨٢.

[٣] مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

رابعا : أساليب ارتكاب جريمة السلب

جريمة لسلب هي اختلاس مال منقول مملوك للغير ويشترط وجود الشخص المجني عليه، ويعني السلب هو تجريد المجني عليه من امواله بوسائل صدامية كاستعمال القوة او الاكراه او التهديد باستعمال السلاح معه بحيث يؤدي إلى انتقال امواله إلى الجاني[1].

يتضح من ذلك ان هذه الجريمة تستلزم استعمال نوع من القوة والاكراه وتحتاج احياناً إلى استعمال السلاح فضلا عن توفر المهارة والخبرة ويقظة لدى الجاني كأي سارق ولكن مع ذلك فإن هذه الجريمة قد ترتكب بوسائل يلجأ اليها الجناة لتحقيق اهدافهم الجرمية المتضمنة نقل حيازة المجني عليه للمال الى حيازتهم، وهي تلك الوسائل التي لا يستطيع أي مجرم اللجوء اليها او التي لا يمكن تحقيق جريمة السلب من دونها وهذه الوسائل تختلف من شخص إلى اخر طبقاً لظروف ارتكابها وظروف المجني عليه هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن انماط ارتكاب هذا النوع من الجرائم قد تختلف من حالة إلى اخرى وهي تقع في ظروف معينة يختارها الجاني وفي امكنة محددة دون غيرها ويمكن ان نحدد ابرز وسائل جريمة السلب بما يلي:-

---

[1] محمد عوض، جرائم الاشخاص والاموات، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

١- استعمال القوة والسلاح

قد يلجأ الجناة مجتمعين (كعصابة) إلى استعمال السلاح بمختلف انواعه كالمسدس والخنجر والسكين لسلب اموال المجني عليه سواء اثناء سيره في الازقة والشوارع او في اثناء ايقاف السيارة او المركبة التي يقودها وانزاله عنوة وتجريده من امواله وهنا يستعمل الجناة العنف والضرب، واحياناً اطلاق العيار الناري وجرح المجني عليه او قتله او طعنه في حالة مقاومته وامتناعه عن دفع ما لديه من الاموال[١].

٢- انتحال صفة

قد ينتحل الجناة صفة الموظف العام او احد رجال الشرطة او ارتداءه الملابس العسكرية او ادعائه بانه احد ضباط الشرطة او يدعي بانه رجل شرطة مطلوب منه (المجني عليه) الحضور إلى مراكز الشرطة او هناك اجراء التحري على الاشخاص والاشياء، او ايقاف الاشخاص والسيارات بحجة التفتيش او تدقيق المستمسكات وكثيراً ما نستعمل هذه الوسيلة ضد الاجانب لمتواجدين في القطر حيث تنطلي هذه الحيلة عليهم بسهولة لجهلهم بالاساليب المتبعة عند تنفيذ الاوامر الصادرة بخصوص التأكيد من الهويات الشخصية وقد يستعمل الجناة هذه الحوادث السلاح او القوة لغرض تنفيذ جريمتهم، وقد يلجأ البعض الاخر إلى استخدام السيارات الحكومية بعد سرقتها لقطع الطريق وسلب سائقي السيارات[٢].

٣- استعمال الطرق الاحتيالية

يستغل بعض الجناة ذكائهم بعمليات السلب فيلجأون بذلك إلى طرق احتيالية عديدة يتمكنون من خلالها استغلال سذاجة بعض المواطنين وسلب اموالهم ومن هذه الطرق الاحتيالية:-

---

[١] تقرير حوادث شرطة مكافحة الاجرام رقم ٩٦٣ في ١٩٨٣/١/١٩، ص٢٢.

[٢] تقرير حوادث مديرية شرطة مكافحة الاجرام ٢٨٤١٧ في ١٩٨٢/١٢/٢٠ و ٤٣٩ في ١٩٨٣/١/١٠، ص٤١.

أ- افتعال المشاجرة.

يحدث ان يقوم احد شركاء الجاني بافتعال المشاجرة مع شريكه الاخر، وعندما يحضر الضحية للتدخل تتم عملية سلب ما لديه من نقود او حاجاته الثمينة او سلاحه ذلك بعد استصحابه إلى مكان منزوي ومظلم[١].

ب- طلب النجدة

وتتم بأن يقوم بطلب مساعدة من قبل المراد سلبه كطلب الماء او المساعدة في اصلاح عطل مفتعل في سيارته او ايصاله إلى مكان معين ثم يستغل هذه الفرصة ويحاول استعمال سلاحه مع شريكه او لوحده لسلب الضحية الذي قد يكون في غفلة من امره لانه قام بعمل انساني لم يكن يتوقع ان يكون جزاءه ارتكاب جريمة ضده[٢].

جـ- الادعاء بوجود فرص عمل للمجني عليه

قد يدعي الجاني بوجود عمل لديه في مكان ما قد يكون بعيداً ويستصحب معه العمال وخاصة الوافدين منهم وغالباً ما ينتظره احد شركائه في مكان متفق عليه فتتوجه جهودهم نحو سلب المجني عليه بعد الاعتداء عليه بالقوة او التهديد واستعمال السلاح ضدهم[٣].

د- استغلال عمليات البيع والشراء

قد يلجأ بعض الجناة إلى عملية البيع والشراء ولاسيما مع السواق وعلى وجه التحديد الاجانب منهم حيث يتم ايقافهم في الطريق العام او الاماكن البعيدة او الذهاب اليهم في اماكن استراحتهم (اماكن مخصصة في الطرق العامة لوقوف الشاحنات) وبعد الدخول معهم بعمليات البيع والشراء يشهر احد الجناة سلاحه ويقوم بتجريد المجني عليهم من اموالهم[٤].

---

[١] تقرير حوادث مديرية شرطة مكافحة الاجرام ٩٢٠٩ في ١٩٨٢/١٠/٣١، ص٢٧.

[٢] تقرير حوادث شرطة البصرة ٢٣٦٠٢ في ١٩٨٢/٩/١١، ص١٨.

[٣] تقرير حوادث شرطة مكافحة الاجرام ٢١٦ في ١٩٨٣/١/٥، ص١١.

[٤] برقية شرطة نينوى ٧٧٢١ الى شرطة بغداد في ١٩٨٢/٩/١٢، ص١٧.

هـ- استخدام النساء

في هذه الحالة يستعين الجناة بالعنصر النسوي الشريك لهم في تنفيذ مآربهم، حيث يتم ايقاف فتاة في الطريق لغرض اغراء اصحاب السيارات والسواق ثم القيام بعملية السلب او عن طريق صعود احدى الفتيات إلى سيارة اجرة او سيارة خاصة ثم الطلب من سائقها الوقوف في مكان معين او الذهاب إلى مكان ما حيث يتواجد شركائها من الفاعلين فيتم ارغامه على تسليم ما لديه من المال بكل سهولة واحياناً اخرى يلجأ بعض الجناة إلى ارتداء ملابس نسائية لاتمام المهمة المذكورة آنفاً في سبيل تنفيذ الجريمة[١].

٤- استغلال اماكن اللهو

يستفيد بعض الجناة من اماكن اللهو ولاسيما تجمع الغجر، والطرقات المظلمة قرب المنتديات وبارات شرب الخمور فيتصدون للذين يدخلون الاماكن، ويخرجون منها، وفي اغلب لاحيان قد يكون المجني عليهم في حالة سكر شديد فيسهل على الجناة تنفيذ جرائمهم ضدهم او مجرد استعمال نوع من التهديد او حمل السلاح[٢].

٥- قطع الطريق

ويتم ذلك بأن يقوم بعض الجناة بوضع عراقيل في الطريق لايقاف السيارات واعتراضها في مواصلة سيرها، وذلك بوضع سيارة كأن تكون عاطلة او قافلة حيوانات او مشاة او بوضع الاعمدة او الانابيب وجذوع الاشجار او الاحجار الكبيرة او اساليب التضليل بوضع مصباح ليلاً لالفات الانظار ايهاماً بوجود خطر او حفرة او يرمي بعض الملابس او الاشياء على قارعة الطريق ويتم ايقاف مستعملي الطريق بهذه الوسائل بالقوة وبعد ذلك تنفيذ عملية السلب او اطلاق النار للارهاب او بهدم القناطر المشيدة او بغمر الطريق بالمياه او حفر حفرة تقطع الطريق عرضاً واحياناً اخرى تتم مفاجئة المجني عليهم بالخروج عليهم من الاماكن المظلمة او زوايا

---

[١] تقرير حوادث شرطة كربلاء ٢٨٤٢ في ١٩٨٢/٨/١٨، ص٨.

[٢] تقرير حوادث شرطة القادسية ٧٧٦٨ في ١٩٨٢/١١/١١، ص١٤.

الشوارع او من الازقة من المارة وخاصة في الليل ومطاردتهم بالدراجات النارية وسلبهم[١].

خامسا: انماط مرتكبي جرائم السلب

في الواقع ان المحاولات التي بذلت لوضع وتنميط للسلوك الاجرامي والمجرمين تعد اكثر الاتجاهات النظرية في علم الاجرام قدماً في تاريخها فقد كانت هناك تصنيفات من جانب كثير من العلماء[٢].

وقد برزت العديد من الافكار في هذا الجانب فقد ظهرت دراسات التطور البايولوجي واثره في السلوك الاجرامي وبرزت كذلك الافكار الداروينية التي جاء بها دارون في كتابة (اصل البشر) اذ اعتقد دارون ان الانسان هو كبقية الحيوانات في اصل واحد الا انه اكثر تطوراً ويمتلك اكثر قابلية في اظهار بعض المهارات هذا في الجماعات المتطورة (المتعلمة والمثقفة) الا ان هناك جماعات انسانية اخرى بدائية لا تمتلك مثل هذه الصفة فهي اقرب إلى الحيوان منها إلى الانسان المتطور، اما لومبروزو فانه يرى ان المجرم متخلف بيولوجياً ويرجع إلى ان الانسان البدائي الذي قال به دارون وهو اكثر قساوة ووحشية من الانسان المجرم ويقول لومبروزو ان المجرم بدائي فيه صفات موروثة ترجع إلى الانسان البدائي وقد ذهب إلى وجود وصمات في الخلقة تميز المجرمين عن غيرهم واضاف ان الانسان المجرم يولد مجرماً بحكم عوامل وراثية تنتقل اليه من اسلافه فتجعل منه احد شواذ الناس وان بعض ظروف المجتمع تعطيه الفرصة لممارسة اعماله الاجرامية[٣].

* اما كارفلو فيقول (ان المجرم ليس هو الشخص الذي يحمل خلقه شاذة فحسب بل انه الشخص الذي يحمل نفساً شاذة فالمجرم له نظام نفسي خاص فقد اكد الشذوذ النفسي للمجرم واعتقد بوجود علاقة بين سلوكه الاجرامي وشذوذه النفسي[٤].

---

[١] تقرير حوادث شرطة مكافحة الاجرام ٨٥٣ في ١٩٨٣/١١/١٧.

[٢] د. محمد عارف، الجريمة في المجتمع، ١٩٧٥ مطبعة الاسكندرية، ص ١٧.

[3] Vald Gorge theorefical "Oxford univ. Press, N.y, 1968, P.38-37-36.

[4] Gavoflo, 1914, P.15.

واعتقد كارفلو ايضاً ان الفرد ليس حراً في تصرفه بل انه مجبر على اتيان فعله نتيجة لاستعداده وظروفه وشخصيته وما يلابسها من ظروف اجتماعية وتكوينية وقد جاء ببعض الاراء عن عقاب المجرم فقد نادى بابادة القتلة لانه يرى استحالة اصلاحهم او تقويمهم ويرى ضرورة عزل مجرمي العنف عن المجتمع وعده غير محددة واكد ان صنف السرقات يجب عزلهم في اماكن خاصة واجبارهم على العمل لسد نفقاتهم المعاشية خلال عزلهم[1].

ان من الصعب تحقيق التحديد المنظم لانماط مرتكبي جريمة السلب ما لم يتم اختيار وحدات متجانسة من السلوك الاجرامي كقاعدة يتم في ضوئها البحث عن هذه الاساليب، بالرغم من هذا فقد حاولنا في بحثنا هذا ومن خلال تقارير الحوادث واللقاءات مع بعض مرتكبي هذه الجريمة وتشخيص العوامل المشجعة على ارتكابها وتشخيص بعض الانماط الرئيسية لمرتكبي هذه الجريمة للاستفادة منها في وضع السبل اللازمة للحد من هذه الجريمة.

١- ان اغلب مرتكبي هذه الجريمة هم من المجرمين العاديين الذين اتخذوا السرقة طريقاً للحياة واسلوباً لكسب العيش حيث ينظم المجرم حياته في ضوء نظرته اليها على انها مهنة وحرفة وعمل والبعض الاخر من ذوي السوابق والمتمرسين في فنون السرقة حيث تبين من خلال اعترافات المقبوض عليهم انهم ارتكبوا جرائم عديدة وفي اماكن مختلفة.

٢- جنسية مرتكبي هذه الجرائم (عراقية) وهذا ما لوحظ من خلال تقارير الحوادث اليومية لمكافحة الاجرام واللقاءات التي تمت مع مرتكبي هذه الجرائم.

٣- ترتكب هذه الجريمة ضد العراقيين وضد الاجانب بصورة خاصة من الذين ينتقلون بالسيارات التي تحمل (لوحات الادخال الكمركي المؤقت) من منطلق ان الاجانب يصعب عليهم متابعة الجناة كون ان السيارات التي تسرق منهم اثمانها

---

[1] عدنان ناصر (الدكتور)، ورائد الشرطة ماجتير آيدن خالد جريمة السلب في القطر، مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، عام ١٩٨٩م، ص ٤٩.

زهيدة قياساً للسيارات التي يمتلكها العراقيين وبالتالي يصرفون النظر عن متابعتها وكذلك ضد سواق شاحنات نقل البضائع.

٤- يستخدم المجرم في هذه الجريمة اساليب اجرامية تتسم بالذكاء والتعقيد والاتقان بصورة غير عادية وبمهارة كبيرة تدل على خطورة النوايا التي يحملها والنتائج التي تترتب عليها في سبيل تحقيق هدفه الاجرامي، وبذلك يحصل مرتكبو هذا النوع من الجرائم على ما يبغون دون ان يتعرضوا للقبض بسهولة او يلحقوا اذى جسيم بالمجني عليهم وعدم استعمال العنف بالرغم من استعمال السلاح في سبيل تهديد المجني عليه.

٥- اغلب المسروقات الحاصلة من هذه الجريمة هي السيارات والنقود والاسلحة والاموال الثمينة.

٦- في حالات نادرة ارتكبت هذه الجريمة من قبل امرأة ولكن ارتكبت الجريمة كشريك مع الاخرين في تنفيذها.

٧- اغلب الجرائم ارتكبت على المجني عليهم في اثناء قيادتهم للسيارات وذلك بايقافها وارغام السائق على النزول او طلب النجدة او الاستصحاب إلى مكان معين.

٨- ان لهذه الجرائم علاقة مع جريمة انتحال الصفة وقد يستغل الجاني فعلاً هذه الصفة، ولاسيما من كان يتمتع بها سابقاً من الجنود الهاربين او رجال الشرطة، او ارتداء الملابس العسكرية وقيادة السيارات الحكومية المسروقة[١].

٩- لم يلاحظ ابداء مقاومة في اغلب الحوادث من قبل المجني عليهم وذلك لاستعمال العنف والتهديد باستعمال السلاح من قبل الجاني مع انتحال الصفة كأحد رجال الشرطة، ويظهر ان هذه الجرائم ترتكب بتخطيط جيد يتم الاعداد لها مسبقاً وبدقة او يتم التدريب عليها وهذا يظهر بوضوح من دقة ارتكابها وسرعة تنفيذها وعدم ترك الاثار بعد وقوعها.

---

[١] عدنان ناصر (الدكتور)، ورائد الشرطة ماجتير آيدن خالد، مصدر سابق الذكر، ص٥١.

١٠- ترتكب هذه الجريمة بصورة منظمة أي ان يتجمع عدد من الجنات لغرض تنفيذها ذلك لخطورتها مما يتطلب مساهمة اكثر من واحد في تنفيذها كما هو الحال في اغلب الحوادث التي وردت في تقارير الحوادث.

سادسا: اوقات ارتكاب جريمة السلب ومكانها

ان الغرض من بيان اوقات ارتكاب جريمة السلب واماكنها هو التخطيط المناسب لمواجهتها لدى حدوثها في الزمان والمكان وقد ظهر لنا ومن خلال طبيعة هذه الجريمة وظروفها انها تقع في اغلب الاحيان بعد غروب الشمس وذلك اثناء عودة المواطنين إلى بيوتهم او خروجهم إلى العمل والسفر قبل شروق الشمس وذلك لغرض الاستفادة من ظلام الليل لان الليل يعد خير معين وكعامل اخفاء لمثل هؤلاء الجناة لغرض سلب الناس وتجريدهم من اموالهم[١].

كذلك ترتكب هذه الجريمة في اوقات النهار ولاسيما في وقت القيلولة في موسم الصيف واثناء انزواء وركون الناس في بيوتهم للراحة وخلو الشوارع والطرقات من المارة، وكما تكثر هذه الجريمة في موسم الشتاء حيث تساقط الامطار وانقطاع بعض الطرقات نتيجة تراكم المياه مما قد يسهل تنفيذ عمليات السلب وفي حوادث قليلة ترتكب هذه الجريمة اثناء الصباح بعد استغلال بعض الناس في الطرقات وقرب الدور السكنية [٢].

اما بالنسبة لاماكن ارتكابها فقد تبين لنا بأن السلب ينحصر وقوعه في اماكن معينة يختارها الجناة لغرض تنفيذ مآربهم الدنيئة اذ يكثر وقوع هذه الجريمة في الطريق العام بواسطة اعتراض السيارات وذلك بايقافها بوضع العراقيل امام سيرها او طلب النجدة من السيارات والمارة وكذلك ترتكب هذه الجريمة في الازقة والشوارع المظلمة الخالية من الناس والتي يستغلها الجناة لغرض سلب من يصادفهم، او بعد التخطيط المنظم للتنفيذ في هذه الاماكن، وقد ترتكب قرب المصانع والمعامل والمشاريع لتي هي قيد الانجاز اذ قد يتربص الجناة للعاملين اثناء خروجهم من

---

[١] اكرم نشأت ابراهيم (الدكتور)، علم الاجتماع الجنائي، نظرة استنكار للجريمة والمجرم، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٩٠.

[٢] السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

العمل في اوقات متأخرة، كذلك تعتبر اماكن اللهو والطرق القريبة المؤدية اليها اماكن خصبة لارتكاب جرائم السلب فيها ضد الذين يقصدون هذه الاماكن لغرض اللهو وخاصة بعد احتساء الخمر واستصحاب مبالغ كثيرة لصرفها على ملذاتهم، كما ان اماكن تجمع السيارات وخاصة السواق الاجانب قد تصلح ان تكون مكاناً سهلاً لوقوع السلب فيها اذ يستغل الجناة هؤلاء المجني عليهم بحجة عمليات البيع والشراء وفي حوادث نادرة ارتكبت هذه الجريمة في الكراجات الموحدة اثناء مفاجئة بعض السواق في سياراتهم ليلاً وسلبهم بعد الدخول اليها بحجة استئجارهم للوصول إلى مكان معين والتهديد باستعمال السلاح[١].

[١] السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

السلب في الطريق العام

اما السلب في الطريق العام فإن القانون جاء خالياً من تعريف الطريق العام تحديداً المراد به بانه ما كان سير الناس فيه مباحاً في كل وقت بغير قيد، سواء كانت ارضه مملوكة للدولة ام مملوكة للأفراد ويدخل في ذلك الطرق العامة الرئيسة التي تربط المحافظات وكذلك الطرق الفرعية التي تربط الاحياء بعضها ببعض وتقوم الدولة على صيانتها ولا يقتصر مدلول الطرق العامة على الطرق البرية وحدها بل ينسحب ايضاً على الطرق المائية[١].

ونرتأي ان يصار تعديل لمادة ٤٤١ إلى ان يمتد حكمها إلى جرائم السلب التي تقع في الطرق المنوه عنها آنفاً لما ينطوي عليه ارتكاب جرائم السلب سواء في الطرق العامة ام وسائل النقل او في داخل المدن من استهتار بالغ بالقانون وبهيبة الدولة واخلال بالأمن العام.

وفي الوقت الذي يثير موضوع السلب اهتمام الناس جميعاً، بالنسبة لدوافعه واسبابه متعددة الجوانب فإن السلطات المختصة في كل مكان وزمان تعطيه الاهمية القصوى كما يظهر ذلك جلياً في التشريعات لتي تصدرها بهذا الشأن، خاصة تلك الحوادث التي تقترن بالعنف في الطرق العامة، وحوادث السلب كثيرة عادة في الطرق العامة غير المبلطة ووقت سقوط الامطار بسبب تأثير وضع الطرق هذه على حركة وسائل النقل التي تتعثر في سيرها فيسهل على الجناة ايقافها وارتكاب عملهم غير القانوني[٢].

والطرق العامة نوعان: خارجية وداخلية، فأما الخارجية فهي التي تصل بين المدن والقرى، اما الداخلية فهي التي تصل بين اجزاء المدينة او القرية الواحدة، وكلا النوعين سبب لتشديد عقوبة السرقة على اختلاف في العلة، وترجع علة التشديد في الطرق الخارجية إلى انقطاع الطريق بسالكه والى امتلاء نفسه بالوحشية والرهبة وضعف امله في النجاة والتماس المعونة ان عنت حاجته اليها وعلة التشديد في

---

[١] حميد السعدي، جرائم الاعتداء على الاموال، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٥٧.

[٢] السيد شهاب احمد المختار، السلب في الطريق العام، مجلة الشرطة العدد ٢، ص ٥٨.

الطرق الداخلية هي المباغتة من جهة حيث يؤتى السائر من مأمنه وسهولة فرار الجاني من جهة اخرى حيث يستطيع ان يندس بين غمار الناس بعد ارتكاب جريمته ويذوب في زحامهم وكان القانون حتى عهد قريب لا يعتمد في تشديد العقوبة الا بالطرق الخارجية ظناً منه ان غشيان الناس للطرق الداخلية كفيل بصد الجاني عن ارتكاب جريمته تحت ابصارهم واسماعهم، ولكن الحوادث اثبتت انه كان مسرفاً في حسن ظنه فقد روع الناس داخل العاصمة نفسها وفي كبريات المدن بسرقات جريئة وقعت في اشد الشوارع اكتظاظاً بالمارة وفي وضح النهار[1].

وما حصل في قطرنا العراقي خير مثال على ذلك حيث حصلت جريمة السلب في الطرق الخارجية وكذلك على الطرق الداخلية فلاحظنا وسمعنا عن السلب على الطرق السريعة وكذلك في الطرق المزدحمة أي الطرق الداخلية في داخل المدن وخير مثال على ذلك مدينة بغداد حيث سمعنا ان السلب جرى في داخل المدينة وبمرور الناس وملاحظتهم للحالة او للجريمة نفسها.

وقد اثبتت احدى الدراسات المأخوذة من جريدة الشعب ان اللصوص الذين يقومون بالسلب في بغداد هم من ابناء الاحياء السكنية الفقيرة كالثورة (مدينة الصدر) والشعلة والحرية وحي العامل والبياع وغيرها وهم عادة ما يصرحون انهم مظلومون، وانهم يعيشون في بلد غني الا ان انظمة الحكم حرمتهم من حقوقهم.

---

[1] عوض محمد (الدكتور)، جرائم الاشخاص والاموال، دار النجاح للطباعة الاسكندرية ١٩٧٢، ص٢٩٧.

الخلاصة

نخلص الى القول ان السلب هو اخذ المال بالقوة ان كان من اشخاص عاديين او الاموال التابعة للدولة ولجريمة السلب اركان عديدة منها الركن المادي أي انتزاع الشيء من الشخص بغير رضاه، اما سرقة سيارة على سبيل المثال وهي مملوكة لغير المتهم بغية حيازتها وارتكاب بواسطتها جرائم اخرى او تفكيكها وبيعها على شكل قطع غيار وهي تقع ضمن الركن المحل، اما الركن المعنوي فهو جريمة عمدية أي ان الشخص يدرك ماذا يفعل. لذلك فان هذه الجريمة (السلب) تعد من الجرائم الاكثر خطورة اذ ما قيست بالجرائم الاخرى، لانها تهدد كيان المجتمع، حيث تمس حياة الانسان من جهة بل ولا تترك اثرا سلبيا على الوسط الاجتماعي فحسب بل تؤثر على انماط البيئة من جهة اخرى، اذا تؤثر على الفرد والاسرة والمجتمع. ولهذه الجريمة اساليب مختلفة يرتكب عن طريقها الجاني جريمة السلب ضد المجني عليهم مثل استخدام القوة والسلاح او انتحال صفة ضابط شرطة على سبيل المثال او استخدام الطرق الاعتيادية مثل افتعال مشاجرة او استغلال عمليات البيع والشراء او استخدام النساء ... الخ.

كذلك لجريمة السلب اوقات مختلفة فقد ترتكب الجريمة بعد غروب الشمس او قبل شروقها او في اوقات النهار ولاسيما وقت القيلولة وهذه الاوقات لايتم اختيارها بصورة عفوية بل مقصودة لانها اوقات ملائمة حيث ان الشارع على الاغلب يكون فارغا في هذه الاوقات مما يسهل ارتكاب جريمة السلب.

تمهيد

تكمن اهمية هذا الفصل في المنهج العلمي الذي يساعد على توضيح الكثير من الظواهر الاجتماعية الخاصة بموضوع الدراسة وفهمها مما يساعدنا على معرفة مدى صحة الفرضيات المطلوب اختبارها، ولذلك يعد استخدام الوسائل والطرق العلمية في البحث الاجتماعي ضرورة لايمكن الاستغناء عنها، ولاسيما ان استخدام هذه الطرق والوسائل لتحديد الظواهر الاجتماعية ودراستها بصورة عشوائية، بل ان طبيعة الظاهرة المدروسة وخصائصها هي التي تحدد نظرية تلك المناهج والطرق المستخدمة.

اولا : منهجية البحث

يشير مفهوم المنهج الى الكيفية او الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة موضوع البحث[1] وقد استخدمنا في دراستنا الحالية عدة مناهج هي :

منهج المسح الاجتماعي

المنهج الاخر المستخدم في بحثنا الحالي هو منهج المسح الاجتماعي الذي يتم بواسطته الوصول الى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها للاستفادة من نتائجها للوصول الى الحقائق المطلوب اثباتها في دراستنا، فهو طريقة او اسلوب من اساليب البحث الاجتماعي يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقا علميا على دراسة ظاهرة او مشكلة اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية معينة، بحيث

[1] عبد المعطي، عبد الباسط (الدكتور)، اصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الهيئة، ط٦، ١٩٧٧، ص١٣٠.

نحصل على المعلومات كافة التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف هذه البيانات وتحليلها يمكن الاستفادة منها للاغراض العلمية[١].

ويقصد الاستاذ (سكيست) بالمسح الاجتماعي انه عمل تعاوني يطبق مختلف طرق البحث في دراسة وتحليل مشكلة اجتماعية جارية او موقف او وضع في نطاق حدود جغرافية محددة مع الاهتمام بتقويم برنامج بناء للاصلاح الاجتماعي[٢].

وتصنف المسوح الاجتماعية من ناحية المجال البشري الى مسوح شاملة ومسوح العينة ونظرا لان المسح الشامل يحتاج الى الكثير من الوقت والامكانيات التي لا تتوفر لدى الكثير من الباحثين قمنا باستعمال المسح بطريقة العينة، فضلا عن ذلك فقد استعملت الدراسة الطريقة المكتبية نظرا للحاجة الماسة الى الاستعراض المرجعي لاي دراسة علمية وهذا مهد لصياغة الفرضيات من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

ثانياً- فرضيات البحث

تعرف الفرضية بانها (تخمين او استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث موقتاً لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر[٣] كما تشير الفروض إلى التعليمات التي لم يثبت صحتها والتي يحاول لباحث ان يتحقق من صدقها ليتخذها سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها[٤]. حيث تحدد الفروض محور اهتمام البحث كما تساعد في تحديد الطرق او الواجهة التي يسير فيها وفي رسم حدود الميدان المخصص للبحث عن طريق تمييز الحقائق المناسبة التي يركز عليها عن تلك التي يمكن ان يستغني عنها إلى وقت محدود على الاقل وهكذا يحول استخدام الفروض دون ان يسير

---

[١] محمد، محمد علي (الدكتور)، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الاسكندرية، ١٩٨٨، ص٣٧٦.

[٢] عبد العزيز، احمد، المصدر السابق الذكر، ص٧.

[٣] احمد بدر (الدكتور)، اصول البحث لعلمي ومناهجه، دار المطبوعات الكويت ١٩٨٧، ص٨٨.

[٤] عبد الوهاب ابراهيم (الدكتور)، اسس البحث الاجتماعي، القاهرة مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الاولى ١٩٨٥، ص ٧٥.

البحث في غموض او لا يجعله يجمع البيانات غير المثمرة التي قد يثبت عدم مناسبتها للمشكلة موضوع البحث[1].

وبناءاً على ذلك وضعنا الفروض الآتية:-

١- يعد انخفاض المستوى التعليمي لمرتكبي جريمة السلب عامل اساس في ارتكاب جرمهم.

٢- انخفاض المستوى الاقتصادي يقود إلى ارتكاب جريمة السلب.

٣- الاستمرار في عمليات السلب يؤدي إلى عدم التردد في الاقدام على الفعل الجرمي.

٤- تعد الجماعات المساندة لعملية التسليب من العوامل الاساسية في الاستمرار في العمل الجرمي.

٥- يعد ضعف الاجهزة الامنية عامل مساعد للاستمرار في جريمة السلب.

٦- للوازع الديني اساس في تحجيم السلوك الاجرامي وتحديداً في تحجيم جريمة السلب.

٧- يعد التشديد في العقوبة من الاساسيات في تحجيم جريمة السلب، أي كلما زادت مدة الحكم كلما قلت الجريمة.

٨- العائدون هم اكثر ميلاً الجريمة السلب من غير العائدين.

٩- للجماعات المرجعية والرفقة السيئة دور مهم في جريمة السلب.

ثالثاً-عينة البحث

يتوقف تحديد حجم العينة على امور عديدة منها موضوع البحث وعلى درجة دقة المعلومات التي يروم الباحث تحقيقها من بحثه وعلى طبيعة المجتمع المبحوث من حيث كونه متجانس او شبه متجانس او غير متجانس من حيث الصفات الاجتماعية والمادية والثقافية والديموغرافية، ويعتمد تحديد حجم العينة على

---

[1] الجلبي، علي عبد الرزاق (الدكتور) ، تصميم البحث الاجتماعي، الاسس والاستراتيجيات، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ٣١.

الامكانيات المادية والبشرية والزمنية المتاحة للباحث[1] وفي مجال بحثنا هذا حدد للباحث عينة وقوامها (١٢٠) نزيل من نزلاء مديرية اصلاح الكبار في ابي غريب من مرتكبي جريمة السلب، وذلك من قبل شعبة البحث الاجتماعي التابع إلى وزارة العدل* دون اعطاء الباحث أي دور في تحديد هذه العينة، وذلك للظروف التي تحيط البلد.

رابعاً- مجالات البحث

١- **المجال المكاني:**- تم تحديد مديرية اصلاح الكبار في ابي غريب مجالاً مكانياً لانها تضم معظم النزلاء الذين ارتكبوا جريمة السلب.

٢- **المجال البشري:**- حدد المجال البشري للبحث النزلاء الذين ارتكبوا جريمة السلب المودعين في مديرية اصلاح الكبار في ابي غريب.

٣- **المجال الزمني:**- ونقصد به السقف الزمني او الوقت الذي استغرقه الباحث لاعداد الدراسة باكملها والمجال الزمني للدراسة امتد من (٢٠٠٣/١٢/٣) إلى (٢٠٠٥/٨/٢٠) وتجدر الاشارة هنا ان التطبيقات في الجانب الميداني قد امتد من (٢٠٠٤/٨/١) الى (٢٠٠٥/٨/١).

خامساً- أدوات البحث

نعني بمفهوم الاداة هو الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء كانت تلك الوسائل متعلقة بجميع البيانات او بعمليات التصنيف والجدولة[2].

وعلى ضوء ذلك اعتمدنا في جمع البيانات على الوسيلتين الآتيتين:-

---

[1] الحسن، احسان محمد (الدكتور) - والدكتور. عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص ٨٩.

* الحقت هذه المديرية مديرية الاحداث إلى وزارة العدل بعد ان كانت تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

[2] عبد الباسط محمد حسن (الدكتور)، اصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

١- استمارة الاستبيان:-

ان المقصود بالاستبانه هي اداة تتضمن مجموعة من الاسئلة او الجمل الجدية تتطلب الاجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب اغراض البحث، فقد تكون الاجابة مفتوحة او يتم اختيار الاجابة او تحديد موقع الاجابة على مقياس متدرج[١].

ولذلك قمنا باعداد وتصميم استمارة الاستبانه لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع البحث، وتم ذلك بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ذات صلة بموضوع البحث، وقبل ان تأخذ استمارة الاستبانه شكلها النهائي قمنا بعرضها على الاستاذ المشرف للافادة من خبراته وملاحظاته، فتم تعديل بعض فقرات الاستبانه وحذف البعض الاخر ودمج المتشابه منها، لكي تتلاءم مع أهداف البحث وفرضياته.

وقبل الاتفاق على الصيغة النهائية لاستمارة الاستبانة لغرض التأكد من صلاحية اداة الدراسة في تحقيق قياس ما اعدت من اجله فقد تم عرضها على مجموعة من الاساتذة الخبراء* المختصين بشؤون البحث في مواضيع الجريمة والمجتمع وذلك كلاً على انفراد للافادة من ارائهم وملاحظاتهم فاصبحت استمارة

---

[١] احمد سليمان عودة (الدكتور) والدكتور. فتحي حسن ملكاوي، اساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، مكتبة المنار لنشر والتوزيع، الزرقاء، الاردن ١٩٨٧، ص ١٥٠.

* الخبراء:

١- د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني.
٢- د. احسان محمد الحسن.
٣- د. احمد نايف رشيد.
٤- د. مازن بشير.
٥- د. عبد المنعم الحسني.
٦- د. عبد السلام علي.
٧- د. فتحية الجميلي.
٨- د. ميادة احمد الجده.
٩- د. ناهد عبد الكريم.
١٠- د. افتخار زكي.
١١- د. فهيمة كريم.

الاستبانة بشكلها النهائي مكون من (٤١) سؤالاً موزع على محاور وبالتالي صار الاستبيان بعد الحصول على الموفقات الرسمية جاهزة للتوزيع على المبحوثين.

٢- المقابلة

وهي من الوسائل التي يستخدمها الباحث الاجتماعي في موضوعات متعددة، وتعرف المقابلة بانها (ذلك الاتصال الشخصي المنظم والتفاعل اللفظي المباشر الذي يقوم به القائم بالمقابلة مع فرد اخر او مع افراد اخرين، يهدف استشارة انواع معينة من المعلومات والبيانات لاستغلالها في البحث وللاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج والتخطيط والتقويم[١] وعلى هذا الاساس لجأنا إلى مقابلة النزلاء المبحوثين كلاً على حدة وشرح الغاية العلمية من القيام بالبحث لهم، وشرح للمبحوثين كيفية ملأ الاستمارة والاجابة على الاسئلة وبذلك استطعنا التأكد من صحة اجوبتهم على اسئلة الاستبيان وكذلك تم من خلال المقابلة الكشف عن بعض الامور التي لم يتطرق اليها الاستبيان، والحصول على بعض المعلومات الاضافية من المبحوثين.

سادساً- الوسائل الاحصائية

بعد تفريغ اجابات المبحوثين في جداول احصائية قام الباحث بتحليل تلك الجداول مستعيناً بالوسائل الاحصائية الآتية:-

١- النسبة المئوية/ وقانون استخراج النسبة المئوية على النحو الآتي:

$$\% = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

٢- الوسط الحسابي[٢]: لمعرفة لبيانات الاحصائية لوحدات العينة والقانون على النحو الآتي:-

---

[١] الشيباني، عمر محمد، التومي (الدكتور) ، مناهج البحث الاجتماعي، دار الثقافة بيروت ١٩٧١، ص ٢٩٩.

[٢] اسماعيل حسين محمود (الدكتور)، مبادئ علم الاحصاء، الجزء الاول مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٧٤، ص ١٦٥.

$$\text{سَ} = \frac{\text{م ك}}{\text{ك}}$$

سَ= تشير إلى الوسط الحسابي.

د= تشير إلى المجموع.

م= تشير إلى مركز الفئة.

ك= تشير إلى التكرار.

٣- الانحراف المعياري:

لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد او النازل عن نقطة الوسط التكراري للبيانات الاحصائية لوحدات العينة والقانون على النحو الآتي:-

$$\text{ع} = \sqrt{\frac{(\text{م}^{٢} \times \text{ك})}{\text{ك}}}$$

ع= تشير إلى الانحراف المعياري.

د= يشير إلى المجموع.

م٢= يشير إلى مربع الانحراف م= مركز الفئة (م) الوسط الحسابي (سَ)

ك= يشير إلى التكرار.

٣- كاي سكوير [١]:

وقد تم استخدامه للتأكد من وجود العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (المبحوث) او عدم وجودها وكذلك استخدم الاختبار مصداقية الفرضيات والقانون على النحو الآتي:

$$كا٢ = \frac{/ح-م/٢}{م}$$

[١] احمد عبادة سرحان (الدكتور)، طرق التحليل الاحصائي، دار المعارف، ١٩٦٥، ص٢٨٧.

الخلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بالتعرف على منهجية البحث واستخدم في البحث المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي وتم التعرف على المنهجين، والمهم في هذا الفصل اننا توصلنا الى العديد من الفرضيات التي تحققت في هذا البحث وتم التعرف على عينة البحث المؤلفة من (١٢٠) مبحوث، كذلك تم التطرق الى مجالات البحث وتم استخدام استمارة الاستبانة والمقابلة المباشرة مع المبحوثين واستخدام الوسائل الاحصائية في التعرف على الفرق المعنوي للمبحوثين

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل توضيح البيانات الاساسية عن عينة البحث، لما لهذه البيانات من اهمية في اعطاء صورة واضحة وفهم تام عن موضوع جريمة السلب، اذ تتضمن هذه الخصائص او البيانات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المؤثرة في آراء ومواقف وقيم وسلوكيات وحدات العينة، وتضم البيانات الاجتماعية متغيرات الجنس والعمر والحالة الزوجية ومحل الولادة ومحل الاقامة، كونها تشكل الاطر المرجعية لتوجهاتهم وسلوكهم ازاء الظروف والمواقف المختلفة.

اما البيانات الاقتصادية فانها تؤثر في تحديد المستوى المعاشي ونمط الحياة الاجتماعية للمبحوثين، وتشمل متغيرات الدخل والمهنة وعائدية السكن. ومن الجدير بالذكر ان العمل في حد ذاته يعتبر وسيلة هامة لضبط السلوك فضلا عن كونه يمنح مكانة اجتماعية للانسان ويعطيه اعتبارا اجتماعيا، فانه يضعه في نظام روتيني معين يحدد طريقة استخدامها للوقت ومكان وجوده ونوعية الاشخاص الذين يتصل بهم[1]. اما البيانات الثقافية فانها تنحصر في تحديد المستوى التعليمي لافراد العينة لما لهذه المتغيرات من اثر كبير في تحديد المستوى الثقافي للمبحوثين وتحديد تدرجاتهم المهنية ومن ثم تحديد مكانتهم الاجتماعية في المجتمع من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تؤثر في تحديد المستوى الفكري للافراد ومستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لديهم.

---

[1] جابر، سامية محمد (الدكتورة)– الدكتور محمد عاطف غيث، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤، ص٢١٤.

١ - الجنس

يعد الجنس احد العوامل الاساسية في ارتكاب بعض انواع من الجرائم حيث تكون للقدرة الجسدية دور في مساعدة الجاني في ارتكاب جرمه في حين تكون هنالك جرائم خاصة بالنساء مثل جرائم الاسقاط وغيرها.

لقد تبين لنا من جنس المبحوثين التالي:-

جدول رقم (١) يبين جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	١٢٠	١٠٠
اناث	–	–
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول بأن ١٠٠% من المبحوثين المرتكبين لجريمة التسليب هم من الذكور ويعود السبب في بحثنا هذا إلى عدم السماح لنا بزيارة سجن النساء فتم الاقتصار على الذكور. على الرغم من ذلك فإن المعلومات المستقات من المسح الميداني تشير الى ان نسبة النساء المرتكبات جريمة التسليب قليلة

وهذا ما سوف نوضحه في جداول لاحقة*.

٢ - العمر

تختلف الاحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف سنه، ولكل مرحلة من المراحل العمرية، خصائص جسمية ونفسية كثيراً ما تكون عوامل لتكوين سلوك اجرامي كامن لدى الفرد وتؤثر بالتالي فيما ينشأ من هذا التكوين من اجرام سواء في كميته او نوعه، هذا ولقد تناول علماء الاجرام والاجتماع الجنائي سن المجرم بوصفه تصنيفاً لفئات المجرمين المختلفة كما بحثوا تأثير السن في السلوك الاجرامي بشكل عام[١].

---

* لاحظ جدول رقم (٢٤) الذي يبين الاشتراك في الجريمة.

[١] دوين هو سذرلاند دونالد كريس، مبادئ علم الاجرام، ص ٢٩٢.

هذا ولقد تبين لنا ان اعمار المبحوثين عند ارتكابهم لجريمة التسليب قد توزعت على الشكل الآتي:-

جدول رقم (٢) يبين اعمار المبحوثين

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
١٨-٢٥	٣٠	٢٥
٢٦-٣٣	٥٠	٤١,٦
٣٤-٤١	١٩	١٥,٨
٤٢-٤٩	١٦	١٣,٤
٥٠ فما فوق	٥	٤,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير البيانات الجدول إلى ان اعلى نسبة هي نسبة الذين تقع اعمارهم في الفئة العمرية (٢٦-٣٣) سنة حيث بلغت ٤١,٦% وتلتها وبنسبة ٢٥% للفئة العمرية (١٨-٢٥) سنة ثم جاء الذين يقعون في الفئة العمرية (٣٤-٤١) سنة بمرتبة ثالثة حيث بلغت نسبتهم ١٥,٨% اما الذين يقعون في الفئة العمرية (٤٢-٤٩) فقد بلغت نسبتهم ١٣,٤ في حين نسبة الذين تزيد اعمارهم عن ٥٠ سنة هي ٤,٢%.

نستنتج مما تقدم ان اغلب افراد العينة هم من الشباب حيث يكونون اكثر استعداداً للانحراف من كبار السن ويعود السبب في ذلك إلى الفجوة الواسعة بين طموحهم العالي والقيود التي يفرضها المجتمع عليهم، اما بالنسبة لكبار السن فانهم يمتازون بالاستقرار النفسي والخبرة وقدرتهم في السيطرة على عواطفهم وضبط نفسهم.

٣- الحالة الزوجية

ان لحالة الفرد الزوجية دلالة مهمة في علاقتها بالجريمة، وهذا يعني ان العزاب قد يكونون اكثر اندفاعاً واستعداداً للانحراف وارتكاب الجرائم بينما نجد العكس عند المتزوجين الذين قد يحد الزواج في كثير من الاحيان من طيشهم او تهورهم في مواجهة مشاكل الحياة وانشغالهم في تدبير وسائل العيش لهم ولاسرهم.

والجدول الآتي يوضح الحالة الزوجية للمبحوثين.

جدول رقم (٣) يبين الحالة الزوجية للمبحوثين

الحالة الزوجية	التكرار	النسبة المئوية %
متزوج	٩-	٧,٥
اعزب	٩٩	٨٢,٥
مطلق	١١	٩,٢
ارمل	١-	٠,٨
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول ان اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين هم من العزاب حيث بلغت نسبتهم ٨٢,٥% ثم تلتها نسبة ٩,٢% للمطلقين وكانت نسبة المتزوجين من المبحوثين ٧,٥% في حين كانت اقل نسبة للأرامل حيث بلغت ٠,٨ وهذا يؤكد لنا مدى تأثير الحالة الاجتماعية حيث يكون العزاب اكثر ميلاً للسلوك الاجرامي. وفي حالات اخرى نجد ان المتزوجين يقومون بجريمة السلب نتيجة الظروف القاسية وانخفاض المستوى المعيشي لهم وما يواجهه رب الاسرة من ضغوطات من زوجته او اولاده قد تدفعه الى ارتكاب جريمة السلب لتوفير المال اللازم له ولافراد اسرته وان كانت النسبة قليلة في الجدول.

٤- محل الولادة

ان محل الولادة هو البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي ولد فيها الشخص، قد يكتسب خبراته الاجتماعية التي تنعكس في نمو شخصيته وتطورها ويجسد فاعلية الجماعة المرجعية. والجدول رقم (٤) يوضح محل ولادة المبحوثين

جدول رقم (٤)

محل الولادة	التكرار	النسبة المئوية %
حضر	١٠٥	٨٧,٥
ريف	١٥	١٢,٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٤) إلى ان اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين كانت ولادتهم في الحضر حيث بلغت نسبتهم ٨٧,٥% مقابل ١٢,٥% للذين ولدوا في الريف. نستنتج من هذا ان المبحوثين الذين كانت ولادتهم في مناطق حضرية هم الاكثر ارتكابا لجريمة السلب لان الاحكام التقويمية للسلوك ومنها القيم تقل عند هؤلاء الافراد اذ ما قورنت بالمبحوثين الذين ولدوا في الريف، حيث ان العادات والتقاليد والقيم تكون اكثر تاثيرا على الاشخاص في الريف لان الذي يخرج عنها سوف يطرد من العشيرة اذ نجد كثير من الاحيان تزداد قوة الاعراف والتقاليد على قوة القانون وابسط مثال هو الثأر. مع ان عدد لا بأس به من عمليات التسليب تحدث على الطرق المحاذية للمناطق الريفية وقد يرجع السبب الى ضعف الوازع الديني اولا ثم ضعف الوازع القبلي ثانيا وخصوصا في الوقت الحاضر.

٥- محل الإقامة

تاتي اهمية محل الاقامة للمبحوثين من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يسهم الى حد بعيد في تكوين قيمهم وانماطهم السلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية في ظل الاطار الثقافي الذي ترسمه وتحدده بيئتهم التي ينتمون اليها

جدول رقم (٥) يبين محل الاقامة للمبحوثين

محل الاقامة	التكرار	النسبة المئوية %
حضر	١٠٩	٩٠,٨
ريف	١١	٩,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان نسبة ٩٠,٨% من المبحوثين كانت محل اقامتهم في الحضر مقابل ٩,٢% كانوا يقيمون في الريف.

نستنتج مما تقدم بأن جريمة التسليب هي حضرية اكثر مما هي ريفية، وهذا مشابه الى حد ما الاستنتاج السابق الا ان الذي يمكن ان يضاف هنا هو ان عمليات التسليب موجودة في الريف ايضا وبكثرة، الا ان البيانات التي تؤكد على ان نسبة كبيرة من عمليات السلب تحدث في المناطق الحضرية وخصوصا هذه الايام هو غياب السلطة القانونية وغياب الدولة بعد الاحتلال حيث اصبحت (Id) هو السائد أي ان الشخص اصبحت تحركه الدوافع الغريزية اكثر من (Ejo) او (Superego) من الاسرة او المجتمع والدليل عملية السرقات التي حصلت بعد سقوط النظام.

٦ ـ *الدخل*

يمثل الدخل مؤشراً مهماً على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد، وتعد الظروف التي ينقطع فيها الدخل الشهري او يقل عن مستوى الكفاف من اصعب الظروف واحلكها[١] فتزداد معها الاعباء المادية للفرد ولمن يعيلهم مما يؤدي في كثير من الاحيان إلى اتباع الطرق غير المشروعة لتلبية الحاجات الضرورية وبالتالي إلى ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع[٢].

والجدول التالي يبين لنا دخل المبحوثين.

جدول رقم (٦) يبين دخل المبحوثين

الدخل	التكرار	النسبة المئوية %
يفيض عن الحاجة	٨	٦,٦
يقل عن الحاجة	٩٧	٨٠,٨
يسد الحاجة	١٥	١٢,٦
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اكثر من ثلاث ارباع المبحوثين هم يقل دخلهم عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم ٨٠,٨% اما الذين يسد دخلهم الحاجة فقد بلغت ١٢,٦% في حين كانت نسبة ٦,٦% يفيض عن حاجة المبحوثين ونستنتج مما تقدم بأن للدخل اثراً في السلوك الاجرامي حيث ان انخفاضه يؤدي بشكل او بآخر إلى الانحراف في السلوك الانساني، مع ان هناك اشخاص يقيمون بجريمة السلب مع انهم اصبحوا اغنياء نتيجة لذلك، الا ان هذا لا يمنعهم من ترك جريمة السلب لان هذا وحسب اعتقادي اصبحت حالة مرضية تعود عليها الشخص مع ان لديه من المال ما يفيض عن حاجته.

---

[١] البيرماتي، خزعل (الدكتور) ، الدخل القومي والاستخدام، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٦٨، ص ٤٢-٤٤.

[٢] ابو الفتوح، عبد العاطي حافظ (الدكتور)، علم لاجرام، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١١٧.

كما انه يعد عامل دفع باتجاه السلوك الاجرامي ونعني به قلته عن الحاجة. وهذا يؤكد الفرضية القائلة (انخفاض المستوى الاقتصادي يقود إلى ارتكاب جريمة السلب).

٧- المهن

يعرف علماء الاقتصاد المهنة بالعمل العقلي او العضلي الذي يزاوله الفرد لقاء راتب او اجر محدد[١]. ان للمهنة دورا مهما في تحديد اسلوب حياة الفرد كما انها تؤثر في مستويات سلوكه وانماط التفاعل الاجتماعي سواء مع الذين يعمل معهم او مع غيرهم من الناس، والواقع ان نوع العمل الذي يمارسه الانسان يحدد طريقة قضاء وقت الفراغ الى حد كبير، وتتضح قيمة العمل في الضبط الاجتماعي، سواء بالنسبة للفرد او للمجتمع، في اوقات البطالة حيث يترك الاشخاص بلا هدف او نظام، ويبدون في حالة من اللامبالاة ويعيشون في جو من التكاسل، مما يدفعهم الى الانحراف وارتكاب الجرائم[٢].

جدول رقم (٧) يوضح مهن المبحوثين

المهنة	التكرار	النسبة المئوية %
عاطل	٨٩	٧٤,٢
بائع متجول	٢٣	١٩,٢
مساعد سائق (سكن)	٨-	٦,٦
المجموع	١٢٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان ثلاثة ارباع المبحوثين تقريبا هم عاطلين عن العمل حيث شكلت نسبتهم ٧٤,٢% في حين كانت نسبة الذين يعملون هي ٢٥,٨%

---

[١] الحسن، احسان محمد، (الدكتور)، تاثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ١٩٩٨، ص١٤٤.

[٢] جابر، سامية محمد، (الدكتورة)- والدكتور محمد عاطف غيث، القانون والضوابط الاجتماعية، مصدر سابق الذكر، ص٢١٤.

موزعة ما بين بائع متجول ١٩,٢% ومساعد سائق ٦,٦% ان وجود هذه النسبة الكبيرة من الشباب العاطل يزيد من حجم الفقر ويجعل من مناطق سكنى الفقراء اماكن لانتشار الجرائم والانحرافات السلوكية والمشكلات الاجتماعية والقيام بعمليات السلب وباقي المخالفات القانونية لحاجتهم الماسة للمال الذي يدفعهم بطلب اكبر كمية ممكنة منهم باقصر فترة زمنية مستطاعة وذلك عن طريق عمليات السلب.

٨- عائدية السكن

يعد نزيف الايجار عامل مساعد في الاخفاقات المادية وبالتالي قد يؤدي إلى سلوك منحرف.

والجدول التالي يمثل ذلك.

جدول رقم (٨) يبين عائدية السكن للمبحوثين

عائدية السكن	التكرار	النسبة المئوية
ايجار	٦٨	٥٦,٦
ملك	٤٦	٣٨,٣
ملك دولة	٦-	٥,١
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اكثر من نصف افراد العينة هم يسكنون في بيوت ايجار حيث بلغت نسبتهم ٦١,٧% مقابل ٣٨,٣% يسكنون في بيوت ملك وهذا يؤكد لنا بأن للاستنزاف المادي عامل مساعد في الانحراف والجريمة، نستنتج مما تقدم ان الاشخاص الذين يسكنون بيوتا للايجار هم الاكثر ارتكابا لجريمة السلب، وهذا امر طبيعي اذ اما قورنت الحالة المعاشية والاقتصادية بينه وبين الذين يسكنون في بيوت ملك، حيث ان المال الذي يجب ان يعطيه لمؤجر آخر او اول الشهر يعد عامل مهم في ارتكاب جريمة السلب اذا اضيف الى العوامل الاخرى، لان جريمة السلب لا تعتمد على عامل واحد بل عدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية بل وحتى سياسية تبلورت عنها هذه الجريمة.

٩- التحصيل الدراسي

تباينت الاراء في أثر التعليم في السلوك الاجرامي، حيث اكد البعض على ان المستويات التعليمية المتدنية للفرد تساعد على ظهور الافعال السلوكية المنحرفة باعتبار ان التعليم والثقافة تمثل بحد ذاتها ضابطاً مهماً من ضوابط السلوك بالاضافة إلى ما توفره من وعي عازل ضد الجريمة. ويقول في هذا الصدد الكاتب الفرنسي (فيكتور هيجو) (فانك إذا فتحت مدرسة كأنك قد غلقت سجناً).

وقد تبين لنا من البيانات التالية التحصيل الدراسي للمبحوثين وعلى الشكل الآتي.

جدول رقم (٩) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	٥	٤,٢
يقرأ ويكتب	٢٩	٢٤,٢
ابتدائي	٦٧	٥٥,٨
ثانوي	١٥	١٢,٥
معهد	٤-	٣,٣
جامعة	-	-
المجموع	١٢٠	١٠٠

يشير بيانات الجدول إلى ان اكثر من نصف العينة هم من حملة شهادة الابتدائية حيث بلغت نسبتهم ٥٥,٨% تلتها وبنسبة ٢٤,٢% الذين يقرأون ويكتبون وجاءت في المرتبة الثالثة الحاصلين على شهادة الثانوية وبنسبة ١٢,٥%، اما الامية فقد شكلت نسبة ٤,٢% في حين كانت نسبة حاملين شهادة المعهد ٣,٣% وهذا يؤكد لنا ما ذهبنا اليه من اثر التعليم في السلوك الاجرامي حيث يعد بمثابة عامل ضبط للحد من الجريمة.

١٠- مدة الحكم

تعد مدة الحكم عامل مساعد في الحد من السلوك الاجرامي حيث ان الاحكام الثقيلة تعد بمثابة ضوابط سلوكية.

جدول رقم (١٠) يبين مدة حكم المبحوثين

مدة الحكم	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	٤٢	٣٥
٥-٩	٥٩	٤٩,١
١٠-١٤	١٣	١٠,٨
١٥ فما فوق	٦	٥,١
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى ان نسبة الذين كانت مدة محكوميتهم محصورة بين (٥-٩) سنوات هي ٤٩,١% ثم تلتها وبنسبة ٣٥% لأصحاب الاحكام الخفيفة أي اقل من خمسة سنوات في حين جاءت وبنسبة ١٠,٨% للذين كانت مدة حكمهم (١٠-١٤) سنة، في حين بلغت نسبة من كانت مدة حكمهم (١٥) سنة فاكثر حيث شكلت نسبتهم ٥,١%.

نستنتج مما تقدم ان مدة احكام لمثل هذا الفعل الجرمي أي التسليب مدة بسيطة وقليلة حتى وان كانت احكام ثقيلة وقد يعود السبب في ذلك خشية القضاء والقضاة من طبيعة هذه المرحلة لذا نلاحظ العديد من هذا الجرم موجود ويتزايد يوم بعد يوم.

وهذا يؤكد لنا ان الفرضية التماثلية (يعد التشديد في العقوبة من الاساسيات في تحجيم جريمة السلب، أي كلما تزداد مدة الحكم على جريمة السلب كلما قل فعل السلب).

١١- المادة المستلبة

اما عن المادة التي تم اخذها من الاشخاص الذين سلبتهم افراد العينة وهي فيوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (١١) يبين المادة المسلبة

المادة	العدد	%
سيارة	٧٩	٦٥,٨
نقود وحلي	٣٢	٢٦,٦
موبايل	٠٩	٧,٦
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان النسبة الغالبة للمواد المسلبة كانت تقف في مقدمتها السيارات حيث بلغت ٦٥,٨% تلتها نسبة النقود والحلي المسلبة حيث بلغت ٢٦,٦% وجاءت في الدرجة الاخيرة مادة الموبايل حيث بلغت نسبته ٧,٦% ومن الطبيعي ان تكون نسبة السيارات هي الاعلى لأرتفاع اسعارها ولكونها معلومة من قبل الجماعة المسلبة، ام الحلي والاموال فهي غير ظاهرة للعيان لذا يكون الاتجاه نحو السيارات. اما جهاز الموبايل قد بدأ الدخول الى هذه الساحة لكثرة حامليه وخاصة من صغار السن مما يسهل عملية التسليب، ومن المتوقع ان تزداد حالات تسليبه مستقبلا.

الخلاصة

نخلص من عرضنا لهذا الفصل الى اننا اطلعنا على البيانات الاولية لوحدات العينة، ومن خلالها يمكن التعرف على الفروق الفردية لوحدات العينة فضلا عن ذلك ان هذه البيانات تعطينا فكرة واضحة عن خصوصية كل مبحوث، اذ ان هذه الخصوصية تؤثر في طبيعة اجاباتهم، وكانت هذه البيانات اجتماعية واقتصادية وثقافية والتي تمثل الظروف الطبيعية التي يعيشها المبحوث والتي حتما تؤثر في طبيعة اجاباتهم حيث ان الفرد الكبير تختلف اجابته عن الصغير، والذي يعيش او موطنه الاصلي ريف تختلف اجابته عن الفرد الذي موطنه الحضر، والفقير تختلف اجابته عن الغني وهكذا.

المبحث الأول
اسباب جريمة السلب

تمهيد

قد يكون السبب نتيجة لعامل واحد او نتيجة لمجموعة من العوامل وتمثل هذه العوامل حلقات او مراحل في التسلسل السببي حيث ترتبط هذه العوامل بالسلوك الاجرامي وبالرابطة السببية أي السبب الذي ادى إلى هذا السلوك الاجرامي، كما ان السلوك الاجرامي لا يمكن ان يكون ثمرة عامل او سبب واحد فحسب سواء كان هذا العامل فردي او جماعي وانما هو نتيجة تضافر عوامل فردية واجتماعية ادت إلى السلوك الاجرامي[1].

وبناءاً على ما تقدم فإن هنالك مجموعة من الاسباب حسب ما اشرتها عينة البحث ومن ابرزها

١- البطالة

تعد البطالة احد اهم العوامل التي تؤدي بالانسان الى ارتكاب جريمة السلب بالاضافة الى العوامل الاقتصادية الاخرى وسوف نحاول ان نوضح ذلك والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٢) يبين البطالة في عينة البحث

البطالة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٨٩	٧٤,٢
لا	٣١	٢٥,٨
المجموع	١٢٠	١٠٠

[1] نبيل نعمان (الدكتور)، قتل الاصول.... الاسباب والخصائص، مجلة الاداب، العدد ٦٧- ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص ٥٠٠-٥٠١.

تشير بيانات الجدول إلى ان ثلاثة ارباع العينة كانوا من بدون عمل حيث بلغت نسبتهم ٧٤,٢% مقابل ٢٥,٨% ممن يعملون.

نستنتج مما تقدم ان للبطالة اثر في السلوك الاجرامي حيث يؤدي إلى وعكة اقتصادية مع عدم القدرة على تحقيق او تلبية احتياجاته.

فضلا عن ذلك فإن مغريات الحياة تعد اسباب رئيسة في السلوك الاجرامي. والجدول التالي يوضح ذلك.

٢- تأثير مغريات الحياة

يضاف الى ان مغريات الحياة تعد اسباباً رئيسية في السلوك الاجرامي والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (١٣) يبين مدى تأثير مغريات الحياة

المغريات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٧٣	٦٠,٨
لا	٤٧	٣٩,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اكثر من نصف العينة افادوا بأن لمغريات الحياة اثر في سلوكهم الاجرامي هذا حيث بلغت نسبتهم ٦٠,٨% مقابل ٣٩,٢% اشاروا بالنفي. وهذا ما يعزوا للحالة السابقة كونه من دون عمل يضاف إلى ذلك المغريات فينشط اثرها مما تؤدي به إلى القيام بجريمة التسليب،

٣- عدم متابعة الاهل ومحاسبتهم

وقد يكون لعدم متابعة الاهل ومحاسبتهم له عامل اضافي في سلوكه هذا. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٤) يبين مدى متابعة الاهل ومحاسبتهم لافراد العينة

عدم متابعة الاهل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٨٥	٧٠,٨
لا	٣٥	٢٩,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بينات الجدول إلى ان نسبة الذين اجابوا بعدم وجود متابعة ومحاسبة من الاهل كانت ٧٠,٨% مقابل ٢٩,٢% قد اشاروا بوجود محاسبة ومتابعة.

وقد يعود السبب في ذلك لانشغال العائلة العراقية في الوقت الحاضر بامور كثيرة سواء اكانت امنية ام عيشية ادت إلى ان تكون العائلة مهملة بعض الشيء يضاف إلى ذلك غياب الكثير من ارباب الاسر بسبب الحرب

٤- ضعف الاجهزة الامنية

ان ضعف الاجهزة الامنية ساعد على الاقدام على مثل هذا السلوك أي جريمة السلب.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٥) يبين ضعف الاجهزة الامنية

ضعف الاجهزة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٩٣	٧٧,٥
لا	٢٧	٢٢,٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين اكدوا ان ضعف الاجهزة الامنية كان السبب في دفعهم إلى القيام بعملية التسليب حيث بلغت نسبتهم ٧٧,٥% مقابل ٢٢,٥% نفوا ذلك، والسبب في ذلك واضح حيث يعود إلى انهيار النظام بعد الاحتلال للعراق وغياب وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية.

٥- العود الى الجريمة

يضاف إلى ذلك فقد استغلت هذه الظروف من قبل بعض الذين كان لهم باع في السلوك الاجرامي أي انهم كانوا عائدين وكانت عاملا آخر في تفاقم حالة السلب.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٦) يبين حالة العود الى الجريمة عند المبحوثين

العود	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٠٣	٨٥,٨
لا	١٧	١٤,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة هم من العائدين حيث بلغت نسبتهم ٨٥,٨% مقابل ١٤,٢% غير عائدين. وهذا ما يؤكد لنا بانهم اساساً منحرفين وجانحين وهيأت لهم الظروف ذلك مما اطلق العنان لسلوكهم الاجرامي وبكل تفاصيله، اما عن الجرائم التي ارتكبوها سابقا فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) يبين الجريمة السابقة للعائد

الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
سرقة	٦٩	٦٧
هروب من الجيش	٢٤	٢٣,٣
تزوير	١٠	٩,٧
المجموع	١٠٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان نسبة مرتكبي جريمة السرقة للمبحوثين العائدين كانت هي الاعلى حيث بلغت ٦٧% في حين جاءت وبنسبة

٢٣،٣% الذين هربوا من تأدية واجب الخدمة العسكرية اما البقية المتبقية فقد بلغت نسبتهم ٩,٧% كانت جرائمهم السابقة هي التزوير.

نستنتج مما تقدم بانهم اساساً كانوا منحرفين ولكن هذه الظروف الامنية وغيرها التي احاطت في البلاد من الاحتلال ساعدت على زيادة هذا السلوك المنحرف واتساع دائرته مقارنتاً بالحالة السابقة. وهذا يؤكد لنا الفرضية القائلة (العائدين هم اكثر ميلاً لجريمة السلب من غير العائدين) فضلا عن ان الاحتلال من الامور الرئيسة التي ادت الى تفاقم الحالة الامنية وعدم سيطرتها على الشارع.

٦- تاثير المشروبات الكحولية

كما ان وجود بعض الحالات مثل تناول المشروب او الحبوب المخدرة اسباب وعوامل ساعدت في القيام بهذا السلوك والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٨) يبين مدى تأثير المشروب او الحبوب

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
مشروب	٧٣	٦٠,٨
حبوب مخدرة	٣١	٢٥,٨
دون ذلك	١٦	١٣,٤
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة كانوا تحت تأثير المشروب والمخدرات حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٦% مقابل ١٣,٤% كانوا في وضع صحيح.

نستنتج مما تقدم بأن لوقت الفراغ وعملية استثماره وبشكل امثل يساعد الفرد على التجنب من السقوط في هاوية الجريمة ناهيك عن مدى تأثير ذلك على الجماعات التي يتواجد معها افراد العينة.

٧- المنطقة السكنية

يضاف إلى ذلك وجود افراد هذه العينة وفي مناطق تساعد على السلوك الاجرامي كأن تكون مناطق شعبية ويكون الاحتكاك بالمجرمين سهل جداً والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٩) يبين منطقة سكن المبحوثين الذين يقيمون في المناطق الحضرية

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
شعبية	٨٣	٧٧
راقية	٢٦	٢٣
المجموع	١٠٩	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة يسكنون في مناطق شعبية حيث بلغت نسبتهم ٧٧% مقابل ٢٣% يسكنون في مناطق راقية.

وبخصوص الذين يسكنون في مناطق راقية قد يعود السبب في ذلك محاولة لأخفاء الجريمة اضافة إلى كونها مناطق صالحة ، اما سكنة المناطق الشعبية الفقيرة والتي لا تمتلك قدراً من الحياة الطبيعية فمن المؤكد يكون للعوامل الاجتماعية والاقتصادية اثر في هذا السلوك، علماً بأن جميع افراد العينة لم يعانوا من أي مرض نفسي لا سابقاً ولا لاحقاً. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٠) يوضح مدى مراجعة المبحوثين للطبيب النفسي

المراجعة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	-	-
لا	١٢٠	١٠٠
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٢٠) بأن ١٠٠% من افراد العينة لم يعانوا من أي مرض نفسي وهذا ما يؤكد لنا ان للعوامل الاجتماعية اثر في ارتكاب جريمة السلب

فضلا عن ذلك ضعف الوضع الاقتصادي للمبحوثين يكون السبب الرئيسي في ارتكاب جريمة السلب*.

في حين لم يشكل العامل النفسي أي وجود لمرتكبي هذه الجريمة، نستنتج مما تقدم ان للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الاثر الواضح في ارتكاب جريمة السلب.

٨- ضعف الوازع الديني:

الدين ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، فلكل مجتمع مهما صغر او كبر ومهما بسط او تعقد تركيبه معتقد ديني معين، وطقوس وشعائر دينية معترف بها، وليس هناك ما يبرر القول بأن ظهور الديانات جاء متأخراً عن نشأة المجتمعات، لان حاجة الانسان للدين تنبع عن حقائق اساسية للوجود البشري، حيث يقوم الدين بعملية التنظيم لحياة الناس والسيطرة على سلوكهم وتكوين قيمهم وذلك لان الدين يرشد افراد المجتمع إلى السلوك الحسن والسوي.

وعن مدى تأثير الدين في ارتكاب جريمة السلب، تم الاستفسار عن مدى الالتزام بتأدية الصلاة ومن خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٢١) يبين مدى الالتزام بتأدية الصلاة

الصلاة	العدد	%
ملتزم	٩	٧,٥
غير ملتزم	١١١	٩٢,٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة هم غير ملتزمين في تأدية الصلاة حيث بلغت نسبتهم ٩٢,٥% مقابل ٧,٥% قد أشاروا بانهم ملتزمين بالصلاة؟

---

* لاحظ جدول رقم (٦) يبين دخل المبحوثين، ص١٠٣.

* لاحظ جدول رقم (١٢) يبين البطالة عند المبحوثين، ص١١٠.

ومن الطبيعي ان يكونوا غير ملتزمين لان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فكيف يكونون ملتزمين وهم يعملون ابشع الاعمال اما نسبة الملتزمين والتي جاءت ٧,٥% فهم في واقع الحال لم يكونوا ملتزمين بل قد يؤدوها نوعاً من محاولة تطمين النفس من جراء فعلهم الجرمي هذا أي التسليب.

وعن العلاقة ما بين الالتزام بتأدية الصلاة والحالة الاجتماعية فالجدول التالي يبين لنا ما يلي.

جدول رقم (٢٢) يبين مدى الالتزام حسب الحالة الاجتماعية لدى المبحوثين

مدى الالتزام/الحالة الاجتماعية	متزوج		اعزب		مطلق		ارمل		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ملتزم	٩	١٠٠	–	–	–	–	–	–	٩	٧,٥
غير ملتزم	–	–	٩٩	١٠٠	١١	١٠٠	١	١٠٠	١١١	٩٢,٥
المجموع	٩	٧,٥	٩٩	٨٢,٥	١١	٩,٢	١	٠,٨	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان المتزوجين جميعهم كانوا ملتزمين في تأدية الصلاة حيث بلغت نسبتهم ١٠٠%، في حين لم تسجل أي حالة التزام بالصلاة من قبل المبحوثين العزاب والمطلقين والارامل. وقد يعود السبب في كون المتزوجين ملتزمين في تأدية الصلاة وكأنها اسقاط فرض وليس معرفة حقيقية بالصلاة لان الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر لذا فهذا هو نوع من الرياء الاجتماعي، اما العزاب والارامل والمطلقين فطبيعي يكونوا غير ملتزمين والا لم يقدموا على فعلهم الجرمي هذا.

وهذا يؤكد لنا الفرضية القائلة (للوازع الديني اساس في تحجيم السلوك الاجرامي وتحديداً في تحجيم جريمة السلب).

عند اجراء اختبار الفرق المعنوي بين مدى التزام المبحوثين باداء فريضة الصلاة وبين حالتهم الاجتماعية وجدنا ان قيمة كا٢ هي (١١٠,٧) وهي اكبر بكثير

من القيمة الجدولية (٧,٨٢) على مستوى ثقة ٩٥% وبدرجة حرية ٢٣ أي ان هناك فرقاً معنوياً كبيراً ذات دلالة احصائية بين المتغيرين*.

وخلاصة القول، ان هناك العديد من الاسباب التي دفعت المبحوثين إلى ارتكاب جريمة السلب وكما اشرته عينة البحث وعلى النحو الآتي:-

١- البطالة.

٢- تأثير مغريات الحياة.

٣- عدم متابعة ومحاسبة الاهل.

٤- ضعف الاجهزة الأمنية.

٥- العائدون.

٦- تناول المشروبات والحبوب المخدرة.

٧- البيئة.

٨- العامل الاجتماعي.

٩- ضعف الوازع الديني.

* قيمة كا٢ ١١٠,٧ وهي اكبر بكثير من القيمة الجدولية ٧,٨٢.

المبحث الثاني

خصائص جريمة السلب

تعد الخصائص صفات عامة تتصف بها تلك الظواهر او المشكلة، اما فيما يتعلق ببحثنا هذا الذي تناول به الباحث جريمة السلب فإن اهم الخصائص اشرتها اجابات المبحوثين هي النحو التالي:-

١- المشاركة:

حيث تبين ان من ابرز خصائص هذه الجريمة هي المشاركة في هذا الفعل الجرمي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٣) يبين مدى المشاركة في جريمة السلب

المشاركة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١١٤	٩٥
لا	٦-	٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٢٣) إلى ان اغلبية العينة قد اكدوا على وجود شريك لهم في فعلهم الجرمي حيث بلغت نسبتهم ٩٥% مقابل ٥% اشاروا الى عدم وجود شريك، وقد يعود السبب في ذلك لان طبيعة هذه الجريمة تحتاج إلى قوة بدنية ويقظة وحذر لذا يتطلب اكثر من شخص، فضلا عن ذلك الحرص على مساهمة الصديق والقريب لكي يستطيع ان يحفظ السر، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (٢٤) يبين من هو الشريك في الجريمة

الشريك	العدد	النسبة المئوية
صديق او صديقة	٧٨	٦٨,٤
اخ	٢٢	١٩,٣
ابن عم وخال	١٤	١٢,٣
المجموع	١١٤	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان النسبة الغالبة في المشاركة في جريمة السلب هم الاصدقاء او الصديقات، حيث بلغت نسبتهم ٦٨,٤% تلتها نسبة الاخ ١٩,٣% وجاء في المرتبة الاخيرة ابن العم والخال حيث بلغت نسبتهم ١٢,٣% وهذا يؤكد لنا عن مدى تأثير الاصدقاء في جريمة السلب، اما ما يخص جنس الاصدقاء الذين شاركوا معه في جريمة السلب، فالجدول التالي يبن ذلك.

جدول رقم (٢٥) يبين جنس المشاركين الاصدقاء

جنس المشاركين	العدد	النسبة المئوية %
ذكور	٧١	٩١
اناث	٧	٩
المجموع	٧٨	١٠٠

اشارت بيانات الجدول إلى ان النسبة الغالبة من الاصدقاء المشاركين في جريمة السلب هم من الذكور وقد بلغت نسبتهم ٩١% مقابل ٩% من الاناث. ولو تمعنا قليلاً في الجدول رقم (٢٤) لم نجد ذكر للأخت في المشاركة ما عدا الاخوان وهذا يعود إلى عدم مشاركة المرأة كقوة جسمانية الا انها يمكن ان تستغل في حالات معينة وذلك من خلال خداع الضحية لاجل تسليبها.

وهذا ما تؤكده الفرضية القائلة (للجماعة المرجعية والرفقة السيئة دور مهم في جريمة السلب).

٢- الجماعة الساندة:

نعني بالجماعة الساندة هي الجماعة التي تقوم بشراء المادة المسلبة او تقوم بتصريفها بطريقتها الخاصة لقاء اجور من قبل الجماعات التي تقوم بعملية التسليب وكثيراً من الاحيان تعطى المادة المسلبة وباسعار منخفضة جداً لهذه الجماعة مقابل انهاء وجودها او تحمل مسؤوليتها.

والجدول التالي يوضح الجماعات ووجودها.

جدول رقم (٢٦) يبين وجود او عدم وجود جماعة

وجود جماعة مساندة	العدد	%
نعم	١١٢	٩٣,٣
لا	٠٨	٦,٧
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة لهم جماعات مساندة حيث بلغت نسبتهم ٩٣,٣% مقابل ٦,٧% لا توجد لديهم جماعات مساندة وقد يعود السبب في ذلك كون المواد المسلبة سهلة التصريف مثل موبايل او اموال بسيطة، اما لسلب السيارات فهذه تحتاج إلى جماعة تصريف لهم خبرة ودراية فائقة في عملية التصريف وخير مثال على ذلك تهريب السيارات الى الدول المجاورة. وعن اسلوب تصريف هذه البضاعة من قبل الجماعة الساندة وضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (٢٧) يبين اسلوب تصريف البضاعة (السيارة)

الاسلوب	العدد	%
تهريبها إلى شمال العراق	٦٣	٧٩,٧
تسجيلها بالمرور من قبل رجل المرور	١١	١٤
التفكيك وبيعها قطع غيار	٠٥	٦,٣
المجموع	٧٩	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان النسبة الغالبة في اسلوب تصريف السيارات هو ارسالها إلى شمال الوطن حيث بلغت نسبتها ٧٩,٧% تلتها وبنسبة ١٤% من كان يقوم بتسجيلها في المرور من قبل احد رجال المرور وهو يعد ساند لهذه المجموعة وكانت نسبة التفكيك نسبة قليلة حيث بلغت ٦,٣% وقد يعود السبب في ذلك كون القوانين التي تعمل في شمال الوطن تجيز بتسجيل هذه السيارات وتكون بمثابة سيارات مستوردة لهم لذا لجأ الكثير منهم في التعاون مع اجهزة هذه المنطقة*، اما بالنسبة للفساد الاداري فهو يأخذ نصيبه في تسجيل بعضها والذي بلغت نسبته (١٤%) اما قلة التفكيك لكثرته في السوق المحلية مع بخس ثمنه.

ومجمل العمليات الساندة تعد بمثابة عوامل دافعه للاستمرار في السلوك الاجرامي أي التسليب وعن مدى تأثير هذه الجماعات في الاستمرار في التسليب اوضحها افراد العينة وكما يلي.

جدول رقم (٢٨) يبين مدى تأثير هذه الجماعات في الاستمرار في عملية التسليب

التأثير في الاستمرار	العدد	%
تؤثر	١٢٠	١٠٠
لا تؤثر	–	–
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان جميع افراد العينة اكدوا بأنها تؤثر في الاستمرار في السلوك الجرمي ولولاها لما استطاعوا مواصلة العمل حيث بلغت نسبتهم ١٠٠%.

نستنتج مما تقدم بأن عملية التسليب هي مجموعة عمليات متداخلة ومتعاقبة يكمل بعضها البعض.

وهذا يؤكد لنا الفرضية القائلة (تعد الجماعات الساندة لعملية التسليب من العوامل الاساسية في الاستمرار في العمل الجرمي).

* لاحظ جدول رقم (١١) المادة المستلبة.

وقد يعود السبب في ذلك إلى ان ابناء هذه المنطقة غير قادرين على تبليغ الجماعة الامنية على هؤلاء لانهم يخشونهم وهم اصحاب سوابق مع عدم التحرج في ايذاء هذه المنطقة لذا يعكف المواطنين على الابلاغ عنهم وهذا يساعدهم في الاستمرار في هذه المناطق، ويعود السبب الاول هو عامل الخوف من هؤلاء المجرمين هو احد اهم الاسباب التي تمنع اهل المنطقة من الابلاغ عنهم، لان ذلك سوف يعرضهم الى الخطر قبل وبعد الخروج من المؤسسات الاصلاحية.

٣- مكان ارتكاب التسليب:

يعد المكان المناسب من الخصائص المميزة لجريمة السلب حيث يساعد الجانب المكاني على ارتكاب فعله وذلك من خلال تهيئته لاجواء التسليب.

والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٩) يبين مكان التسليب

مكان التسليب	العدد	النسبة المئوية
مدينة	٦٦	٥٥
طريق عام	٤١	٣٤
ريف	١٣	١١
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى اكثر من نصف العينة بقليل كانت عمليات التسليب تتم في المدينة حيث بلغت نسبتها ٥٥% اما بالنسبة للتسليب في الطريق العام فقد بلغت ٣٤% اما موقع الريف فقد احتل المرتب الاخيرة حيث شكلت ١١% وقد يعود السبب في ذلك إلى ضعف الجانب الامني كما اشرنا سابقاً*.

يضاف إلى ذلك هنالك تحديد ايضاً لمنطقة التسليب كأن تكون هذه المجموعة منطقة تسليبها البياع تقوم بالتسليب في منطقة البياع فقط او منطقة ثانية قريبة منها، أي ان لكل مجموعة منطقة خاصة والجدول التالي يوضح ذلك.

* لاحظ جدول رقم (١٤) ص ٢٧.

جدول رقم (٣٠) يبين هل توجد منطقة معينة للمجموعة للتسليب

وجود منطقة تسليب	العدد	%
نعم	١١٧	٩٧,٥
لا	٣	٢,٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة كانت لهم منطقة محددة في التسليب حيث بلغت نسبتهم ٩٧,٥% مقابل ٢,٥% لا توجد لهم منطقة محددة بل تكون اعمالهم عرضية أي ان استغلال الفرص في حالة وجود فرصة للتسليب وعن اهم الاسباب التي تدعو إلى ضرورة وجود منطقة للتسليب فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٣١) يبين اسباب تحديد منطقة للتسليب

الاسباب	العدد	%
السرعة في انجاز العملية	٤٧	٤٠,٢
سهولة التنقل	٣٩	٣٣,٣
معرفة الاماكن والازقة	٢٨	٢٤
وجود رجل امن في مركز الشرطة لتلك المنطقة	٣	٢,٥
المجموع	١١٧	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان سرعة في انجاز عملية التسليب هي الاساس في اختيار المنطقة حيث بلغت نسبتها ٤٠% تليها نسبة ٣٣,٣% للذين اشاروا إلى سهولة التنقل قبل وبعد عملية التسليب تليها نسبة ٢٤% لمعرفتهم الاماكن والازقة وجاءت بالمرتبة الاخيرة ممن كان لهم العون في مركز الشرطة في تلك المنطقة حيث بلغت نسبتهم ٢,٥%* .

* لاحظ جدول رقم (٢٩) يبين وجود منطقة التسليب. ص ١٢٣.

جدول رقم (٣٢) يبين طريقة التسليب التي اقترفتها عينة البحث

طريقة التسليب	العدد	النسبة المئوية
عن طريق اشهار سلاح	٤٩	٤١
عن طريق خدعة	٤٠	٣٣,٣
مداهمة سريعة	١٣	١٠,٧
وضع مطبات	١١	٩
تأجير سيارة	٠٧	٦
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اعلى نسبة كانت للذين استخدموا السلاح واشهاره في ايقاع ضحيتهم في التسليب حيث بلغت ٤١% تلتها ونسبة ٣٣,٣% للذين يضعون خدع لايهام وايقاع ضحيتهم وتسليبه، اما المداهمات السريعة فقد بلغت نسبتها ١٠,٧%، اما وضع المطبات فقد بلغت ٩% واخيراً كانت عملية التسليب تم عن طريق تأجير سيارات ومن ثم تتم عملية التسليب.

نستنتج مما تقدم ذكره بأن توفير السلاح مع القدرة في استخدامه من قبل المجرمين كان له الاثر في تنفيذ جرمه.

اما عن وقت ارتكاب جريمة السلب، فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٣٣) يبين وقت ارتكاب جريمة السلب

الوقت	العدد	النسبة المئوية
نهاراً	١١٤	٩٥
ليلاً	٦	٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب جرائم التسليب تتم في النهار حيث بلغت نسبتها ٩٥% مقابل ٥% كانت تقترف في الليل.

ان الطرق الآنفة الذكر جميعها تتم من خلال الموقف الذي يمرون به دون وضع خطط او برامج بل يحدث مفاجأة، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (٣٤) يبين هل يوجد تخطيط معين

وجود تخطيط	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٥	٢٩
لا	٨٥	٧١
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول بأن اكثر من ثلثي العينة كانوا يقترفون عملية التسليب بدون تخطيط حيث بلغت نسبتهم ٧١% مقابل ٢٩% كانوا يخططون لفعلهم الجرمي.

وقد يعود السبب في ذلك كون هؤلاء المبحوثين ذا تحصيلات علمية متدنية مع عدم وجود القدرة لعملية التخطيط يضاف إلى ذلك كونهم غير مجرمين محترفين ولكن الظروف التي احاطت في البلد كان لها الدور الواضح في مثل هذا السلوك الاجرامي.

٤- عدم الوقوع تحت طائلة القانون:

يعد عدم القاء القبض على الجاني للمرة الاولى عاملا مساعدا في الاستمرار في الفعل الجرمي لا بل في بعض الاحيان التمادي فيه، وعن مدى اعتقاد افراد العينة بعدم القاء القبض عليهم اجابوا و على النحو التالي.

جدول رقم (٣٥) يبين الشعور بعدم القاء القبض

الاعتقاد بعدم القاء القبض	العدد	%
نعم	١١٥	٩٥,٨
لا	٥	٤,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اغلب افراد العينة كان اعتقادهم هو عدم القاء القبض عليهم حيث بلغت نسبتهم ٩٥,٨% مقابل ٤,٢% كانوا يعتقدون بامكانه القاء القبض عليهم.

ولا تستطيع ان ترد ذلك إلى سبب واحد قد تكون هنالك عدة اسباب والجدول التالي يبين لنا ذلك.

جدول رقم (٣٦) يبين اسباب عدم القاء القبض من قبل وجهة نظر المبحوثين

الاسباب	العدد	%
ضعف الاجهزة الامنية	٤٩	٤٢,٦
الفساد الاداري	٣٣	٢٨,٦
تعاون بعض الاجهزة الامنية معنا	١٩	١٦,٥
عدم مساعدة المواطنين للاجهزة الامنية	١٤	١٢,٣
المجموع	١١٥	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اكثر الاسباب التي تقف في المقدمة لاعتقاد المبحوثين بعدم القاء القبض عليهم يعود إلى ضعف الاجهزة الامنية حيث شكلت نسبتهم ٤٢,٦% تليها نسبة ٢٨,٦% للفساد الاداري ثم جاء تعاون بعض الاجهزة

الامنيـة معهـم حيـث شـكلت نسـبتهم ١٦,٥% واخيـراً كـان عـدم مسـاعدة المـواطنين بالأجهزة الأمنية حيث بلغت نسبتهم ١٢,٣%* .

نسـتنتج ممـا تقـدم ان هنالـك عـدة اسـباب تقـف خلـف اعتقـادهم بعـدم القـاء القبض الا ان جميعها ينصب على واقع الاجهزة الامنية والتي تلعب الدور الكبير في حفظ وحماية المجتمع من كل سوء.

وهذا مـا يؤكـد الفرضـية القائلـة (يعـد ضـعف الاجهـزة الامنيـة عامـل مسـاعد للاستمرار في جريمة التسليب).

٥- عدم التردد:

كلما زاد الفعل كلما قل التردد، حيث ان الانسان في بداية مشواره يكون اكثر تردداً من غيره وعن مدى التردد في السلوك الاجرامي لافراد العينة اوضحوا الآتي.

جدول رقم (٣٧) بين مدى التردد للمبحوثين

التردد	العدد	%
متردد	٢١	١٧,٥
غير متردد	٩٩	٨٢,٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اكثر من ثلاثة ارباع العينة هم غير مترددين في ارتكاب فعلهم هذا حيث بلغت نسبتهم ٨٢,٥% في حين كان الذين يترددون في فعلهم الجرمي نسبة ١٧,٥%، وقد يكونوا هؤلاء في بداية طريق السلوك المنحرف وربما هنالك اسباب اخرى تقف خلف ذلك والجدول التالي يبين لنا ذلك.

* لاحظ جدول رقم (٣٦) الاعتقاد بعدم القاء القبض. ص .

جدول رقم (٣٨) يبين اسباب عدم التردد

الاسباب	العدد	%
القيام بعدة عمليات ولم يقبض علينا	٥٨	٥٨,٥
الساحة الفارغة	٢٢	٢٢,٤
لا خيار لنا (لا يوجد عمل غيره)	١٩	١٩,١
المجموع	٩٩*	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى ان اهم الاسباب التي تقف خلف عدم تردد المبحوثين في القيام بعملية التسليب هو القيام بعدة عمليات ولم يقبض عليهم حيث بلغت نسبتهم ٥٨,٥% أي اكثر من النصف في حين من اشار بأن الساحة فارغة ويعني بها سهولة القيام بعملية التسليب لعدم وجود عائق حيث بلغت نسبتهم ٢٢,٤% وجاءت وفي المرتبة الاخيرة نسبة العاطلين الذين لا يجدون عمل لهم ولا خيار لهم وكما يقولوا حيث بلغت ١٩,١%.

نستنتج مما تقد ان هنالك عدة تبريرات اشار لها المبحوثين توضح اسباب عدم ترددهم في القيام بعمليات التسليب والحقيقة انهم استسهلوا هذه العملية وعائدها، ومن اجل معرفة حالة التردد ومدى علاقتها بجنس المبحوثين فالجدول التالي يبين ذلك

جدول رقم (٣٩) يبين حالة التردد حسب متغير الحالة الاجتماعية

حالة التردد/الحالة الاجتماعية	متزوج		اعزب		مطلق		ارمل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
متردد	٩	١٠٠	–	–	١١	١٠٠	١	١٠٠	٢١	١٧,٥
غير متردد	–	–	٩٩	١٠٠	–	–	–	–	٩٩	٨٢,٥
المجموع	٩	٧,٥	٩٩	٨٢,٥	١١	٩,٢	١	٠,٨	١٢٠	١٠٠

* لاحظ الجدول رقم (٣٧) يبين التردد من عدمه.

تشير بيانات الجدول إلى ان جميع المبحوثين من المتزوجين والمطلقين والارامل كانت تشكل نسبة التردد لديهم ١٠٠% للجميع دون استثناء ولم تسجل أي حالة تردد لدى المبحوثين العزاب، وعلى العكس منه فإن حالة عدم التردد شكلت نسبة ١٠٠% لدى العزاب ولم تظهر أي حالة تشير الى عدم تردد لدى المتزوجين والمطلقين والارامل وقد يعود السبب في ذلك كون هؤلاء هم اصحاب عوائل ويفكرون في مستقبل عوائلهم لذا نجد لديهم نوع من التردد يضاف إلى ذلك كونهم يفترض ان يكونوا اكثر استقراراً من غيرهم من العزاب.

وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة (الاستمرار في عمليات السلب يؤدي إلى عدم التردد في الاقدام على الفعل الجرمي).

عند اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي بين حالة التردد للمبحوثين وبين حالتهم الاجتماعية وجدنا ان قيمة كا٢ هي (٧٢٥) وهي اكبر بكثير من القيمة الجدولية (٧,٨٢) على مستوى ثقة (٩٥%) وبدرجة حرية (٣) أي ان هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المتغيرين[١].

املا عن وجود او عدم وجود علاقة بالمجني عليه فبيانات الجدول التالي توضح ذلك جدول رقم (٤١) يبين ذلك

جدول رقم (٤٠) يبين وجود علاقة او عدمها

وجود علاقة	العدد	%
نعم	٣	٢,٥
لا	١١٧	٩٧,٥
المجموع	١٢٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول الى ان الغالبية العظمى من المبحوثين يؤكدون على عدم وجود علاقة مع المجني عليه حيث بلغت نسبتهم ٩٧,٥ مقابل ٢,٥ اكدوا ان

[١] قيمة كا٢ هي (٧٢٥) وهي اكبر بكثير من القيمة الجدولية ٧,٨٢ على مستوى ثقة ٩٥% وبدرجة حرية (٣).

هناك علاقة مع المجني عليه ومن الطبيعي ان لا تكون هناك علاقة مع الجاني كي لا يتم كشفهم ويكونون بعيدين عن ايدي العدالة، اما بالنسبة القليلة والتي كانت تربطهم بالمجني عليه علاقة حيث كان السبب هو الانتقام وليس عملية التسليب كما اشارو لها من خلال المحادثة والمحاورة معهم.

وخلاصة القول يمكننا ان نحدد اهم خصائص جريمة السلب كما اوضحتها الدراسة الميدانية وعلى النحو التالي:-

١- وجود شريك في جريمة التسليب.

٢- الشركاء هم اغلبهم من الذكور الاصدقاء.

٣- مكان الارتكاب متنوع.

٤- وقت ارتكاب الجريمة نهاراً.

٥- تعدد طرق واساليب التسليب.

٦- ندرة وجود علاقة مع المجني عليه.

٧- عدم الوقوع تحت طائلة القانون لضعف الاجهزة الامنية والفساد الاداري.

٨- وجود جماعات ساندة للمبحوثين.

٩- تهريب البضاعة الى شمال العراق.

١٠- ارتفاع عمليات التسليب في المدن.

١١- لا يوجد تخطيط مسبق للجريمة.

١٢- عدم شعور المبحوثين بالتردد

١- النتائج

يمكن ايجاز النتائج التي تم التوصل اليها في البحث الميداني والذي هو اختبار للدراسة النظرية بما يلي:-

١- تبين ان جريمة التسليب تظهر بنسبة اعلى بين صفوف الشباب، حيث تبين ان نسبة ٨٢,٤% من المبحوثين يقعون في الفئات العمرية المحصورة بين (١٨-٤١) سنة مقابل ١٧,٦% للذين يقعون في الفئات العمرية الاخرى المحصورة بين الفئة العمرية (٤٢-٤٩) سنة.

٢- لقد ظهر من نتائج البحث الميداني بأن نسبة الذكور مرتكبي جريمة التسليب هي ١٠٠%.

٣- لقد اتضح بأن جريمة التسليب تكون بنسبة اعلى بين الاشخاص من ذوي التعليم المنخفض مقارنةً بذوي التعليم المرتفع، حيث وجد ان نسبة ٨٤,٨% هم من الحاصلين على الشهادة الابتدائية فما دون.، مقابل ١٥,٢% من الحاصلين على شهادة الثانوية والمعهد، أي ان نسبة المبحوثين من ذوي التعليم الواطئ يشكلون نسبة اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين، وهذا مما يؤكد ارتباط جريمة التسليب بالمستوى التعليمي للافراد.

٤- لقد ظهر من نتائج البحث الميداني بأن نسبة العزاب تزيد على ثلاثة ارباع المبحوثين، حيث بلغت نسبتهم ٨٢,٥% في حين كانت نسبة المتزوجين ٧,٥%، اما المطلقين فقد كانت نسبتهم ٩,٢% والارامل ٠,٨%.

٥- لقد تبين اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين ممن ارتكبوا جريمة التسليب كان دخلهم يقل عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم ٨٠,٢% مقابل ٦,٦% يفيض عن الحاجة، اما الذين كان دخلهم يسد الحاجة فقد بلغت نسبتهم ١٢,٦%.

٦- تبين ان نسبة العاطلين عن العمل قد شكلت ثلاثة ارباع المبحوثين حيث بلغت ٧٤,٢%، اما نسبة البائع المتجول فقد شكلت ١٩,٢% في حين بلغت نسبة مساعد سائق (سكن) ٦,٦%.

٧- لقد اتضح بأن نسبة المبحوثين المولودين والمقيمين في الحضر هي النسبة الغالبة حيث تبين ان ٨٧,٥% كانت ولادتهم في الحضر مقابل ١٢,٥% في الريف، اما الذين كانت اقامتهم في الحضر فقد بلغت ٩٠,٨% مقابل ٩,٢% في الريف.

٨- لقد اتضح بأن نسبة ٥٦,٦% من المبحوثين كانوا يسكنون بايجار مقابل ٣٨,٣% يملكون دار سكنية في حين شكلت نسبة ٥,١% ممن كانوا يسكنون في بيوت عائده للدولة.

٩- تبين ان اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين كانوا هم من اصحاب السوابق حيث شكلت نسبتهم ٨٥,٨% مقابل ١٤,٢% دون سوابق.

١٠- تبين ان هنالك عدد من الاسباب التي دفعت بافراد العينة إلى ارتكاب جريمة التسليب ومن اهمها:

أ- البطالة.

ب- عدم متابعة ومحاسبة الاهل.

جـ- العود.

د- تناول المشروبات والحبوب المخدرة.

هـ- الوضع الاقتصادي المتدهور.

١١- تبين ان اغلب افراد العينة كانوا يستعينون باشخاص معهم في ارتكاب جريمة التسليب حيث بلغت نسبتهم ٩٥% مقابل ٥% لم يستعين.

١٢- اتضح من نتائج البحث ان اكثر من نصف افراد العينة قد ارتكب جريمة التسليب داخل المدينة حيث بلغت نسبتهم ٥٥% مقابل ٣٤% كانت جريمة التسليب يرتكبونها على الطريق العام، اما في الارياف فقد شكلت نسبة ١١%.

١٣- اتضح بأن اغلب جرائم التسليب التي ارتكبها افراد العينة كانت تقع نهاراً حيث شكلت نسبتهم ٩٥% مقابل ٥% ليلاً.

١٤- تبين ان اكثر افراد العينة كان فعلهم التسليب يحدث دون تخطيط حيث بلغت نسبتهم ٧١% مقابل ٢٩% كانوا يخططون لجريمتهم.

١٥- تبين بأن اكثر من ثلاثة ارباع المبحوثين كانوا يقيمون في مناطق شعبية، حيث بلغت نسبتهم ٧٦,٥% مقابل ٢٣,٥ يسكنون في مناطق راقية.

١٦- شكلت نسبة السيارات التي تعرضت للتسليب هي النسبة الغالبة حيث بلغت ٦٥,٨% مقابل ٢٦,٦% نقود وحلي، اما اجهزة الموبايل فقد بلغت ٧,٦%.

١٧- اتضح بأن تصريف البضاعة المسلبة وبصورة خاصة السيارات منها كان يتم عن طريق تهريبها إلى شمال الوطن حيث شكلت نسبتها ٧٩,٧%.

٢- التوصيات

بناءاً على ما توصلت اليه الدراسة الميدانية من نتائج نوصي بما يأتي:-

١- ترسيخ وتعزيز القيم الدينية من خلال المؤسسات التربوية والاعلامية لما لها من دور ايجابي في السيطرة على سلوك الافراد وتنمية عوامل الضبط الاجتماعي.

٢- دراسة احتياجات الشباب حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة الحضرية وذلك بتعميق دور الاسرة وبنائها في المجتمع من خلال ابراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية

وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل من الشباب الواعي والمدرك لمستوياته ودوره في هذه المرحلة.

٣- ضرورة تعميق الوعي الاجتماعي والامني عند الكوادر التي تعمل ومؤسسات الضبط الاجتماعي (الاجهزة الامنية) لكي تكثف انشطتها وتعاظم اهميتها وترقى إلى مستوى الاقطار والتحديات التي تواجه المجتمع العراقي وتكون مؤسسات وملاكات قادرة حقاً على وقاية المجتمع من الجريمة بصورة عامة والتسليب بصورة خاصة ومنع وقوعها ومعالجة مرتكبيها.

٤- حث الجمهور على اختلاف المؤسسات والجماعات والمنظمات التي ينتمي اليها على التعاون مع الاجهزة الامنية لكي تتمكن هذه الاجهزة من اداء مهامها والايفاء بالتزاماتها على احسن وجه ممكن وهذا العمل يمكن ان يتم عن طريق الارشاد الاجتماعي والبحث العملي ووسائل الاعلام الجماهيري والمؤسسات التربوية والثقافية المسؤولة عن عملية بناء السلوك وزرع القيم وتنمية الشخصية.

٥- توسيع العمل في مشاريع التنمية الاجتماعية ووضع البرامج والخطط لتحسين المستوى التعليمي والصحي والاقتصادي لسكان المجتمع العراقي.

٦- ضرورة البحث عن بدائل للعقوبات الحالية، وخاصة السالبة للحرية منها، بعد ان اثبت الواقع الميداني عدم جدواها في الردع وبصورة خاصة بعد تزايد اعداد المجرمين العائدين الذين لم تردعهم العقوبات السالبة للحرية، لذا ضرورة دعوة

الباحثين والمختصين في القانون والاجتماع إلى التفكير الجاد بعقوبات واجراءات اكثر ملائمة وردعاً يحفظ أمن مجتمعنا العراقي.

مستخلص الرسالة

ان اهمية دراسة جريمة السلب اسبابها وخصائص مرتكبيها، تتضح من خلال كونها محاولة لدراسة وتشخيص المسببات الحقيقية والدوافع لاحد انواع السلوك الاجرامي المتمثل بجريمة السلب، وبعدها القانوني.

تهدف الدراسة الى معرفة اسباب وخصائص جريمة السلب، واساليب ارتكابها وانماط مرتكبيها، واوقات ارتكابها واماكنها. ومن الجدير بالذكر ان الزيادة الحاصلة في اعداد هذه الجريمة بدأت تهدد امن المجتمع وتثير حالة من القلق لدى المختصين والمهتمين.

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي. فضلا عن استخدام الوسائل الاحصائية. والدراسة مكونة من جانبين متكاملين هما الجانب النظري الذي يتضمن تحليلا للاسباب والخصائص المؤدية للجريمة، والجانب الميداني الذي اجري على عينة مكونة من (١٢٠) نزيل من نزلاء مديرية اصلاح الكبار في ابو غريب من مرتكبي جريمة السلب. وجمعت البيانات من خلال استمارة استبيانية تضمنت (٤١) سؤالا اساسيا واختصاصيا.

اما اهم الفرضيات الخاصة بالدراسة فهي:

١- يعد انخفاض المستوى العلمي لمرتكبي جريمة السلب عامل اساس في ارتكاب جرمهم.

٢- انخفاض المستوى الاقتصادي يقود الى ارتكاب جريمة السلب.

٣- الاستمرار في عمليات السلب يؤدي الى عدم التردد في الاقدام على الفعل الجرمي.

٤- تعد الجماعات المساندة لعملية التسليب من العوامل الاساسية في العمل الاجرامي.

٥- يعد ضعف الاجهزة الامنية عامل مساعد للاستمرار في جريمة السلب.

٦- للوازع الديني اساس في تحجيم السلوك الاجرامي وخاصة جريمة السلب.

٧- يعد التشدد في العقوبة من الاساسيات في تحجيم جريمة السلب.

٨- العائدين هم اكثر ميلا لجريمة السلب من غير العائدين.

٩- للجماعات المرجعية والرفقة السيئة دور مهم في جريمة السلب.

* القرآن الكريم

اولا : الكتب

١- ابراهيم،نشأت اكرم،(الدكتور) علم النفس الجنائي، ط٥، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٩٧٠.

٢- ابراهيم،نشأت اكرم،(الدكتور)، علم الاجتماع الجنائي، ط٢، مطبعة النيزك، بغداد، ١٩٩٨,

٣- ابراهيم،نشأت اكرم،(الدكتور)، علم الاجتماع الجنائي، نظرة استنكار للجريمة والمجرم، ط٢، ١٩٩٨,

٤- ابو الخير، طه، (الدكتور) و منير العمر، انحراف الاحداث في التشريح العربي المقارن وفي الاجتماع الجنائي والتربية وعلم النفس، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٦١,

٥- الاعظمي، سعد، (دكتور)، موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٠٠,

٦- الايوبي، سرمد محمد مصطفى، الثورة الاعلامية والبيئة الاعلامية الجديدة.

٧- بدر، احمد، (دكتور) اصول البحث العلمي ومناهجه، دار المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨,

٨- بدوي، السيد محمد، (دكتور) المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٨,

٩- بهنام، رمسيس، (دكتور) محاضرات في علم الاجرام، ج١، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٦٠-١٩٦١,

١٠- بهنام، رمسيس، (دكتور)، و د . علي عبد القادر القهوجي، علم الاجرام والعقاب، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٦.

١١- بدوي، احمد زكي، (الدكتور)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.

١٢- بولبي، جون، اربعة واربعون سارقا: نقلا عن د. محمد علي حسين، علاقة الوالدين واثرها في جناح الاحداث.
١٣- البيرماتي، خزعل، (دكتور)، الدخل القومي والاستخدام، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٦٨,
١٤- التومي، عمر محمد، (دكتور)، مناهج البحث الاجتماعي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١,
١٥- التومي، عمر محمد، مناهج البحث الاجتماعي، ط٣، مطابع دينار، ليبيا، ١٩٨٩,
١٦- التومي، عمر محمد، (دكتور)، مناهج البحث الاجتماعي، ليبيا، منشورات مجمع القائم، للجامعات، ١٩٨٩,
١٧- ثروت، جلال، (دكتور)، الظاهرة الاجرامية، دراسة في علم الاجرام والعقاب مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٧٩,
١٨- ثروت، جلال، (دكتور)، علم الاجرام والعقاب، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٣,
١٩- الجاد، سامح احمد، (دكتور)، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب، دار الكتاب الجامعي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٠- الحسن، احسان محمد، (الدكتور)، تاثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ١٩٩٨.
٢١- الغزوي، فهمي سليم، وآخرون، المدخل الى علم الاجتماع، الاردن، دار الشروق، ١٩٩٧.
٢٢- جلال، سعد، (دكتور) اسس النفس الجنائي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.
٢٣- جابر، سامية محمد، (الدكتورة) – والدكتور محمد عاطف غيث، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤.
٢٤- جلبي، علي عبد الرزاق، (دكتور)، تصميم البحث الاجتماعي، الاسس والاستراتيجيات، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦,

٢٥- حبيب، محمد شلال، (دكتور)، اصول علم الاجرام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥,
٢٦- الحسن، احسان محمد، (دكتور)، عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢,
٢٧- حسن، عبد الباسط محمد، اصول البحث الاجتماعي، ط٣، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١,
٢٨- الحسني، عباس، (دكتور)، الجاسم، حمودي، (دكتور)، الاحداث الجانحون في علم الفقه والقضاء، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٧,
٢٩- خاطر، احمد مصطفى، (دكتور)، الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٤,
٣٠- الخطيب، عدنان، المبادئ العامة في مشروع قانون العقوبات الموحد، ج١، سوريا، مطبعة دمشق، ١٩٦١,
٣١- خليفة، احمد محمد، (دكتور)، اصول علم الاجرام الاجتماعي، ط٢، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥,
٣٢- دوركهايم، اميل، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٦١,
٣٣- الدوري، عدنان، (دكتور)، اصول علم الاجرام، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكتاب الاول، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٦,
٣٤- الدوري، عدنان، (دكتور)، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤,
٣٥- الدوري، عدنان، (دكتور)، جناح الاحداث، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥,
٣٦- رمضان، السيد، الجريمة والانحراف المنظور الاجتماعي، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢,
٣٧- رمضان، السيد، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥,

٣٨- رمضان، عمر سعيد، دروس في علم الاجرام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢,
٣٩- السراج، عبود، (دكتور)، علم الاجرام وعلم العقاب، ط٢، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠,
٤٠- سرحان، احمد عبادة، (دكتور)، طرق التحليل الاحصائي، دار المعارف، ١٩٦٥,
٤١- السعدي، حميد، جرائم الاعتداء على الاموال، بغداد، ١٩٧٦,
٤٢- سعفان، حسين شحاتة، (دكتور)، علم الجريمة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦,
٤٣- شتا، السيد علي، (دكتور)، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧,
٤٤- شتا، السيد علي، (دكتور)، علم الاجتماع الجنائي، دار الاصلاح، الدمام، السعودية، ١٩٨٤,
٤٥- الشرقاوي، انور محمد،(دكتور)، جنوح الاحداث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧,
٤٦- صدقي، عبد الحميد، (دكتور)، الاجرام المنظم، جريمة القرن الحادي والعشرون، دراسة في مصر العربية، القاهرة، دار الهاني للطباعة، ٢٠٠٠,
٤٧- عارف، محمد، (دكتور) الجريمة في المجتمع، ١٩٧٥، مطبعة الاسكندرية.
٤٨- عبد الحميد، محسن، (دكتور) الاثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة ومحاولات مواجهتها اقليميا ودوليا، الرياض، اكاديمية نايف للعلوم الامنية، ١٩٩٩,
٤٩- عبد الغني، عبد الله، (دكتور)، جرائم المسنين في العالم العربي، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٩٨٩,
٥٠- عبد المعطي، عبد الباسط، اصول البحث الاجتماعي، ط٤، مطبعة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥,

٥١- عريم، عبد الجبار، (دكتور)، نظريات علم الاجرام، دار المعارف، بغداد، ١٩٧٠,
٥٢- عريم، عبد الجبار،(دكتور)، نظريات علم الاجرام وعلم العقاب، ط١، جامعة الكويت، ١٩٨١,
٥٣- علي، محمد خيري محمد، (دكتور)، صور من الجريمة، مكتبة القاهرة، الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦,
٥٤- عمر، نوال محمد، (دكتور)، الفديو والناس، كناب الهلال، العدد ٤٧، دار الهلال للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠,
٥٥- العوجي، مصطفى، (دكتور)، دروس في العلم الجنائي، الجريمة والمجرم، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٠,
٥٦- عودة، احمد سليمان، (دكتور)، فتحي حسن ملكاوي، (دكتور)، اساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء، الاردن، ١٩٨٧,
٥٧- عويس، سيد، (دكتور)، السرقة عند الاحداث، دراسة احصائية تحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٥٩,
٥٨- عيوة، عاطف عبد الفتاح، (دكتور)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٩٨٥,
٥٩- غباري، محمد سلامة محمد، (دكتور)، الانحراف الاجتماعي رعاية المنحرفين ودور الحداثة معهم، ط١، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل، الاسكندرية، ١٩٨٦,
٦٠- غيث، محمد عاطف، (دكتور)، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٢,
٦١- كمر، صالح الشيخ، (دكتور)، الجريمة، الجوانب النفسية والعقلية للجريمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩,

٦٢- الوردي، علي حسين، (دكتور)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر، ج٤، بغداد، ١٩٧٧,
٦٣- المالوطي، نبيل محمد توفيق، (دكتور)، الاحكام السلطانية للماوردي.
٦٤- المجذوب، احمد علي، (دكتور)، المرأة و الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧,
٦٥- محجوب، وجيه، طرائق البحث العلمي ومناهجه، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٣,
٦٦- محمد، عوض، (دكتور)، جرائم الاشخاص والاموال، دار النجاح للطباعة، الاسكندرية، ١٩٧٢,
٦٧- محمود، اسماعيل حسن، (دكتور)، مبادئ علم الاحصاء، ج١، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٤,
٦٨- المرضحاوي، حسن صادق، (دكتور)، الاجرام والعقاب في مصر، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ١٩٧٣,
٦٩- مصطفى، حسن، جرائم السرقة' منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧,
٧٠- المغربي، سعد، (دكتور)، والسيد احمد الليثي، المجرمون، الفئات الخاصة واساليب رعايتها، ط١، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة والنشر، ١٩٦٧,
٧١- ناجي، ياسين محمد، (دكتور)، دور المؤسسات العقابية في علاج واصلاح وتاهيل المجرمين، والجانحين، ج١، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ١٩٩٠,
٧٢- نجم، محمد صبحي، المدخل الى علم الاجرام وعلم العقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١,
٧٣- نعيم، احمد سمير، الدراسات العلمية لسلوك الاجرامي، مطبعة دار التاليف، القاهرة، ١٩٦٩,
٧٤- وانتبراغ، وليام، جميس باليستري، سرقة السيارات.

البحوث والمؤتمرات

١- الحسن، احسان محمد، (دكتور)، و مازن بشير، (دكتور)، السرقة كمشكلة اجتماعية، دراسة عن واقع الجريمة في بغداد وبالتنسيق مع مديرية البحوث والدراسات في الشرطة العامة، ١٩٨٣.

٢- بشير، مازن، (دكتور)، سرقة السيارات، المشكلة والحلول المقترحة، مركز البحث والتطوير، وزارة الداخلية، بغداد، ١٩٩٥.

٣- حسين، عامر عباس، (دكتور)، الاصابات النفسية ومجتمع ما بعد الحرب، مجلة اداب المستنصرية، العدد ٢٠-٢١، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩١,

٤- خليفة، احمد محمد، (دكتور)، الدفاع الاجتماعي، التاريخ والمشكلات المحلية الجنائية القومية، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٤، العدد٣، القاهرة، ١٩٧١,

٥- عبود، نجم، (دكتور)، ابراهيم مصعب الدليمي، جرائم الاختلاس والرشوة، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، بغداد، ١٩٩١,

٦- مؤتمر الامم المتحدة الرابع لمنع الجريمة معاملة المذنبين الذي عقد في مدينة كيوتو باليابان من ١٧-٢٦ اغسطس ١٩٧٠.

٧- اكرم نشأة ابراهيم، جنوح الاحداث – عوامل والرعاية الوقائية واللاجية لمواجهته، بحث مقدم الى الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الاحداث من الانحراف، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، مطبعة الشرطة، بغداد، ١٩٨٣,

٨- اسامة بدري محمد صالح، هادي صالح فرحان، وسائل الاتصال وتاثيرها في الحد من الجريمة والسلوك المنحرف، بحث مقدم الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، ١٩٨٦.

٩- مصطفى،عدنان ياسين، (دكتور)، السلوك المنحرف في ظروف الازمات الاقتصادية، بحث مقدم الى الندوة العلمية الخاصة بالسلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، سلسلة المائدة الحرة في بيت الحكمة، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٩٩٩,

١٠- محمد نوري كاظم، قانون العقوبات، القسم الخاص، محاضرات القيت على طلبة كلية القانون، مؤتمر الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٥,

١١- بحث عن جرائم السرقات الواقعة على الدور والمحلات التجارية في مدينة بغداد، قامت باعداده لجنة مشكلة من عدة باحثين اصدار مديرسية الشرطة العامة، بغداد، ١٩٨٢,

١٢- الجاربي، خالد فرج، (دكتور)، مؤسسات الضبط في الامن الاجتماعي، بحث مقدم الى الندوة الفكرية الخاصة بالامن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة في بيت الحكمة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧.

القوانين

١- قانون اصلاح النظام القانوني رقم (٣٢)، لسنة ١٩٧٧.

المعجم اللغوي

١- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني عشر، لبنان، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥.

٢- المنجد في اللغة والاعلام، الناشر دار المشرق، بيروت، ط٢١.

الاطاريح والرسائل الجامعية

١- عبد اللطيف عبد الحميد العاني، (دكتور)، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في بغداد، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦.

٢- غزوان هادي حسن، الفيديو ودوره الثقافي في حيلة الشباب رسالة ماجستير في قسم اعلام، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦,

٣- المشهداني، فهيمة كريم رزيج، (دكتور)، التصنيع والجريمة، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤,

٤- مقدم الشرطة، ناصر، عدنان، (دكتور)، ورائد الشرطة، آيدن خالد، جريمة السلب في القطر، رسالة مقدمة الى كلية الشرطة.

٥- احمد عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، جرائم الشباب في محافظة نينوى، جامعة الموصل، ٢٠٠١,

٦- المشهداني، اكرم عبد الرزاق، واقع واتجاهات الجريمة في المجتمع العربي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١,

٧- صالح، عبد الكريم ذيب، الاختصاص في الجرائم المرتكبة على ظهر السفن دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشور، مقدمة الى كلية القانون في جامعة بغداد، ١٩٩٣.

التقارير

١- تقرير حوادث شرطة مكافحة الاجرام رقم ٩٦٣ في ١٩٨٣/١/١٩.

٢- تقرير حوادث مديرية شرطة مكافحة الاجرام ٢٨٤١٧ في ١٩٨٢/١٢/٢٠ و ٤٣٩ في ١٩٨٣,/١/١٠

٣- تقرير حوادث مديرية شرطة مكافحة الاجرام ٩٢٠٩ في ١٩٨٢,/١٠/٣١

٤- تقرير حوادث شرطة البصرة ٢٣٦٠٢ في ١٩٨٢,/٩/١١

٥- تقرير حوادث شرطة مكافحة الاجرام ٢١٦ في ١٩٨٣,/١/٥

٦- برقية شرطة نينوى ٧٧٢١ في ١٩٨٢,/٩/١٢

٧- تقرير حوادث شرطة كربلاء ٢٨٤٢ في ١٩٨٢,/٨/١٨

٨- تقرير حوادث شرطة القادسية ٧٧٦٨ في ١٩٨٢,/١١/١١

٩- تقرير حوادث شرطة مكافحة الاجرام ٨٥٣ في ١٩٨٣,/١١/١٧

١٠-تقرير الامين العام للامم المتحدة حول (منع الجريمة والعدالة الجنائية) الدورة السادسة والاربعون للتنمية الاجتماعية، ٢٦ نوفمبر ,١٩٩١

١١- الجهاز المركزي للاحصاء، الجريمة حجمها وهيكلتها قبل وبعد الحصار، ١٩٩٦.

١٢- مديرية الشرطة العامة، جرائم السرقة الواقعة على السيارات والدور والمحلات التجارية في مدينة بغداد، بغداد، ١٩٨٢.

١٣- تقرير مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٨٩.

المجلات

١- سرمد محمد مصطفى الايوبي، الثورة الاعلامية والبيئة الاعلامية الجديدة، مجلة الشرطة، العدد الثاني، السنة ١٩٧٣، مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، شركة الافاق للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٠.

٢- مناع خليل القطان، اثر الايمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الدارة، العدد ٤، السنة ٥، مطابع دار الهلال الاونيست، الرياض السعودية، ١٩٨٠,

٣- السيد شهاب احمد المختار، السلب في الطريق العام، مجلة الشرطة، العدد ٢، ١٩٨٧,

٤- د. نبيل نعمان، قتل الاصول الاسباب والخصائص، مجلة الاداب، العدد٦٧، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤.

المصادر باللغة الانكليزية

1- Petter, Breet, "An Inquiry, Into criminal Guit" Halstead press, Austalia, sudney, 1963.

2- Albert morrise "criminology" Isted., Kongmans Green and co., U.S.A., 1934.

3- Nelson, Victor, Prisons days and Nights, Boston, little, brown, 1935.

4- Vold, B. George, theoretical criminology, seven the printing oxford university press, London, 1985.

5- Sutherland, Edwin H. and Donald Criminology, OP. Cit.

6- A brahamson, David, the psy chology of grime, columbia university press, New Yourk, 1960.

7- Tyler, Gus, organi 3ed crime in America, A book of Readings, the university of michgan press, U.S.A, 1962.

8- Both, Cherles Life and labour of the people of London, Macmillan, London, 1903.

9- Vold B. George, Theoretical crimirology seventh printing, N.E yourk, oxford university press London, 1958.

10- Vald Groge Theoretical "Oxford univ. Press, N.y, 1968.

القسم الاول: المعلومات / البيانات الاساسية عن المبحوثين

س١/ الجنس ذكر ☐

انثى ☐

س٢/ العمر ١٨ – ٢٥ ☐

٢٦ – ٣٣ ☐

٣٤ – ٤١ ☐

٤٢ – ٤٩ ☐

٥٠ – فما فوق ☐

س٣/ الحالة الزوجية

اعزب ☐

متزوج ☐

مطلق ☐

ارمل – ارملة ☐

س٤/ حجم الاسرة

٢ – ٣ ☐

٤ – ٥ ☐

٦ – ٧ ☐

٨ – فما فوق ☐

س٥/ الموطن الاصلي للمبحوث

ريف ☐

السكن الحالي للمبحوث ☐

مركز مدينة، منطقة صناعية، اطراف مدينة

س٦/ عائدية السكن

ملك ☐

ايجار ☐

س٧/ ترتيبات السكن

السكن في بيت مستقل ☐

السكن مع الاقارب ☐

س٨/ الثقافة والتربية والتعليم

امي ☐

يقرأ ويكتب ☐

متوسطة ☐

اعدادية ☐

معهد / دبلوم ☐

عليا ☐

س٩/ المهنة

مهنة قيادية ☐

مهنة وظيفية ☐

عمالية ماهرة ☐

عمالية غير ماهرة ☐

عاطل عن العمل ☐

س١٠/ الدخل

هل الدخل يزيد عن الحاجة ☐

يسد الدخل ☐

يقل عن الحاجة ☐

س١١/ الخلفية الاجتماعية والاعداد الطبقي

مرفهة ☐

وسطى ☐

عمالية وفلاحية ☐

ثانيا / الاسئلة الاختصاص عن موضوع الدراسة

س١٢/ هل تعتقد بان عوامل البيئة والوسط الاجتماعي هي عوامل مسئولة عن جريمة السلب.

نعم ☐

لا ☐

لا اعرف ☐

س١٣/ هل تعتقد ان هذا القول: العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم في ارتكاب جريمة السلب

نعم ☐

لا ☐

س١٤/ هل شاركك احد اخر في ارتكاب جريمة التسليب.

نعم ☐

لا ☐

اذا كان الجواب نعم فمن هو

اقارب ☐

اصدقاء ☐

معارف ☐

اخرى تذكر ☐

س١٥/ مكان ارتكاب التسليب

طريق عام ☐

مدينة ☐

اخرى تذكر ☐

س١٦/وقت ارتكاب التسليب

ليلا ☐

نهارا ☐

س١٧/ هل سبق لك وان راجعت طبيب نفساني

نعم ☐

لا ☐

اذا كان الجواب نعم، فما هي اسباب مراجعتك للطبيب النفساني

س١٨/هل سبق لك ان سلبت صديقك أي خدعته وسلبته

نعم ☐

لا ☐

اذا كان الجواب نعم فما هو نوع التسليب

س١٩/هل قمت بعملية التسليب وانت تحت تاثير

مشروب ☐

حبوب ☐

غير ذلك ☐

س٢٠/ ما هي الطريقة التي تمت فيها عملية التسليب

تخطيط مسبق ☐

ليس مخطط لها ☐

شهر سلاح ☐

س٢١/هل ترى بان الامراض العقلية التي يصاب بها الانسان هي من الاسباب المهمة لجريمة التسليب

نعم ☐

لا ☐

لا اعرف ☐

س٢٢/ هل ترى بان القيم السليمة تحول دون وقوع جريمة السلب

نعم ☐

لا ☐

س٢٣/ هل ترى بان العوامل النفسية التي يعاني الشخص سبب من اسباب ارتكاب هذه الجريمة

نعم ☐

لا ☐

س٢٤/ ترى ان سبب ارتكاب لجريمة السلب كان بسبب احتياجاتك

نعم ☐

لا ☐

س٢٥/ هل ان تفكك العلاقات الاسرية كان له دور في ارتكاب جريمة السلب

نعم ☐

لا ☐

س٢٦/ هل تعتقد لن للمستوى التعليمي اثر في ارتفاع وانخفاض مثل هذه الجريمة

نعم ☐

لا ☐

س٢٧/ هل يؤثر مكان ارتكاب جريمة التسليب في جريمة السلب

نعم ☐

لا ☐

س٢٨/ أي المناطق الاتية باعتقادك تكثر فيها جرائم التسليب

منطقة ريفية ☐

منطقة حضرية ☐

منطقة صحراوية ☐

س٢٩/ ان ضعف وسائل الضبط الاجتماعي يؤدي الى زيادة معدلات هذه الجرائم؟ هل تتفق مع هذه العبارة

نعم ☐

لا ☐

س٣٠/ ان جريمة السلب ترجع ال عامل الوراثة هل تؤيد ذلك

نعم ☐

لا ☐

س٣١/ هل تعتقد ان تداعيات الحرب المختلفة (من النواحي كافة) ادت الى ازديدا جريمة السلب

نعم ☐

لا ☐

س٣٢/ اذا كان الجواب نعم فاي النتائج اكثر تاثيرا في ازدياد هذه الجريمة

نعم ☐

لا ☐

س٣٣/ ان الصحبة السيئة مثل جماعات الرفق او الاصدقاء من اشهر العوامل تاثيرا على الاشخاص في ارتكاب هذه الجريمة، فهل ارتكبت جريمتك تحت تأثير هذا العامل

نعم ☐

لا ☐

س٣٤/ هل ان طبيعة السكن كان له اثر في هذه الجريمة

نعم ☐

لا ☐

س٣٥/ هل للعمل الذي تعمله وتنقلك لمزاولة عملك او مهنتك اثر في ارتكاب هذه الجريمة

نعم ☐

لا ☐

س٣٦/ اذا كان الجواب نعم فما هي الاسباب التي دفعتك الى ذلك

١- عدم تقدير رؤساء عملك لك

٢- المستوى المعاشي الواطئ وعدم مقدرتك على الانفاق على ابناء اسرتك

٣- اقامتك علاقات مع ابناء بيئتك بيئة العمل قادتك الى التاثير في سلوكهم

٤- لمرحلة الشباب والمراهقة اثر في ذلك

س٣٧/ هل لوقت الفراغ اثر في ارتكاب هذه الجريمة

نعم ☐

لا ☐

س٣٨/ هل تعتقد ان للجانب الديني أن ضعف التربية الدينية اثر في ارتكاب هذه الجريمة

اتفق ☐

لا اتفق ☐

لا اعرف ☐

س٤٠/ هل كان لوسائل الاعلام اثر واضح في ارتكابك جريمة (التسليب)

نعم ☐

لا ☐

س٤١/ هل تعتقد ان للبطالة الدور الكبير في هذا السلوك الاجرامي

نعم ☐

لا ☐

ABSTRUCT

Plunder Crime, Its Causes & Chararistics of Plunderers

Field - Work Research

This these is attempting to investigate the causes of plunder crime and also attempt to study the character is tics of those who commit such crime.

The thesis is comprising two main parts. The first is the theoretical and the second is specified for the field - work research. The theoretical is consisting of three chapters. The first chapter dealt with the research "Problem" and the scientific concepts related to the research. The second chapter concentrated on the previous studies which were : Iraqis, Arabian & foreign consisting of two sections: the first is illuminating the individualist causes while the second illustrates the realistic objective reasons which are social and economic.

Chapter four was specified for the main features of the plunder crime.

The second part of the theses which is the field - work part, the fifth chapter here dealt with the causes and featurs of this crime as illuminated by the findings of the field- work research. The first section of this chapter dealt with the causes of this crime, whereas the sond is concentrated on the characteristics of the crime.

The thesis ended with: the results, recommendations and the references.

PLUNDER CRIME, ITS CAUSES AND CHARACTERISTCS OF THE PLUNDERERS

Field - Work Research

A Thesis Submitted By

Noori Sadoon AL- Qaisi

To The Council of College of The College of Arts in Partial Fulfillment of The Requirements of Master Degree In Sociology

Supervise By

Dr. Nabeel Numan Ismail

1426 H. **Baghdad** **2005 M.**